المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
National Research Center and Scientific Studies

مجلة الجديد

للعلوم الإنسانية

العدد الثالث عشر
يونيو 2022

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

العدد الثالث عشر

يونيو 2022

المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The National Center for Research and Scientific Studies

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

الإيداع القانوني 2022/818 دار الكتب الوطنية

☎ +218 21 731 8844
@ Info@ncrss.gov.ly
@ Jadid@ncrss.gov.ly
ⓔ www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

للتواصل مع مجلة الجديد للعلوم الإنسانية
واتساب: 218910344753+
طرابلس – ليبيا

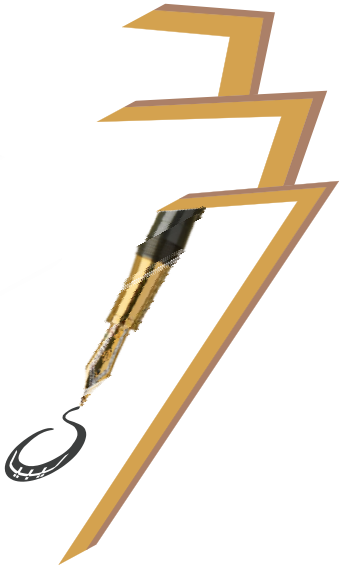

- **حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.**
- **يسمح باستعمال ما يرد في هذه الدورية شرط الإشارة إلى مصدره.**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة: الآية 105)

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

هي مجلة علمية مُحكّمة مُتخصصة في العلوم الإنسانية – نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا : طرابلس).

- **الرؤية**:

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث العلمية الجادة والرصينة في مجال العلوم الإنسانية خدمةً للمجتمع، والإسهام في إثراء البحث العلمي والمناهج العلمية، والالتزام بمعاييرها، وتنشر باللغة العربية والإنجليزية وفق ضوابط ومنهجية البحث العلمي وقوانين الإصدار والنشر في الدولة الليبية، ورؤية ورسالة وأهداف وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، وتستند إلى ميثاق أخلاقيات قواعد النشر العلمي فيها وإلى لائحة داخلية تنظم عملية تحكيم البحوث، وتقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية والتي لم تنشر من قبل، بالإضافة إلى نشر ملخصات الرسائل والأطاريح العلمية، وكذلك ملخصات الكتب والإصدارات الجديدة والمقالات العلمية في مجال تخصصها.

- **أهداف المجلة**:

1. إتاحة الفرص للباحثين والدارسين لنشر الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية.
2. الإسهام في نشر الثقافة وتطور المعرفة الإنسانية عن طريق المعايير التي تحددها هيئة تحرير المجلة، بما يعود بالنفع على تطور البحث العلمي في ليبيا.
3. نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمبتكرة.
4. المشاركة الفاعلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي المحلية والعالمية لإثراء حركة البحث في مجال العلوم الإنسانية.
5. استقبال اقتراحات الباحثين حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلّة.
6. تشجيع الباحثين، وتحفيزهم لدراسة المشكلات والموضوعات ذات الأولوية في مجال المسؤولية المجتمعية.

- **شروط النشر في المجلة**:

1. أن يتصف البحث أو الدراسة بالأسلوب العلمي للبحث وبالمنهجية والموضوعية والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
2. البحوث والدراسات المقدمة للنشر يشترط في قبولها أن تكون غير مُستلّة من رسالة أو أطروحة علمية.
3. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي بحث أو دراسة علمية ما لم تكن معدة وفق شروط سياسة النشر أو تكون خارج اختصاص المجلة.
4. للمجلة الحق في نشر الأبحاث، والاستفادة منها في المجالات العلمية دون الرجوع لأصحابها بشرط الإشارة إليهم حسب القواعد المتعارف عليها.
5. الآراء والأفكار الواردة بالبحوث أو الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن أراء كتابها فقط دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.
6. عند قبول البحث ونشره في المجلة يستلم الباحث نسخة من العدد وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
7. أن يتصف البحث أو الدراسة أو المقالة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
8. حقوق النشر محفوظة للمركز، ولا يجوز نشر البحوث والمقالات في جهة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من مدير عام المركز.
9. هيئة تحرير المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث والدراسات المقدمة للنشر، ولا ترد لأصحابها سواء نشرت أم لا.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي

للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

تنـويــه

- يسمح باستعمال ما ورد في هذه المجلة من مواد علمية أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- الآراء والمعلومات والأفكار العلمية التي تنشر بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.
- البحوث والدراسات العلمية توجه إلى أسرة تحرير المجلة على العنوان البريدي للمجلة.

البريد الإلكتروني:

ص. ب ✉ Jadid@ncrss.gov.ly

Tripoli. Libya
+218217318844
واتساب:+218 91-0344753
Info@ncrss.gov.ly
www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي غالب الترهوني

رئيس التحرير

د. عزالدين مختار فكرون

أعضاء هيئة التحرير

أ. د خالد عبدالقادر التومي
أ. د حنان صبحي عبدالله عبيد
د. شيرين مبارك فضل
د. عمر إبراهيم المنشاز.
د. طه محمد والي
أ. د محمد المختار جي
د. مفيد خليفة البكباك.
د. أحلام علي العباسي.
د. جميلة مفتاح الجنزوري
د. علي رمضان أبو بكر.

الهيئة الاستشارية العلمية

أ. د. مروان سالم نوري .
د. عزالدين زلي حشلوف .
أ. د. عبد الكريم عبد الجليل الوزان.
د. إبراهيم برمة أحمد إبراهيم .
د. عبدالسلام ولد يحي .

مراجع لغوية: د. أحلام علي العباسي تنفيذ وإخراج: د. رمضان بشير إمحمد القلعي.

محتويات العدد

*	**كلمة العدد** مدير عام المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية	هـ
1.	**سياسات الهند الدفاعية في أفريقيا حتى 2020: بين الاستمرارية والتغير** **د محمد أحمد كريم**	1
2.	**أسباب النزاعات المسلحة في السودان- دراسة تحليلية** **إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي**	22
3.	**الهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط وانعكاسها على العلاقات الدولية بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2019)** **أ. محمد بلقاسم علي أ. محمد مختار محمد** **أ. رمضان مسعود عمر**	64
4.	**مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية** **د. إمحمد على الحر**	86
5.	**دور البعد الديني والاقتصادي في بعث العلاقات التركية الإفريقية (بفترة حكومة العدالة والتنمية)** ..... **د. أمين إدريس البار**	106
6.	**تركيا في أفريقيا: الهيمنة التجارية وبسط السلطة بخطاب عثماني جديد**	124

كلمة العدد

تسعى مجلة الجديد للعلوم الإنسانية التابعة للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية دوما لتطوير أدائها، وذلك باتباع الوسائل العلمية والأكاديمية حتى تصل لمصاف المجلات المرموقة وتقديم الأفضل، ومن هذا المنطلق يسعدنا أن نضع بين أيادي قرائنا الأفاضل العدد الثالث عشر من مجلة الجديد لشهر يونيو 2022، وقد تضمن العدد مجموعة مميزة من المقالات التي تم انتقائها من ضمن العديد من المقالات الواردة إلى هيئة التحرير. وتعتمد مجلة الجديد في انتقائها على المعايير العلمية المتبعة والمستقر عليها بالدراسات الأكاديمية، من جانب آخر تسعى هيئة التحرير والسادة أعضاء اللجنة الاستشارية بشكل دائم إلى تشجيع الإبداع الفكري والدقة العلمية والجودة في التقديم، ملتمسة موقعا مميزا بين كبريات المجلات السياسية، إذ نحاول في كل عدد تقديم أفضل البحوث التي تعالج التطورات الراهنة التي يشهدها المجتمع الدولي. وقد اشتمل هذا العدد على مجموعة من الدراسات والأبحاث المتنوعة على المستوى الداخلي الإقليمي والدولي، فقد عالج العدد السياسات التركية في حقب متتالية، كما اشتمل كذلك على مقال حول سياسات الهند الدفاعية في أفريقيا، وفي ذات السياق تضمن مقالا حول أسباب النزاعات المسلحة في السودان، وكذلك مقالا بعنوان الهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط وانعكاسها على العلاقات الدولية بالمنطقة، كما نضع بين أيادي قرائنا موضوعا متميزا يعالج مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية. وفي الختام نسعى كهيئة تحرير لمجلة الجديد إلى تحليل مجريات طرح رؤية استشرافية تماشيا وتوجهات المركز، إذ نتطلع إلى التميز والانفراد، ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية باختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد والتي نعرضها وجوبا على الهيئة الاستشارية للمجلة، والتي جمعت نخبة من الرتب العلمية الموقرة لتقدير المقالات والتقارير الواردة إلينا، وهذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

أ / علي غالب الترهوني

مدير عام المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

سياسات الهند الدفاعية في أفريقيا حتى 2020:

بين الاستمرارية والتغير

د محمد أحمد كريم

منسق أبحاث أفريقية – معهد الدراسات المستقبلية – بيروت

المقدمة

استضافت الهند على هامش معرض الدفاع الحادي عشر 11thDefence Expo في مطلع شهر فبراير من سنة 2020 اجتماعًا مغلقًا لوزراء دفاع الهند–أفريقيا India- Africa Defence Ministers' Conclave والذي اكتسب أهمية كبيرة في ضوء سعي الهند لتقوية صلاتها العسكرية مع الدول الأفريقية خاصة في الوقت الذي تكتسب فيه الصين مساحات جديدة من النفوذ بشكل مستمر. وعلى خلفية هذه التطورات تروج الهند لرواية أن أفريقيا تسعى بقوة لتعزيز علاقاتها معها من أجل تعزيز مواجهة الإرهاب، وأن العلاقات الهندية التقليدية مع شرقي أفريقيا وجنوبها تشهد دفعة قوية مع سعي دول غرب أفريقيا لتوطيد صلات وروابط عسكرية مع الهند بما فيها تدريب ضباط أفارقة في الهند والقيام بتدريبات عسكرية مشتركة، ما يعزز تصور الهند "لحوار أمني شامل" مع أفريقيا، كما أن الاتحاد الأفريقي ضالع في هذه الجهود بشكل مباشر. إضافة إلى تصور استراتيجية الهند بتعزيز صورتها كمقدم صاف للأمن في أفريقيا في مواجهة التهديدات الإرهابية.

وتملك الهند بالفعل شراكات دفاعية مع زامبيا ونيجيريا وغانا وإثيوبيا وبتسوانا وأوغندا وناميبيا وموزمبيق، وهي دول تنتشر في أقاليم غرب وجنوب وشرق أفريقيا. كما ساهمت الهند في إقامة أكاديمية عسكرية في إثيوبيا، وكلية دفاع وكلية حرب بحرية في نيجيريا، والمساعدة في تكوين قوة جوية في غانا، وتدريب أعداد كبيرة من الجنود الأفارقة بدول أفريقية عديدة.

لا تقتصر مساعي الهند على تصدير السلاح بكميات معقولة للقارة، لكن تستهدف الهند أيضًا التمكن من الاستحواذ على أسواق أفريقية لصالح تصنيع أسلحة هندية تحت لافتة مشروع "صنع في الهند"، خاصة في دول جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وجامبيا وليسوتو والسودان وتنزانيا والنيجر ورواندا وسيشل وأوغندا وزامبيا، وجمهورية ساوتومي وبرنسيب، وزيمبابوي، وناميبيا، وهي الدول التي حضر وزراء دفاعها الاجتماع الذي دعت له الهند. وجاء الاجتماع عقب مساعي هندية حثيثة لتوسيع استراتيجيتها العسكرية في الهند منذ نهاية العام الماضي حيث زار قائد القوات الجوية المارشال Bhadauria RKS مصر في ديسمبر لغرض إجراء محادثات مع كبار القادة العسكريين بالبلاد؛ ونفذ الجيش الهندي أول مناورة تدريب ميداني في مارس 2019 شاركت فيها 18 دولة أفريقية من بينها مصر. وكان من الملفت أن أول زيارة لوزير الدفاع الهندي راجنات سينج Rajnath Singh للخارج كانت إلى موزمبيق، في الوقت الذي زار فيه رئيس الأركان بيبين راوات Bipin Rawat كلا من كينيا وتنزانيا بينما كان في ذلك الوقت رئيسًا للجيش. كما واصلت الهند عقد محادثات تطوير تعاون دفاعي مع بتسوانا والمغرب وناميبيا ونيجيريا وأوغندا.

وكشفت زيارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للهند نهاية فبراير 2020، عقب جولة أفريقية هي الأولى من نوعها لوزير خارجيته مايك بومبيو منذ توليه منصبه، عن حيوية العامل الأمريكي في استراتيجيات الدفاع الهندية في أفريقيا، ومواصلة الهند – أحد أكبر مستوردي السلاح الأمريكي في العالم النامي– لعب دورها الأثير "كموفر صاف للأمن" في أفريقيا تحت مظلة أمريكية في توقيت مهم قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية نهاية العام 2020 والتي جاءت بالرئيس الحالي جو بايدن رئيسًا.

اولًا- أفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الهندية

تمثل أفريقيا وخاصة أجزائها المطلة على ما يعرف بإقليم المحيط الهندي الغربي أهمية فائقة للهند من الناحيتين الجيواستراتيجية والجيواقتصادية، ويعتبر المحللون وصناع السياسات الهنود أنه من المحتم للهند أن تبذل نفوذًا أكبر في تقوية الجهود الأمنية البحرية الإقليمية مع أفريقيا، التي تتوقع في الوقت نفسه التزامًا أكبر من الدول الشريكة لها، ومن بينها الهند. ومن ثم فإن تركيز الهند على تحسين تعاونها البحري مع أفريقيا – وبشكل محدد مع دول إقليم المحيط الهندي الغربي- يكتسب أهمية متزايدة بفضل الموقع الجيواستراتيجي للإقليم وثرائه بالموارد الطبيعية مما يلبي مصالح الهند في الاهتمام بالمنطقة؛ كما تتوجه دول شرق أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية بشكل متصاعد نحو المحيط الهندي لتحقيق نمو وتنمية مستدامين[1].

وهناك دول أفريقية مثل كينيا ومدغشقر وجزر القمر وموريشيوس وموزمبيق والصومال وسيشل وجنوب أفريقيا وتنزانيا أعضاء بالفعل في منظومة إقليمية فرعية تنشط فيها الهند بقوة في منطقة المحيط الهندي وهي "رابطة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي" Indian Ocean Rim Association for Regional Cooperation (IOR-ARC) التي أسست في مارس 1997 وتهدف إلى تعزيز التعاون والتفاعل الوثيق فيما بين الدول الأعضاء؛ وتستند إلى مبادئ الإقليمية المفتوحة لتعزيز التعاون الاقتصادي وخاصة في تيسير التجارة والاستثمار والترويج والتنمية الاجتماعية في المنطقة. كما ساهم المنتدى البحري بالمحيط الهندي Indian Ocean Naval Symposium (IONS) في تقريب الهند من العديد من دول الحوض الأفريقية حيث يضم ست دول إضافة إلى الهند وهي موريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وكينيا وجنوب أفريقيا إضافة إلى مدغشقر التي تحتل موقع دولة مراقبة[2].

1 Abhishek Mishra, "India-Africa Maritime Cooperation: The Case of Western Indian Ocean", ORF Occasional Paper No. 221, November 2019, Observer Research Foundation, p. 8-9.
2 Ibid. p.10.

وحسب الدبلوماسية الهندية فإن البحرية الهندية تعد –منذ العام 2013– "كموفر خالص للأمن" في منطقة المحيط الهندي وأنها ملتزمة ببذل جهود لتحسين البيئة البحرية. كما أظهرت البحرية الهندية قدرة على القيام بهذا الدور في السنوات الأخيرة عبر فرض نفسها "كأول مستجيب" في مياه المحيط الهندي. كما تواصل البحرية الهندية، عبر إسهامها بمواردها في منع الأزمات الدولية والإقليمية أو الحد من آثارها السلبية، في إظهار قدرتها على استدامة انتشار أعداد كبيرة من عناصرها في مياه المحيط الهندي؛ الأمر الذي تستفيد منه دول أفريقية عديدة يبلغ طول سواحلها على المحيط الهند 30.5 ألف كم وتواجه كوراث طبيعية من قبيل الفيضانات والزلازل والجفاف والأعاصير الاستوائية[1].

غير أن الهند واجهت– منذ استقلالها– انتقادات داخلية مريرة لعدم تبنيها رؤية أو استراتيجية واضحة تجاه أفريقيا ككل، حتى أعلن رئيس الوزراء ناريندرا مودي أمام البرلمان الأوغندي في يوليو 2018 عن رؤية بلاده للقارة الأفريقية تحت عنوان لا يخلو من سطحية ملحوظة: *"المبادئ العشر* الأساسية لتعاون *الهند* مع *أفريقيا* " Guiding Principles for India- Africa Engagement، التي اعتبرت وثيقة هندية رسمية في مقاربة أفريقيا. والتي تتضمن –في إطار نظري بحت وغير مدعوم في حقيقة الأمر بنتائج سياسية ملموسة في مستوى ما تطرحه الوثيقة– وضع أفريقيا في قائمة أولويات الهند، وإرساء التعاون الاقتصادي وتصدير ما تصوره الوثيقة على أنه "ثورة الهند الرقمية"، وجاء في المبدأ السابع "أننا سنقوي تعاوننا وقدراتنا المتبادلة في مكافحة الإرهاب والتطرف؛ والحفاظ على مجالنا السيبراني آمنًا؛ ودعم (جهود)

1 Abhishek Mishra, India's vision of SAGAR: Humanitarian assistance and disaster relief operations in the Indian Ocean Region, ORF, February 3, 2020 https://www.orfonline.org/expert-speak/indias-vision-of-sagar-humanitarian-assistance-and-disaster-relief-operations-in-the-indian-ocean-region-61000/

الأمم المتحدة في حفظ السلام. أما المبدأ الثامن فتضمن عمل الهند مع الدول الأفريقية لضمان بقاء المحيطات مفتوحة وحرة لصالح جميع الدول. وأكد المبدأ التاسع، في رؤية ضبابية للغاية وبلغة مفرغة من أي مضمون في واقع الأمر، أنه مع زيادة الانخراط العالمي في أفريقيا فإنه على "الجميع" العمل معًا لضمان ألا تتحول أفريقيا مرة أخرى إلى مسرح لأطماع المتنافسين[1]. وفي المقابل تتنوع الاستجابات الإقليمية في منطقة الاهتمام المشترك بين الهند وأفريقيا وهي إقليم غرب المحيط الهندي، وفق العديد من البرامج والمبادرات مثل برنامج تعزيز الأمن البحري الإقليمي Programme to Promote Regional Maritime Security (MASE) الذي تم تبنيه في أكتوبر 2010 في موريشيوس، ويشترك في إدارته كل من الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، ويموله بالكامل الاتحاد الأوروبي وتشارك في تطبيقه الهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد"، جماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرقي أفريقيا وجنوبها (كوميسا)، ومفوضية المحيط الهندي IOC[2]. وهناك قواعد سلوك جيبوتي Djibouti Code of Conduct (DCoC) المتعلق بالقضاء على القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المحيط الهندي الغربي وخليج عدن، ويوفر إطارًا لبناء القدرات في إقليم المحيط الهندي الغربي لمواجهة تهديد القرصنة ووقع على قواعد سلوك جيبوتي في يناير 2009 وتشمل عضويته 20 دولة إضافة إلى 21 دولة مؤهلة للانضمام له. وأدخل تعديل على الاتفاق فيما عرف بتعديل جدة لقواعد جيبوتي للسلوك Jeddah Amendment to the Djibouti Code of Conduct (DCoC+) في يناير 2017 الذي أقر بدور "الاقتصاد الأزرق" بما في

1 H. H. S Viswanthan and Abhishek Mishra, The Ten Guiding Principles for India-Africa Engagement: Finding Coherence in India's Africa Policy, ORF Occasional Paper, June 2019, pp. 3-4.

2 Abhishek Mishra, "India-Africa Maritime Cooperation: The Case of Western Indian Ocean", ORF Occasional Paper No. 221, November 2019, Observer Research Foundation, p7.

ذلك النقل البحري والمصايد والأعمال البحرية والسياحة في دعم النمو الاقتصادي المستدام والأمن الغذائي والتوظيف والاستقرار. وهناك إطار هام آخر للأمن الإقليمي في أفريقيا يتقاطع مع الحضور الهندي وهي الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا 2050 (Africa Integrated Maritime Strategy (AIMS) 2050) التي أصدرها الاتحاد الأفريقي في مسعى للتركيز على القطاع المائي وزيادة ثروة أفريقيا من المحيطات والبحار والمجاري المائية الداخلية عبر تطوير اقتصاد مائي على امتداد طول سواحل إجمالي 26 ألف ميل بحري[1].

وترى أجندة مقاربة الهند لأفريقيا أن السلم والأمن لا يتضمن فقط الأفكار التقليدية عن الأمن المرتبطة بالقوة العسكرية والحماية ضد التهديدات الخارجية، لكنها تتضمن التهديدات غير التقليدية مثل الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والهجرة. وأن السلام والأمن، بالنسبة للهند وأفريقيا، مرتبطان بالتنمية. مع ملاحظة أن الهند قد شاركت بقواتها في جميع عمليات حفظ السلام في أفريقيا تقريبًا، وهناك حاليًا أكثر من ستة آلاف جندي هندي يشاركون في خمس عمليات للسلام في أفريقيا يرتدون القبعات الزرقاء؛ مما يعزز مكانة الهند تاريخيًا في جهود حفظ السلام في أفريقيا. كما كان نشر وحدة شرطة من النساء بالكامل لصالح عملية الأمم المتحدة في ليبيريا في فبراير 2016 حدثا هو الأول من نوعه في القارة[2].

وظل جانب بناء القدرات وتدريب ضباط القوات المسلحة الأفارقة في المعاهد الهندية حجر زاوية لفترة طويلة في صلات الهند الدفاعية مع أفريقيا. وتجسد تطور ذلك المنحى عمليًا مع بدء مناورة التدريب الميداني الأفريقي الهندي 2019 -Africa India Field Training Exercise-2019 المعروفة باسم AFINDEX−19 التي

1 Abhishek Mishra, "India-Africa Maritime Cooperation: The Case of Western Indian Ocean", ORF Occasional Paper No. 221, November 2019, Observer Research Foundation, p. 8.
2 Ibid. p. 14.

استمرت عشرة أيام في مارس 2019 في محطة Aundh العسكرية، وشكل التدريب تطورًا ملفتًا إذ شاركت قوات من 17 دولة أفريقية –عشرة ضباط من كل منها– في مجموعة من التدريبات الهادفة إلى التخطيط والقيام بعمليات المساعدة الإنسانية في الألغام وحفظ السلام بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وركز التدريب على المشاركة في أفضل الممارسات وبناء الفرق وعمليات المستوى التكتيكي وفق المهام التي تشرف عليها الأمم المتحدة بما في ذلك إنشاء بعثة جديدة، وحماية القوافل، وجوانب الحماية[1].

وتعزز الهند تعاونها مع جنوب أفريقيا في مجال الفضاء والطاقة المتجددة وتصنيع المواد المتقدمة عبر لجنة مشتركة تم وضع خطة لعملها في جنوب أفريقيا في نهاية فبراير الفائت والاتفاق على مراجعة تقدم هذا المسار في الربع الأخير من العام الجاري[2]. وعززت الهند رؤيتها الشاملة لمفهوم التعاون في مجال السلم والأمن مع أفريقيا إذ تعهدت – على سبيل المثال– وفق التحالف الشمسي الدولي International Solar Alliance بدعم أفريقيا بقيمة تتجاوز بليون دولار لتطبيق مشروعات الطاقة الشمسية في أفريقيا، وخاصة دول غرب أفريقيا. غير أن هذا التعهد واجه – كما حالة الوجود الهندي في أفريقيا ككل– انتقادات حقيقية لعدم المضي قدمًا في خطوات حقيقية في سبيل تحقيقه؛ مما اتسق بشكل عام مع تراجع سجل الهند في تنفيذ المشروعات المعلنة فعليًا في القارة، إذ يتسم الأداء الهندي بالبطء في تطبيق التزاماتها بالشراكة خاصة عند مقارنته بالصين. كما وجهت انتقادات لبعض شركات الأعمال الزراعية الهندية بسبب الاستحواذ على أراضي

1 H. H. S Viswanthan and Abhishek Mishra, The Ten Guiding Principles for India-Africa Engagement, Op. Cit. p. 14.

2 India-South Africa to strengthen cooperation in scientific technology and research, Egov .Eletsonline February 27, 2020 https://egov.eletsonline.com/2020/02/india-south-africa-strengthen-cooperation-scientific-technology-research/

زراعية في أفريقيا وطرد السكان المحليين منها. كما تتسم الشراكات الهندية الأفريقية بغلبة النزعة البيروقراطية من الجانبين مما يعوق وصول المخصصات الهندية للجهات المستهدفة بدقة[1]، مما يؤثر بالطبع على نجاعة الاستراتيجيات العسكرية الهندية في القارة وقدرة نيودلهي على تعزيز مصالحها "الدفاعية" بها.

ثانيًا- جهود الهند لتعزيز مصالحها الدفاعية في أفريقيا

يمكن وصف شراكة الهند مع أفريقيا وفق مبدأ مستقر في خطاب نيودلهي الأفريقي وهو "التطور معًا كأقران" developing together as equals، إذ تقوم المقاربة الهندية على التأكيد على المدى الطويل على تعزيز قدرة أفريقيا الإنتاجية وتنويع المهارات والمعرفة والاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل ذلك في كون الهند إحدى الدول القليلة التي أعلنت بعد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج في العام 2005 إعفاءً ضريبيًا وحصة للوصول المجاني للسوقي الهندي ممنوحًا للدول منخفضة الدخل منذ العام 2008. وحتى خلال فترة الركود العالمي 2009-2012 استمرت التجارة بين الهند وأفريقيا في النمو بنسبة 32% تقريبًا. ووصلت التجارة البينية في العام 2017-2018 إلى 62.66 بليون دولار، كما وصلت في الربع الأول من العام الماضي 2019 إلى 69 بليون دولار. ومن ناحية الاستثمار فإن الهند تعد خامس أكبر مستثمر في أفريقيا باستثمارات تراكمية بقيمة 54 بليون دولار. ورغم تواضع العلاقات الاقتصادية الهندية الأفريقية مقارنة بالصين فإن الهند تملك -حسب محللين هنود- عدة ميزات تعزز دورها مستقبلًا، خاصة في المجال العسكري، ومنها القرب الجغرافي ووجود لغة مشتركة

1 Abhishek Mishra, How Indian and Chinese involvement in Africa differs in intent, methods and outcomes, September 17, 2019 https://www.orfonline.org/expert-speak/how-indian-and-chinese-involvement-in-africa-differs-in-intent-methods-and-outcomes-55574/

(الإنجليزية) وشعبية الثقافة الهندية والديمقراطية[1]. وثمة ملاحظة مهمة في مسألة كون الهند قوة مهمة في صادرات المعدات العسكرية عالميًا رغم كونها مستورد كبير لمعدات الدفاع؛ فقد حققت الهند تقدمًا منتظمًا في صادرات المنتجات الدفاعية لعدد من الدول مثل أسماء كبيرة في سوق الصادرات مثل الولايات المتحدة وأستراليا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وجنوب أفريقيا والسويد. وتعد سيشل وجنوب أفريقيا وغينيا من أهم الدول الأفريقية التي تحصل على معدات الدفاع الهندية المتفاوتة بين حقائب النوم (التي تستوردها غينيا بكميات كبيرة)، ومفجرات (لجنوب أفريقيا)[2].

ورأت الهند في مجال التعاون الدفاعي مع أفريقيا –بشكل عام– ضرورة أن يشمل تقوية الدفاع والقدرات المتبادلة، ودعم الأمم المتحدة في مهام حفظ السلام. لكن يمكن ملاحظة أن أولوية الهند الأولى في استراتيجيتها الدفاعية تجاه أفريقيا تكمن في أهمية تأمين البحار وتطوير الاقتصاد الأزرق (الذي يمثل عماد اقتصاد بعض الدول الجزرية بالأساس) وشراكة دولية أقوى في محاربة الإرهاب والتطرف العنيف بما في ذلك زيادة المشاركة في المعلومات والاستخبارات وتقوية آليات الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب وتعزيز التعاون مع أفريقيا في هذا المجال[3].

وواصلت الهند تنمية زيارات موانئ منتظمة خاصة في شرق أفريقيا، ونقل معدات ودعم لوجيستي واستخبارات بحرية وحراسة حدود للمناطق الاقتصادية الخالصة مع دول جزرية لاسيما سيشيل وموريشيوس. وفي هذا المسار أسست نيودلهي في ديسمبر 2018 مركز دمج المعلومات Information Fusion Center

1 Abhishek Mishra, How Indian and Chinese involvement in Africa differs in intent, Op. cit.

2 India now exports defence products to 42 countries, LiveMint, February 10, 2020 https://www.livemint.com/industry/manufacturing/india-now-exports-defence-products-to-42-countries-11581332398457.html

3 India to boost defence and military engagement with African continent, Deccan Herald, February 6, 2020 https://www.deccanherald.com/national/india-to-boost-defence-and-military-engagement-with-african-continent-802193.html

مقره جوروجرام Gurugram للمساعدة في تعقب ومراقبة حركة مرور السفن في المحيط الهندي وتنسيق الاستجابات للحوادث ومشاركة معلومات سلامة حركة الغواصات. كما ساعد قرار الهند "التطوير المشترك" للمرافق البحرية قبالة سواحل سيشل موريشيوس على زيادة الوجود الهندي العسكري في إقليم المحيط الهندي الغربي[1]. كما تتناول استراتيجية الهند الدفاعية في أفريقيا وإقليم المحيط الهندي ما تعتبره تهديدات غير تقليدية مثل مواجهة الكوارث الطبيعية وحالات عدم الاستقرار الإقليمي مما دفع الهند إلى تعزيز ونشر عمليات قوات البحرية الهندية للمساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوارث Indian Navy for Humanitarian Assistance and Disaster Relief (HA/DR)[2].

وقد شهدت أهم معارض الدفاع الهندي مثل Defence Expo و Aero India في السنوات الأخيرة وجودًا متزايدًا للوفود الأفريقية سواء بدعوة من الحكومة الهندية أو بمبادرة من الجهات المعنية في هذه الدول؛ مما يشير إلى رغبة متزايدة لدى الدول الأفريقية في تنويع الشركاء البدلاء في واردات السلاح إضافة إلى روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية. كما تواصل الهند سعيها القوي لتوطيد العلاقات مع دول أفريقية لديها قدرات كافية لتصنيع السلاح والذخيرة مثل جنوب أفريقيا والجزائر ومصر ونيجيريا والمغرب ليكونوا شركاء مهمين للهند وفق مبادرة "صنع في الهند" والتصنيع في مرافق إنتاج الصناعات العسكرية بهذه الدول المهمة وفق ترتيبات يتم وضعها حاليًا. وعلى سبيل المثال فقد بدأت نيودلهي بالفعل في استكشاف فرص التعاون مع شركة Denel الجنوب أفريقية بعد رفع الحظر عنها[3]، وعودتها القوية للسوق مطلع مارس الجاري بضخ نحو 500 مليون راند جنوب أفريقي ونجاحها حتى

1 H. H. S Viswanthan and Abhishek Mishra, The Ten Guiding Principles for India-Africa Engagement, Op. Cit. p. 16.
2 Ibid. p. 15.
3 Ibid. p. 15.

الآن في تحجيم فقدان الوظائف بها، مما يؤشر على فرص تعاون حقيقية قائمة ومرتقبة مستقبلًا.

كما خطت الهند خطوة مهمة في تعزيز استراتيجيتها الدفاعية في أفريقيا في مطلع فبراير 2020 بعقد الاجتماع المغلق لوزراء دفاع الهند– أفريقيا India-Africa Defence Ministers' Conclave الذي يستهدف تعميق التعاون الدفاعي بين الهند وأفريقيا وما صاحبه من إعلان وزير الدفاع الهندي راجناث سينج Rajnath Singh باستعداد بلاده تقديم إمدادات عسكرية للدول الأفريقية شاملة سفن حرس حدود بحرية، وقوارب ملاحقة سريعة ومركبات جوية بلا طيار UAVs وطائرات حربية وأسلحة وذخيرة. كما غطى الاجتماع مسألة التعامل بفاعلية مع تهديد الإرهاب والتطرف وتعزيز التعاون حول مفهوم الإقليم الهندي– الباسيفيكي الآخذ في التطور من أجل السلم والاستقرار الإقليمي. ودعا البيان الختامي للاجتماع لتحرك حاسم لاقتلاع الإرهاب العابر للحدود، والقضاء على الملاجئ الآمنة للإرهابيين وعلى قنوات تمويل الجماعات الإرهابية. وأكد البيان على "حاجة جميع الدول لضمان عدم استخدام الأراضي الخاضعة لها للقيام بهجمات إرهابية ضد دول أخرى بأي وسيلة كانت." كما لفت وزير الدفاع الهندي في الاجتماع الذي حضره ممثلون لثمانية وثلاثين دولة أفريقية و12 وزير دفاع أفريقي أن شراكة الهند التنموية مع دول أفريقيا ستكون موجهة وفق الأولويات والقدرات الأفريقية، وستركز أيضًا على محاربة الإرهاب والتطرف والحفاظ على سلامة وأمن الفضاء السيبراني[1].

وفي سياق الاستراتيجية العسكرية الأكثر شمولًا، تسعى الهند لتعزيز التعاون مع أفريقيا للحفاظ على حرية الملاحة في المحيطات، وتغيير قواعد اللعبة في

1 India to boost defence and military engagement with African continent, Deccan Herald, February 6, 2020 https://www.deccanherald.com/national/india-to-boost-defence-and-military-engagement-with-african-continent-802193.html

المحيط الهندي قدر الإمكان لصالح نيودلهي (في ظل منافسة شرسة من الصين ونجاح ملفت بإقامتها أول قاعدة بحرية عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي) عبر دمج مخرجات وثيقة الاستراتيجية البحرية للعام 2015 (2015 Maritime Strategy) الصادرة عن البحرية الهندية، والاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا 2050 (2050 Africa Integrated Maritime Strategy (AIMS) 2050) للاتحاد الأفريقي. إضافة إلى مبادرات هندية فرعية مثل مبادرتي رئيس الوزراء مودي المعروفة باسم الأمن والنمو للجميع في الإقليم SAGAR (Security and Growth for All in the Region) وتطوير الموانئ أو SAGARMALA، ومبادرة ممر النمو الآسيوي الأفريقي (Asia Africa Growth Corridor) AAGC (1)، والتي تدعم جميعًا أنشطة البحرية الهندية في غربي إقليم المحيط الهندي، وتضمن بالتالي استمرار هيمنة هندية في مناطق نفوذ تقليدي ودرءً لتوسع صيني مرتقب –على الأقل في المدى المنظور– في هذه المناطق ضمن خطة الحزام والطريق.

وتعول الهند بقوة، في تبني كامل للخطاب الأمريكي تجاه أفريقيا، على أولوية مكافحة الإرهاب، وليس إحداث اختراق حقيقي في أزمة التنمية، حيث تقر بأن الإرهاب يمثل واحدًا من أهم التهديدات على الإنسانية والتنمية، وأن كلا من الهند وأفريقيا قد تعرضتا للتهديد الإرهابي والتطرف الديني من جماعات إسلاموية متعددة مثل بوكو حرام والشباب وجماعة الدعوة والقاعدة. ولمواجهة هذه التهديدات ساعدت الهند في نشر قوات ومعدات لحفظ السلام ومواجهة الإرهاب في أفريقيا، وتحرص على عقد تدريبات منتظمة ودورية لعناصر من القوات المسلحة الأفريقية بمركز الأمم

1 H. H. S Viswanthan and Abhishek Mishra, The Ten Guiding Principles for India-Africa, Op. Cit. p. 15.

المتحدة لحفظ السلام (CUNPK) Centre for UN Peacekeeping في نيودلهي[1].

ثالثًا– العامل الأمريكي في ظل رئاسة ترامب: مواجهة الصين بالوكالة؟

تحضر أفريقيا بشكل مباشر في السياسات الثنائية الهندية الأمريكية بمختلف جوانبها العسكرية والاقتصادية، وعلى سبيل المثال فقد دشنت الهند برنامج التدريب الثلاثي المعروف باسم Feed the Future India Triangular Training (FTF– ITT) منذ يوليو 2016 كخطوة للأمام في مسار دفع برنامج التعاون الثلاثي الأمريكي الهندي من أجل أفريقيا US–India Triangular Cooperation Programme for Africa لدعم الشراكة الأمريكية الهندية في أفريقيا في مجال الزراعة "لتحقيق ثورة خضراء ومعالجة مسألة الأمن الغذائي عالميًا." ويساهم في تطبيق البرنامج من الهند المعهد القومي لإدارة التوسع الزراعي National Institute of Agricultural Extension Management (M A NAG E) في حيدر آباد، والتابع لوزارة الزراعة رفاهية المزارعين، وممول بالكامل من الولايات المتحدة والهند عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID و MANAGE[2].

وتعول الهند والولايات المتحدة على خدمة حزمة كبيرة من مصالحهما المشتركة في القارة الأفريقية خاصة أن البلدين يتمتعان بعلاقات قوية تتمثل في أحد مظاهرها في التجارة الكبيرة بينهما التي تصل إلى 142 بليون دولار، كما عزز حضور رئيس الوزراء الهندي "منتدى بلومبرج" من فرص ارتفاع حجم هذه التجارة الثنائية بشكل ملموس في الفترة المقبلة، إضافة إلى دعم الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة لسياسات واشنطن تجاه الهند دعمًا مطلقًا دون أي قدر من التحفظات (مما يثير

1 Ibid. p. 18.
2 Prachi Mittal, India's Triangular Cooperation with the US, UK and Japan in Africa: A Comparative Analysis, ORF Issue Brief, Issue No. 337, January 2020, pp. 5-6.

دائمًا دهشة عدد من المراقبين الغربيين بالنظر إلى سجل نيودلهي السيء في مجال حقوق الإنسان، وتزايد عدد الفقراء الهنود)، وغض مجلس الأعمال الأمريكي الهندي النظر دائمًا عن سجل الهند في حقوق الإنسان[1]، والأحداث الطائفية التي ترتبت على قوانين وتعديلات دستورية أقرتها حكومة مودي شملت تمييزًا ضد مواطنين مسلمين وحرمانهم من "المواطنة"، وتبلورت في أحداث العنف الطائفي ضد المسلمين التي رافقت وتلت زيارة الرئيس دونالد ترامب الأخيرة للهند وحظيت بتغطية إعلامية معقولة. ويتضح أن ثمة تقاربًا في أفكار رئيس الوزراء الهندي مودي والرئيس الأمريكي ترامب، لاسيما في تنحية مسائل مثل القيم العلمانية والتخطيط الاشتراكي وعدم الانحياز (التي قامت عليها الهند الحديثة)، خاصة إذا لاحظنا أن طالبان وعدت بعدم تصعيد العنف في أفغانستان مما مكن الولايات المتحدة من البدء في سحب قواتها ليتم قبل انتخابات نوفمبر 2020 وترتيب إرسال قوات هندية إلى أفغانستان في نفس التوقيت[2]؛ بما يعزز في نهاية وضع الهند كحليف مهم للولايات المتحدة في آسيا وفي إقليم المحيط الهندي بكافة امتداداته الآسيوية والأفريقية.

ويدعم كل ما سبق رؤية الإدارة الأمريكية الحالية للهند ككبرى الديمقراطيات في العالم، وأنها النموذج الأمثل الذي يمكن للدول الأفريقية أن تحتذي به، كما تمثل الهند –عمليًا– القوة الأمثل التي يمكن للولايات المتحدة توظيفها بشكل كامل لمواجهة النفوذ الصيني في أفريقيا، والذي عدته الولايات المتحدة –إلى جانب الوجود الروسي– التهديد الأبرز لمصالحها هناك.

1 Akash Goel, The disquieting truth of Trump's visit to India, The Hill, March 4, 2020https://thehill.com/opinion/international/485763-the-disquieting-truth-of-trumps-visit-to-india

2 Vince Cable, Trump and Modi’s relationship is based on prejudice – as progressive politics continues to falter in India, the Independent, March 4, 2020 https://www.independent.co.uk/voices/trump-modi-india-delhi-riots-muslim-hindu-nationalism-a9372506.html

وتوصل ترامب خلال زيارته المهمة للهند (24-25 فبراير 2020)، والتي جاءت بعد ساعات من نهاية جولة أفريقية قام بها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو لثلاثة دول أفريقية هي السنغال وأنجولا وإثيوبيا وحلت فيها مسألة الوجود الصيني ومساعي تحجيمه قمة أجندة المباحثات الأمريكية في الدول الثلاثة، إلى عقود مبدئية لتصدير سلاح للهند بقيمة 3 بليون دولار تقوم الهند بمقتضاها بشراء 24 طائرة هليوكوبتر MH-60R متعددة الأدوار من لوكهيد مارتن، وستة طائرات هجومية طراز AH-64 أباتشي الهجومية. ويشكل مسعى الهند لتحديث القوات المسلحة الفرصة كبيرة أمام شركات الطيران والدفاع الأمريكية؛ حيث عرض ترامب خلال زيارته بيع 110 طائرة مقاتلة، فيما عرضت لوكهيد مارتن طائرات إف-21، وعرضت بوينج طائراتها F/A-18. وسيدفع ترامب بقوة اتجاه هذه الصفقات قبل الانتخابات الأمريكية، ولا تزال عملية الاختيار في مراحلها الأولى. وشملت الزيارة مناقشة قضايا استراتيجية مثل أفغانستان، والإرهاب، وباكستان، وإقليم المحيط الهندي. وعبرت الولايات المتحدة عن رغبتها في قيام الهند بنشر قوات في أفغانستان. وفي ختام الزيارة اتفقت الدولتان على تقوية الشراكة الاستراتيجية العالمية الشاملة الهندية الأمريكية India-US Comprehensive Global Strategic Partnership وقررا تعميق التعاون الدفاعي والأمني لاسيما عبر وعي بحري وجوي أكبر ومشاركة في المعلومات؛ والتعاون المشترك؛ وتبادل الخبرات العسكرية على مستوى الأفراد؛ وتدريب متقدم وتدريبات موسعة بين جميع الأجهزة والقوات الخاصة؛ وتعاون أوثق لمكونات الدفاع المتقدمة، والمعدات والمنصات؛ وشراكة بين صناعاتهما العسكرية[1]." وهي مجالات تشتمل جميع مكونات السياسة الهندية العسكرية في أفريقيا، وخاصة إقليم المحيط الهندي الغربي.

1 S. K. Chatter JI, Takeaways from Trump's visit to India, Asia Times, March 4, 2020 https://asiatimes.com/2020/03/takeaways-from-trumps-visit-to-india/

وتقرر وقتها أن يدفع وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر هذا المسار في منتصف مارس بزيارة لنيودلهي لمناقشة إجراءات تقوية التعاون العسكري الموسع حاليًا بين البلدين، واستكمال ما تم الاتفاق عليه بين ترامب ومودي بخصوص ميثاق للتعاون العسكري الثنائي باسم اتفاق التبادل والتعاون الأساسي للتعاون الجيو-فضائي Basic Exchange and Cooperation Agreement for Geo-Spatial Cooperation (BECA)، وتحقيق طفرة في مبيعات السلاح الأمريكية للهند التي تجاوزت 21 بليون دولار منذ العام 2007، ومن المتوقع أن تمكن BECA الولايات المتحدة من المشاركة في بيانات فضائية وطبوغرافية متقدمة تنتجها الهند[1] لاسيما في إقليم المحيط الهندي.

وفي المقابل فقد اعتبرت الصين، المنافس الآسيوي التقليدي للهند، زيارة ترامب للهند ذات دلالة رمزية أكثر منها حقيقية وأنها "تدور في حقيقتها حول لا شيء"، وأنها استكمال لسياسات ترامب المعروفة بمنح الهند أقل القليل والحصول منها على أقصى ما يمكن تحقيقه، وأن هدف ترامب الرئيس من زيارته للهند هو بيعه أسلحة بقيمة 3 بليون دولار، خاصة في ضوء الانتقادات من قبل خبراء عسكريين لطائرات الهيلوكوبتر الأباتشي الأمريكية التي ثبت في تجربتها في البوسنة والهرسك في تسعينيات القرن الماضي إنها على غير المستوى المتوقع من الكفاءة بشكل ملحوظ وأنها هدف سهل للغاية لأية صواريخ مضادة للطائرات حتى المحمولة على الأكتاف ومحلية الصنع[2]. كذلك فإن إيران، التي تضررت بقوة من سياسات الهند في أفريقيا

1 Rajat Pandit, After Donald Trump tour, US defence secretary to visit India next week to boost ties, Times of India, March 5, 2020 https://timesofindia.indiatimes.com/india/after-donald-trump-tour-us-defence-secretary-to-visit-india-next-week-to-boost-ties/articleshow/74484739.cms

2 China sarcastic, suspicious about Trump's India visit, Sunday Guardian, February 29, 2020 https://www.sundayguardianlive.com/opinion/china-sarcastic-suspicious-trumps-india-visit

لاسيما استيراد النفط من نيجيريا لتعويض النقص من إمداداته من إيران، دخلت – على هامش العامل الأمريكي في سياسات الهند الأفريقية– في خط الأزمة بعد تغريدة لوزير الخارجية الإيراني ظريف أدان فيها "موجة العنف المنظم ضد المسلمين الهنود"، وهو ما أدانته نيودلهي وقتها، وتصاعد التوتر عندما أعلن على خامنائي (5 مارس الجاري) تهديد بلاده بعزل الهند داخل العالم الإسلامي (وبه امتداد كبير داخل القارة الأفريقية) بسبب أحداث قتل المسلمين في أحداث دلهي[1].

وتشير جميع هذه المعطيات إلى توظيف الولايات المتحدة للهند بشكل كامل في مواجهة النفوذ الصيني في أفريقيا، وفي المقابل فإن الهند ستحظى بدفعة أمريكية كبيرة لتعزيز استراتيجيتها "الدفاعية" في أفريقيا ربما تتبلور في وجود عسكري مباشر في أحد موانئ شرق أفريقيا وخليج عدن، أسوة بالصين.

رابعًا– مستقبل سياسات الهند الدفاعية في أفريقيا

بلور ما عرف بإعلان لوكناو Lucknow Declaration الذي تم تبنيه في اجتماع وزراء دفاع الهند– أفريقيا رؤية الهند لاستراتيجيتها الدفاعية مستقبلًا في القارة السمراء، القائمة على سلسلة من المبادرات الهندية تجاه أفريقيا منذ قمة منتدى الهند– أفريقيا (نيودلهي أبريل 2008)، وعلى الدور المتراكم للهند في إقامة اكاديميات وكليات دفاع في نيجيريا وإثيوبيا وتنزانيا، وإرسال فرق تدريب لبتسوانا وناميبيا واوغندا وليسوتو وزامبيا وموريشيوس وسيشل وتنزانيا؛ وتقديم معدات دفاع وذخيرة للعديد من الدول الأفريقية. وثمن البيان دور الهند المتوقع في العام الجاري في دعم الاتحاد الأفريقي وجهده في تطبيق شعاره لهذا العام وهو إسكات البنادق وتهيئة الظروف المؤدية للتنمية الأفريقية، وتعزيز ما اتفقت عليه الهند مع مندوبين من الاتحاد الأفريقي منذ سبتمبر 2019 باستكشاف إمكانات مزيد من التعاون في مجال السلم

1 Iran threatens to isolate India in Muslim world, Dajiworld.com March 6, 2020 http://www.daijiworld.com/news/newsDisplay.aspx?newsID=681597

والأمن بما في ذلك دعم مبادرة إسكات البنادق في العام 2020؛ وقوة الاستعداد الأفريقية، والأمن البحري.

كما ستسعى الهند إلى تعميق التعاون مع الدول الأفريقية في مجال صناعات الدفاع عبر الاستثمار، والمشروعات المشتركة في برمجيات معدات الدفاع؛ والدفاع الرقمي، والبحوث والتنمية.

ويتوقع أن تعمل الهند بجدية على تقوية آليات الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب في الحالة الأفريقية وضمان التزام صارم بعقوبات مجلس الأمن ضد الإرهاب والدول أو الجماعات الداعمة له. وستواصل الهند دعمها المهم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم) والجهود الأفريقية الأخرى بهدف تعزيز السلم والأمن.

وفي المقابل فإن دولا أفريقية متعددة ستدعم المقاربات الهندية كليًا وجزئيًا، لاسيما نيجيريا التي تحتاج لدعم هندي لمواجهة الإرهاب وتحسين أداء القوات المسلحة النيجيرية؛ وإثيوبيا التي تجيد علاقات متوازنة مع أطراف دولية متنافسة؛ وجنوب أفريقيا التي تملك صناعات متطورة تسعى لشراكات مع نظيرتها الهندية وتحقيق مكاسب مشتركة سواء عبر الانتشار في الأسواق الأفريقية أم في تطوير تعاون ثنائي متقدم بين الهند وجنوب أفريقيا. إضافة إلى منطقة النفوذ الهندي التقليدية في إقليم المحيط الهندي الغربي.

الخاتمة

سعت الهند حتى العام 2020 على الأقل إلى تطوير سياسات دفاعية تحقق استفادة أكبر من الفرص التي توفرها لها القارة الأفريقية؛ وتعزز الهند مسعاها هذا بالعامل الأمريكي الذي يتبنى بشكل يزداد وضوحًا خيار احتواء النفوذ الصيني عبر "مشروع هندي" آخذ في التبلور حاليًا، وكذلك قبول أفريقي ملحوظ بهذا الدور الهندي من قبل عدة دول أفريقية، بينها كبريات دول القارة اقتصاديًا وسكانيًا ومن ناحية القوة العسكرية أيضًا، ما يوضح استراتيجية هندية متماسكة أكثر مما قد تبدو عليه، رغم القصور الهندي في تطبيق كثير من المبادرات الاقتصادية والاستثمارية في الدول الأفريقية، وأحيانًا التورط في عمليات مضاربات بشراء مشروعات أو أراضي زراعية وإعادة بيعها دون الدخول في أية عمليات إنتاج حقيقية، كما حدث في دول عدة في شمال أفريقيا وشرقها.

المراجع

1. bhishek Mishra, "India-Africa Maritime Cooperation: The Case of Western Indian Ocean", ORF Occasional Paper No. 221, November 2019, Observer Research Foundation, p. 8-9.
2. Abhishek Mishra, India's vision of SAGAR: Humanitarian assistance and disaster relief operations in the Indian Ocean Region, ORF, February 3, 2020 https://www.orfonline.org/expert-speak/indias-vision-of-sagar-humanitarian-assistance-and-disaster-relief-operations-in-the-indian-ocean-region-61000/
3. H. H. S Viswanthan and Abhishek Mishra, The Ten Guiding Principles for India-Africa Engagement: Finding Coherence in India's Africa Policy, ORF Occasional Paper, June 2019, pp. 3-4.
4. Abhishek Mishra, "India-Africa Maritime Cooperation: The Case of Western Indian Ocean", ORF Occasional Paper No. 221, November 2019, Observer Research Foundation, p. 7.
5. Abhishek Mishra, "India-Africa Maritime Cooperation: The Case of Western Indian Ocean", ORF Occasional Paper No. 221, November 2019, Observer Research Foundation, p. 8.
6. India-South Africa to strengthen cooperation in scientific technology and research, Egov.Eletsonline February 27, 2020 https://egov.eletsonline.com/2020/02/india-south-africa-strengthen-cooperation-scientific-technology-research/
7. Abhishek Mishra, How Indian and Chinese involvement in Africa differs in intent, methods and outcomes, September 17, 2019 https://www.orfonline.org/expert-speak/how-indian-and-chinese-involvement-in-africa-differs-in-intent-methods-and-outcomes-55574/
8. India now exports defence products to 42 countries, LiveMint, February 10, 2020 https://www.livemint.com/industry/manufacturing/india-now-exports-defence-products-to-42-countries-11581332398457.html
9. India to boost defence and military engagement with African continent, Deccan Herald, February 6, 2020

https://www.deccanherald.com/national/india-to-boost-defence-and-military-engagement-with-african-continent-802193.html
10. India to boost defence and military engagement with African continent, Deccan Herald, February 6, 2020 https://www.deccanherald.com/national/india-to-boost-defence-and-military-engagement-with-african-continent-802193.html
11. Prachi Mittal, India's Triangular Cooperation with the US, UK and Japan in Africa: A Comparative Analysis, ORF Issue Brief, Issue No. 337, January 2020, pp. 5-6.
12. Akash Goel, The disquieting truth of Trump's visit to India, The Hill, March 4, 2020https://thehill.com/opinion/international/485763-the-disquieting-truth-of-trumps-visit-to-india
13. Vince Cable, Trump and Modi's relationship is based on prejudice – as progressive politics continues to falter in India, the Independent, March 4, 2020 https://www.independent.co.uk/voices/trump-modi-india-delhi-riots-muslim-hindu-nationalism-a9372506.html
14. S. K. Chatter JI, Takeaways from Trump's visit to India, Asia Times, March 4, 2020 https://asiatimes.com/2020/03/takeaways-from-trumps-visit-to-india/
15. Rajat Pandit, After Donald Trump tour, US defence secretary to visit India next week to boost ties, Times of India, March 5, 2020 https://timesofindia.indiatimes.com/india/after-donald-trump-tour-us-defence-secretary-to-visit-india-next-week-to-boost-ties/articleshow/74484739.cms
16. China sarcastic, suspicious about Trump's India visit, Sunday Guardian, February 29, 2020 https://www.sundayguardianlive.com/opinion/china-sarcastic-suspicious-trumps-india-visit
17. Iran threatens to isolate India in Muslim world, Dajiworld.com March 6, 2020 http://www.daijiworld.com/news/newsDisplay.aspx?newsID=681597

أسباب النزاعات المسلحة في السودان- دراسة تحليلية

The Causes of Armed Conflicts in Sudan - An analytical Study

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي

جامعة كسلا – السودان

المستخلص:

هدفت الدراسة لكشف أسباب النزاعات المسلحة في السودان– كدراسة تحليلية من خلال قراءة الواقع وتحليل تلك النزاعات المسلحة، واستخدمت الدراسة مناهج متعددة لدراسة المداخل العلمية في الظاهرة المراد دراستها، مثل المنهج الإقليمي والمنهج المورفولوجي، والمنهج الوظيفي، والمنهج تحليل القوة، وكما تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث والتقارير المتخصصة والمراجع المكتبية المختلفة، والتي ساعدت في إعطاء التصور الكامل للأفكار، وربطها مع بعضها البعض في شكل حلقة دائرية، والكل مكمل للأخر، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن النزاعات المسلحة في السودان هي معقدة في تركيبها ومتعددة الإبعاد والجوانب والأهداف والتقسيمات، ونجد أن السبب الرئيسي النزاعات هو الصراع على السلطة، وعواملها المساعدة هي الاختلالات المؤسسية والهيكلية والنعرات الأثنية والعرقية بكافة أبعادها المختلفة والتهميش والقسمة العادلة للثروة. وختاما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات التي من شانها معالجة الوضع القائم منها: لابد أن يكون الحل لجميع القضايا والإشكاليات في السودان من خلال خطة وطنية (سوداني – سوداني) وترتيب بيت داخلي دون تدخل أطراف أخرى، ربما تدس السم في العسل، من خلال الارتهان لها وتنفيذ أجنداتها، ولها أيضا تحيازاتها للأطراف الأخرى، وكذلك تطبيق مبادئ العقد الاجتماعي للمحافظة عليه وللخروج بالسودان إلى بر الأمان.

الكلمات المفتاحية: النزاعات المسلحة– ميكانيزم الترميز التضليلي– التهميش– أطراف النزاع

Abstract:

The Causes of Armed Conflicts in Sudan - An analytical Study

The study aimed at studying the causes of armed conflicts in Sudan - as an analytical study by reading the reality and analyzing those armed conflicts. The different types that helped give a full perception of ideas and link them with each other in the form of a circular ring and each complements the other. The study concluded with several results that Sudan is complex in its composition and multidimensional, aspects, goals and divisions, and we find that the main reason for these conflicts is the conflict over Power and its auxiliary factors are institutional and structural imbalances, ethnic and racial prejudices in all their different dimensions, marginalization and the just division of wealth. In conclusion, the study recommended a number of recommendations that would address the existing situation, among which the solution to all issues and problems in Sudan must be a national plan (Sudanese - Sudanese) and the arrangement of an internal house without the interference of other parties, who may put poison in honey by mortgaging them and implementing their agendas and theirs as well. Its prejudices to other parties, as well as the application of the principles of the social contract to preserve it, to bring Sudan to safety

Key Words : Armed Conflicts - The Mechanism of Deceptive Coding Marginalization - Parties to the Conflict.

المحور الأول: أساسات الدراسة:

المقدمة:

لم يسعد السودان منذ الاستقلال عام 1956م باستقرار سياسي في ظل أنظمة الحكم المتعاقبة، وكانت النتيجة الحتمية ظهور النزاعات المسلحة التى كان يغذيها الشعور بالاستبداد من الحكام وانعدام الممارسات غير الرشيدة من قبل النخب الحاكمة، والتهميش والتفاوت التنموي والإقليمي بسبب الانحيازات الحضرية في ظل تنامي وعي طبقة مستنيرة مطالبة بتلك الحقوق، مما أدى إلى إيجاد النزاعات المسلحة، والتي توزعت في أجزاء واسعة من أطراف السودان مثل إقليم دارفور وجبال النوبة ومنطقة الانقسنا وشرق السودان، وأفضت بعض النزاعات المسلحة بالمطالبة بحق تقرير المصير، وعلى ضوؤها انفصل جنوب السودان مكونا دولة جنوب السودان عام 2011م بالرغم من محاولات الحكومات المركزية عقد اتفاقيات وتسويات، ولكن لم تصمد تلك الاتفاقيات والتسويات، كما لجأت إلى ما يسمى ميكانيزم بالترميز التضليلي (1) لكسب ود الفئات المهشمة، ولكن دون جدوى، ومازال الحال قائما، حيث توجد حركات تمرد المسلحة أخرى مواصلة ما انقطع من تمرد بجنوب السودان إلى يومنا هذا، مما يعد وجودها سببا رئيسيا لبروز المطالب الانفصالية.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في دراسة أسباب النزاعات المسلحة في السودان والتي يتم تناولها من خلال أسبابها الرئيسية والثانوية وفواعلها المشاركين الداخلين والخارجين، والتي

1ميكانيزم الترميز التضليلي هو في الواقع عملية تمثيلية يستعملها المركز عند استشعاره حدة التناقضات وبوادر التمردات والتغيرات لإضفاء شرعيته واستمرار يته وذلك ابتاع شكلين من الميكانيزمات هما :

الأول: تمثيل العدل: كان يقوم الحاكم مثلا بالانتصار لفرد من العامة في قضية معينة أو مشاركة العامة في بعض الأمور مثل الطقوس الاجتماعية والدينية للإيحاء بأن المساواة والعدل مكفولان في الوقت نفسه الذي تظل فيه توجيهات الواقع هي، هي أي تغيب العامة ــ الهامش.

الثاني: استيعاب أفراد من العامة: لتمثيلهم في المركز لإعطاء انطباع بالمشاركة خاصة في حالات التململ والضيق وظهور بوادر التمردات والثورات وغالبا ما يكون هؤلاء الأفراد من المتفوقين وقادة الرأي وسط العامة، في مقابل ذلك يتم تحسين أوضاعهم توطئة لاستيعابهم بشكل نهائي في المركز أو هامشه مع تمييع الصراع وتغييب العامة ، الهامش(إسماعيل، د، ت).

أفضت إلى انطلاقة النزاعات المسلحة في السودان هي شرارة النزاعات المسلحة، وهي عوامل محفزة كان هدفها الأساسي والرئيسي هدم رأس الحكم في السودان. أن هذه الدراسة جاءت للمساهمة في توضيح أسباب النزاعات المسلحة في السودان من خلال إلقاء الضوء عليها من خلال المؤشرات الجذرية، والأسباب المساندة، والعوامل المحفزة للنزاعات في السودان، بالإضافة إلى معرفة أدوار الفاعلين المباشرين وغير المباشرين في عمليات إدارة النزاعات، وأصبحت النزاعات من أبرز الملامح الدولية للسياسة في العالم.

أسئلة البحث:

لتحليل هذه الدراسة قمنا بطرح المشكلة الأساسية على النحو التالي:

ماهي أسباب النزاعات المسلحة في السودان؟

وللإجابة على هذه المشكلة تم طرح عدد من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

1. ماهي أنواع وأصناف النزاعات المسلحة في السودان وتطوراتها عبر المراحل الزمنية المختلفة؟
2. ماهي الأسباب الرئيسية والمساندة للنزاعات المسلحة في السودان؟
3. ماهي الفواعل الخارجية والداخلية الداعمة بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لتفاقم وتأجيج النزاعات المسلحة في السودان؟ (معرفة الأدوار التي يلعبها هؤلاء المشاركين).

فرضيات الدراسة:

1. أن هنالك علاقة طردية بين طبيعة النزاع أسبابه وأهدافه.
2. ترتبط النزاعات المسلحة في السودان بعدم قيام الدولة السودانية بمتطلبات وواجبات بناء الدولة اتجاه المواطنين.
3. العوامل الداخلية ساهمت بدرجات متفاوتة وبصورة أكبر من العوامل الخارجية في تأجيج النزاعات المسلحة في السودان.

أهمية البحث:

على هذا النحو تكمن أهمية البحث في تحليل الأسباب الكامنة وراء النزاعات للوصول إلى فهم عميق تساعد في إيجاد آليات لحل تلك النزاعات (تشخيص الحالة) وإلقاء المزيد من الإيضاح على النزاعات المسلحة في السودان، ومعرفة العوامل التي أدت إلى نشوب النزاعات المسلحة في السودان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تعريف النزاعات من حيث توصيفها – تصنيفها – ومعرفة وتشخيص العوامل الداخلية والخارجية المساهمة في عمليات النزاعات المسلحة في السودان، وتوعية السكان بالنزاعات وخطورتها التي تجلب الدمار والخراب للناس، وتوضيح أطوار النزاعات المسلحة في السودان، وأسباب تفاقمها، وإعطاء توضيح وتشخيص وتحليل علامات الاستفهام والأسباب المؤدية للنزاعات المسلحة في السودان، وبالتالي تقديم مخرجات وآليات تساعد في حل النزاعات.

منهج البحث:

استخدم الباحث مناهج متعددة في معالجة الظاهرة المدروسة منها المنهج الإقليمي في دراسة الوحدات السياسة لدولة السودان، من حيث مكوناتها دون التركيز في سرد التفاصيل، وكذلك استخدم المنهج التاريخي السياسي في معالجة الماضي للدولة في السودان، وصولا للحاضر بهدف قراءة مستقبلها الجيوسياسي، وفي محاولة للمطابقة بين المكونات الطبيعية والبشرية، وأيضا استخدم الباحث المنهج المورفولوجي في تحليل شكل وحدة الدولة السودانية من حيث التركيب والأنماط المكونة له، وذلك بتحليل أنماط تركيب وحدات الارتباطات المكانية للدولة في السودان، وتماشيا مع ذلك استخدم المنهج الوظيفي الذي قام بتحليل الوظائف الداخلية والخارجية، وتتخلص في الاهتمام بالوظائف الداخلية في النواحي التالية:

1– تحقيق الأهداف السياسية الخاصة (الانصهار العرقي واللغوي والعقائدي) لدولة السودان.

2- استتباب الأمن وتحقيق الوحدة الوطنية.

3- تأكيد سيادة القوانين والنظام داخل الوحدة السياسية.

4- العمل على تحقيق الرفاهية لكل المواطنين داخل الوحدات السياسية للدولة السودانية.

إما في طور العلاقات الخارجية فيكون التركيز على الآتي:

1- دراسة الوحدة السياسية ومشكلاتها الدولة في السودان بحكم أنها المحدد للعلاقات المكانية بين الوحدات السياسية.

2- دراسة العلاقات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية والاستثمارات.

3- تحليل العلاقات السياسية الخارجية للوحدات السياسية، وبخاصة الدول القطرية مع كافة الوحدات السياسية الأخرى.

تحليل الوضع الاستراتيجي للوحدة السياسية من خلال ممارستها السياسية على المستوى الإقليمي والعالمي، ويكون التركيز في هذه الحالة على العلاقات الدفاعية الخارجية والإمدادات العسكرية الخارجية، فهذا من شأنه أن يكشف مواطن الضعف والقوة داخل الوحدة السياسية، واستنادا إلى حصيلة وظائفها الداخلية والخارجية التي تقوم بها.

وختاما تم استخدام منهج تحليل القوة، وهو تحليل وتقدير مواطن القوة والضعف داخل الوحدة السياسية في الحاضر والمستقبل، بمعناها الواسع التي تشمل عناصر عديدة، وهي الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، ويعد هذا المنهج أكثر استخداما، ويستند على فكرة تحليل عناصر الوحدة السياسية، القوة الطبيعية والبشرية، بهدف التعرف على مواطن القوة والضعف بداخلها (المنقوري،2005م).

طرق جمع البيانات:

جمعت البيانات الإحصائية من التقارير والأبحاث والأوراق العلمية والندوات، التي تم الحصول عليها من الشبكة العنكبوتية، على الرغم من تضارب المعلومات أحيانا، فيما يتعلق

بالأرقام، وعدم دقتها والإحصاءات، إلا أنها تعد الأساس الذي بنيت عليه الدراسة، كما تمت الاستعانة بالمصادر والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري:

هنالك العديد من المفاهيم والتصورات النظرية المختلفة لمصطلحات السلام، والنزاع والسبب في ذلك يعود إلى اختلافات المدارس الفكرية والتوجيهات السياسية لمنظري هذا العلم، فضلا عن المتغيرات العديدة، والتي واكبت القرن العشرين، والتي بلا شك كان لها أثر واضح في نشأة هذا العلم وتطوره، وتجدر الإشارة هنا إلى أن علم دراسات السلام والنزاع لا يعد علما جامدا بل علم ديناميكي ومتغير، كباقي العلوم الاجتماعية التي تحاول دائما ايجاد تصورات ونماذج حديثة لمفاهيمها النظرية، وذلك يرجع إلى ظهور الكثير من القضايا الدولية المعاصرة والتي تستوجب البحث والتطوير لإيجاد الحلول والبدائل العلمية المناسبة معها (الصمادي،2010م).

أولا: تعريفات السلام:

هنالك العديد من التعريفات المختلفة لمصطلح السلام يمكن إجمال بعضها كما يلي:

أولا- السلام:

1- السلام: هو حالة أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحرب.

2- السلام: هو غياب العنف أو الشر وحلول العدالة.

2- السلام: هو عبارة عن محصلة التفاعل ما بين النظام المدني والعدالة الاجتماعية.

4- السلام هو ليس فقط غياب الحرب بل أيضا حلول الخير للفرد والمجتمع.

5- السلام هو وصفة أخلاقية يقوم على الاستقرار الداخلي وطمأنينة الروح.

(الصمادي،2010م).

ثانيا: تعريفات النزاع:

هنالك العديد من التعريفات المختلفة لمصطلح النزاع يمكن إجمال بعضها كما يلي:

1- النزاع: هو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الأخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهما وتعويق تحقيق أهدافهما.

2- النزاع: هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح، وأن تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها تزامنا معا.

3- النزاع: هو أي حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافهما غير متوافقة.

4. النزاع: هو عبارة عن مجموعة من الإدراكات لجملة من الأهداف غير المتوافقة (الصمادي،2010م) والشكل (1) تصور عام لمجال السلام والنزاع.

الشكل (1) تصور عام لمجال السلام والنزاع

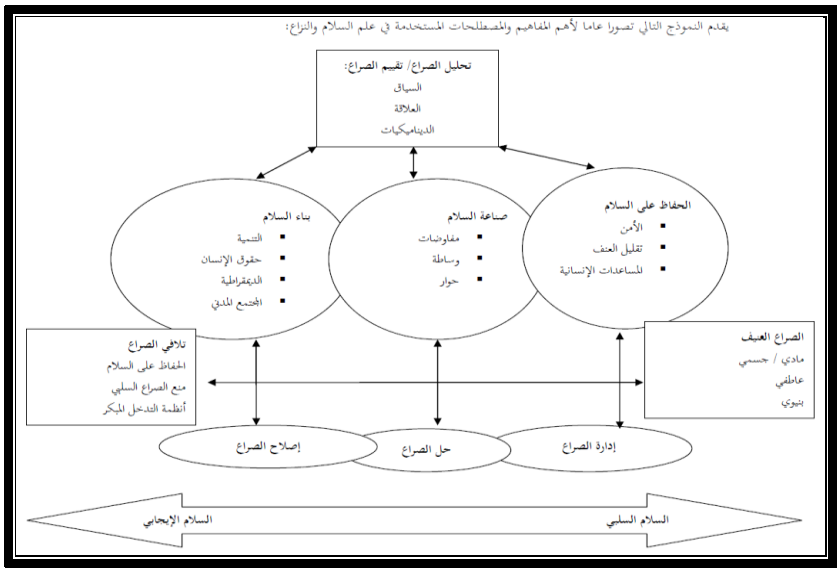

المصدر:الصمادي،2010م

ثالثا :الصراع:

الصراع هو عدم توافق أهداف الخصوم في إطار علاقتهم مع بعضهم البعض، ويمكن أن يتم اعتبار موضوعات الصراع من الموضوعات التي يتخذ الأطراف من الصراع مواقف متباينة نحوها بالنسبة لأهدافهم المسبقة وغير المعلنة.

أنواع وموضوعات الصراعات:

تتعدد موضوعات الصراعات والتي تتخذ إشكالا متعددة منها:

1- موضوعات الصراع الناشئة عن محدودية الموارد (الصراع على الموارد / الموارد المادية).

2- موضوعات الصراع الناشئة عن الاستمرار في البقاء (البقاء من أجل البقاء/ الصراع على السلع الإستراتيجية).

3- موضوعات الصراعات التي تنشا حول آليات العلاقات (الآليات السلبية وموضوعات الصراع المتعلقة بالسلطة).

1- موضوعات الصراعات التي تنشأ عن القيم (المعتقدات والقيم الدينية) (الصمادي،2010م).

المحور الثالث: الخصائص الطبيعية والبشرية للسودان:

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، ويطل على البحر الأحمر والنيل وهو الأكثر بروزا في جغرافيته.

الإحداثيات: هذا الموقع الجغرافي يمتد بشكل طولي وعرضي بحدوده الشمالية والجنوبية على خط طول 49 .21 ق – 34 .38 ق وخط عرض 8 .23 ش – 45 . 8 ش.

المساحة: تبلغ مساحة السودان (1882.000 كلم^2) ويعد 16عالميا، والثاني إفريقيا، والثالث عربيا. ومساحة البر تبلغ (1.752.187 كلم^2) ومساحة البحر تبلغ (129.813 كلم^2) ويبلغ طول الساحل (872 كلم). والخريطة (1) توضح ذلك.

المناخ: هو مناخ صحراوي وشبة صحراوي جاف في أقصي الشمال (الولاية الشمالية /شمال كردفان/وشمال دارفور) شبه الصحراوي إلى ماطر في الأواسط والجنوب، ومناخ السودان يتمتع بتنوع مناخي جيد، وذلك لكبر مساحته مما يساعد على تنوع المحاصيل الزراعية.

السطح :السودان في غالبيته سهول منبسطة مع وجود مرتفعات تتمثل في سلسلة جبال البحر الأحمر ومرتفعات جبل مرة. ملامح السطح تلعب دورا كبيرا في التوجه الاقتصادي، والسطح

في مجمله عبارة عن سهول منبسطة، وهذا يعني توفر العوامل المساعدة والملائمة في الإنتاج الزراعي والحيواني والغابي.

خريطة (1) خريطة السودان قراءات عامة

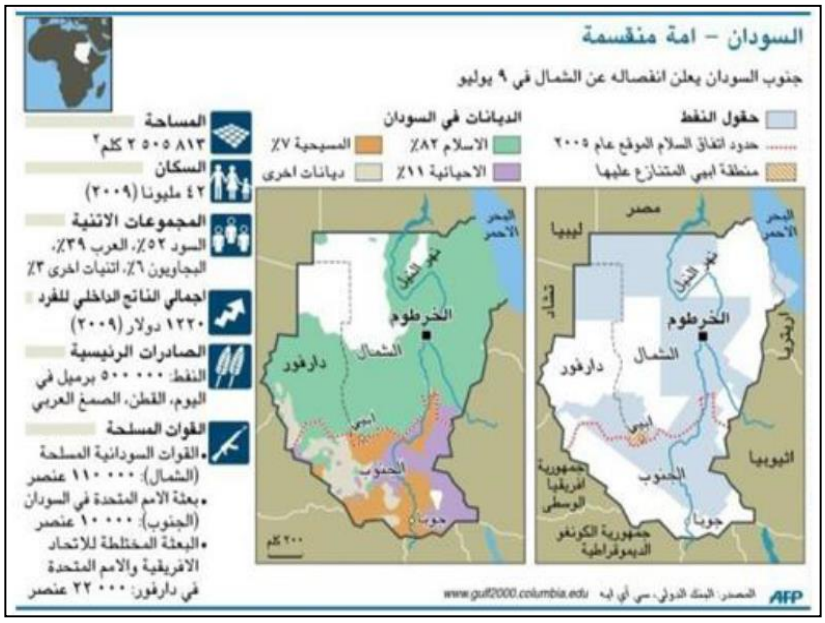

المصدر:عمرو،2016

السكان في السودان:

أخر تعداد سكاني في السودان كان في عام 1993 وبلغ عدد السكان (25.6) مليون نسمة وحسب المصادر من الجهاز المركزي للإحصاء بلغ تعداد السكان حوالي (33.419.625) نسمة حسب بيانات 2018م، وتعداد السكان والزيادة السكانية بين إحصاء (1993–2008م) تبلغ حوالي 52%. وإذا قمنا بتقسيم السودان إلى قسمين على امتداد محور طولي من الشمال إلى الجنوب على خط الطول 31 درجة شرقا فسنجد أن الجزء الشرقي يمثل 38% من مساحة السودان، ولكنه يضم 56%من السكان، أما الجزء الغربي فيمثل 62% من مساحة السودان ويضم 44%من السكان، وتقع في الجزء الشرقي مشروعات التوسع الزراعي

(كالجزيرة والرهد والقاش)، كما توجد به أهم مناطق العمران الكبرى والتجمعات العمرانية الحضرية، ولذلك نجد حركات الهجرة والاستيطان تكون من القطاع الذي يقع غرب هذا الخط إلى القطاع الذي يقع شرقه. الجدول (1) يمثل الكثافة السكانية لولايات السودان (نسمة/ كيلومتر مربع) والشكل (2) يمثل حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون).

الشكل (2) حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون)

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، 2006م

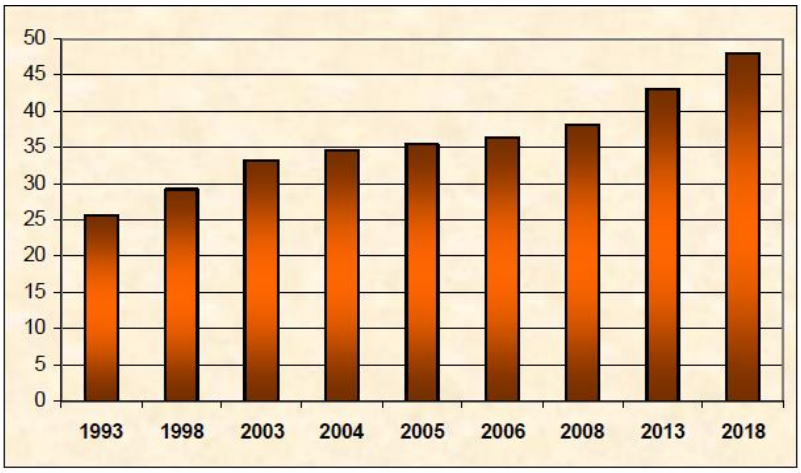

يوضح الشكل السابق حجم وإسقاطات سكان السودان 1993- 2018م (بالمليون نسمة) ويلاحظ بأن السكان في تصاعد مستمر، وذلك لعدة السباب تطور الخدمات الصحية في المدن والاهتمام بالصحة الإنجابية فيها بالإضافة إلى الهجرات المستمرة من خارج السودان. وبالنظر إلى الجدول التالي (1) نجد أن أكثر الولايات سكانا من حيث التعداد والكثافة هي ولاية الخرطوم، وذلك لوجود عوامل الاستقطاب الحضري من خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه الآمنة وغيرها، كما نجد أن ولايتي الشمالية ونهر النيل على الرغم من أن الولايتين يمثلان المساحة مقدرة إلا أنهم أضعف سكانا من حيث العدد والكثافة، وذلك لوقوعهم في النطاق الصحراوي وشبة الصحراوي.

الجدول (1) الكثافة السكانية لولايات السودان (نسمة/ كيلومتر مربع) للعام 2011م

الرقم	الولاية	المساحة (كلم^2)	عدد السكان (نسمة)	الكثافة السكانية (نسمة/كلم^2)	العاصمة
.1	البحر الأحمر	212,800	1.400.000	7	بورتسودان
.2	الجزيرة	25,543	3.796.000	149	ودمدني
.3	الخرطوم	25,122	7.118.796	283	الخرطوم
.4	الشمالية	348,697	510.569	1	دنقلا
.5	نهر النيل	122,000	1.300.000	11	الدامر
.6	القضارف	75,263	1.148.262	15	القضارف
.7	كسلا	42,282	1.527.214	36	كسلا
.8	سنار	40,680	1.400.000	34	سنجة
.9	شمال كردفان	190,840	2.353.460	12	الأبيض
.10	جنوب كردفان	79,470	1.066.117	13	كادقلي
.11	شمال دارفور	290,000	1.600.000	6	الفاشر
.12	جنوب دارفور	127,300	2.152.499	17	نيالا
.13	غرب دارفور	79,460	2.036.282	26	الجنينة
.14	النيل الأبيض	39,701	675.000	17	ربك
.15	النيل الأزرق	45,844	600000	13	الدمازين

المصدر: الموسوعة الحرة، نقلا من عبد الله،2011م

يقدر عدد سكان السودان بحوالي 33.419.625 نسمة للعام 2018م بنسبة عالية في المناطق الريفية كما موضح في جدول (1) التعداد السكاني، وتبلغ الكثافة السكانية (الحسابية) في السودان 16 شخصاً للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع، حيث تعتبر هذه الكثافة مرتفعة مقارنة بكثافة السكان في نطاق الساحل أقل من 10 أشخاص للكيلومتر المربع، وذلك بسبب محدودية وهشاشة موارد الأراضي الجافة وشبه الجافة، حيث تقع مساحة أكثر من نصف أراضي السودان، ويمكن القول أن الكثافة السكانية تتراوح بين (2- 3) شخصاً للكيلو متر المربع للكيلومتر في المناطق الصحراوية وشبة الصحراوية، وترتفع إلى (218-230) شخصاً

للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع في مناطق أسواق العمل الكبرى في السودان، وقد بلغت الكثافة السكانية في ولاية الخرطوم 231 شخصاً للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع، بينما تصل في الولاية الشمالية إلى 10 أشخاص للكيلو متر المربع للكيلومتر المربع، وتكمن إبعاد المشكلة السكانية في السودان في الآتي:

1- عدم وجود توازن بين السكان والموارد الطبيعية والخدمات المتاحة :

إن التنمية بالسودان تسير بصورة تلقائية، وليست ذات أهداف منشودة في حين توجد زيادة سكانية بسبب الهجرات الوافدة (ألاجئين) من دولتي اريتريا وإثيوبيا أو نزوح داخلي بسبب الظروف الاقتصادية القاهرة.

2- سوء التوزيع السكاني :

حيث يتركز التوزيع السكاني في السودان في ولاية الخرطوم رغم صغرها من المساحة كلم مربع مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية والخدمية في المدينة، وظهرت إفرازات جديدة مثل تدهور المرافق العاملة، وظهور الملوثات البيئية، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي والتوطن الحضري.

3- التوزيع العمري :

توجد نسبة كبيرة للأعمار الصغيرة (سن الإعالة) وسن أقل من 15 سنة وهي من الفئات الغير منتجة اقتصاديا.

4- عدم الاستقرار السكاني وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن (هجرة متدرجة).

5- التوطن الحضري للخدمات.

5- ضعف آليات الصمود والتصدي أمام الكوارث.

6- انخفاض مستوي الخصائص السكانية :

وهي بشكل اقتصادي وتعليمي، وذلك يتمثل في ارتفاع نسبة الأمية والبطالة والفقر بصورة كبيرة، وقد نجد أن لهذه المشكلة عدة آثار منها التنافس على الحصول على الغذاء،

والعجز المائي، ونقصان الخدمات الاجتماعية، والبطالة، والسكن العشوائي، والفقر، ووجود اختلال في النمو السكاني من حيث (الحجم والكثافة، والتوزيع الجغرافي، والتركيب النوعي والعمري)، والنزوح السكاني من الريف نحو المدن، وهجرة الأدمغة، وتفشي الأمية، وعدم وجود البرامج التعليمية، وسوء الأحوال الصحية وتفشي الأمراض، ويضاف إلى ذلك عدم وجود مراكز تدريب فاعلة في الريف وإهمال دور الشباب والمرأة في التنمية.

التوزيع الجغرافي للمشروعات التنموية في السودان:

يتركز الثقل التنموي في السودان بين خطي (7. 15) درجة شمالا حيث توجد المشروعات الزراعة المروية والإلية المطرية والتقليدية المطرية مثل :

1- مشروع الجزيرة 2- مشروع الرهد 3- مشروع السوكي

4- مشروع حلفا 5- مشاريع الإعاشة السبعة 6- مشروع القاش

7-الزراعة الإلية في القضارف 8-الدالي والمزموم

المشروعات الصناعية (مصانع السكر):

1- حلفا الجديدة 2- عسلاية 3- كنانة 4- الجنيد 5- النيل الأبيض 6- سنار

والمشروعات المائية (السدود والخزانات):

1- مروي 2- سنار 3- الروصيرص 4- خشم القربة 5- جبل أولياء 6- أعالي نهري عطبرة وستبيت

والموانئ البحرية وهذا يعني إنها ليست دولة حبسية:

1-بور تسودان 2- سواكن 3- عثمان دقنة 4- بشائر 1و2 5- اوسيف

وذكر (محمد،2010م) أن مناطق الثقل التنموي في السودان التي تقدر بربع مساحة السودان التي تحتوي 95% من الإنتاج الزراعي بها و95% أيضا من المورد المائية تمر من خلالها، وكل المعادن وحقول البترول وكذلك 85% من الثروة الحيوانية ومصادر الطاقة،

وتماشيا مع ذلك 70% من القاعدة الصناعية الخريطة (2) توضح مناطق التوزيع الجغرافي الثقل التنموي في السودان.

الخريطة (2) التوزيع الجغرافي الثقل التنموي في السودان

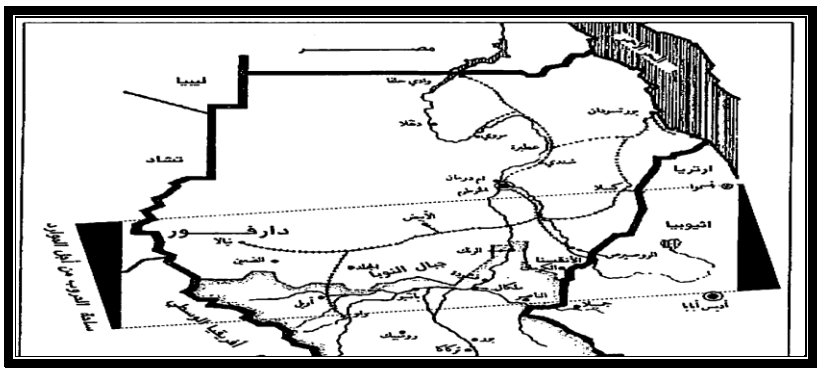

المصدر :محمد2010م

الموقع الجيوسياسي للسودان:

جمهورية السودان ذات موقع جغرافي متميز في قلب القارة الإفريقية تحده شمالا مصر وجنوبا دولة جنوب السودان وغربا جمهورية تشاد وإفريقيا الوسطي وشرقا البحر الأحمر وجمهورية إثيوبيا واريتريا ومجاورته، لذلك فإن العدد الكبير من الدول الإفريقية المجاور للسودان سببت له العديد من المشكلات، منها وجود إعداد هائلة من اللاجئين، وفدوا إليه بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلادهم، والحروب الأهلية بها، إضافة إلى حدوث المجاعات نتيجة الجفاف خاصة في منطقة القرن الإفريقي، وبذلك يمكن أن نوضح بعض الخصائص التي تتميز بها جمهورية السودان بحكم موقعه الجغرافي ونلخصها في النقاط التالية:

1- تتميز معظم أراضي السودان بأنها سهول منبسطة وأن 2% من مساحته تنخفض عن (300) متر، و45% من مساحته يتراوح ارتفاعها بين (300 ـ 500) متر، ونصف مساحته تحت مستوي (1200) متر، وحوالي 3% من مساحته تعتبر شديدة الارتفاع في جبل مرة في أقصي الغرب (3042) متر فوق سطح البحر ومنطقة جبل عوينات

في الشمال الغربي على الحدود بين السودان ولبيبا ارتفاعه (1902) متر فوق سطح البحر، وجبال الانقسنا في الحدود الجنوبية الشرقية لدولة إثيوبيا، وسلسلة جبال البحر الأحمر في الشرق (2000) متر فوق سطح البحر، وجبال النوبة في غرب وسط البلاد (600) متر فوق سطح البحر.

2- تمثل البلاد من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والأثني صورة مصغرة للقارة الإفريقية وهي تشكل الهوية السودانية.

3- يطل السودان على ساحل البحر الأحمر بمسافة (720) كلم ويمتلك حوالي 59 جزيرة.

4- كان السودان حتى منتصف القرن الماضي الممر الرئيسي لقوافل الحجيج والتجارة من غرب إفريقيا إلى الأراضي المقدسة وشرق إفريقيا.

5- يتمتع السودان بموقع جيو سياسي مهم بين إفريقيا والشرق الأوسط وحلقة وصل بين القارتين إفريقيا وآسيا.

6- يعد السودان جزء من منظومة دول حوض النيل الذي يبلغ مساحته ثلاثة مليون ميل مربع ويضم بداخله انهار وروافد التي يتألف منها حوض النيل.

7- يقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وينساب رافديه النيل الأزرق والأبيض ليلتقيا في الخرطوم.

8- يتوسط السودان حوض وادي النيل الذي يلعب دورا حيويا في حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي علاقاته الخارجية.

9- بامتداد جمهورية السودان من منطقة الشمال الإفريقي إلى وسط القارة الإفريقية تتدرج الأقاليم المناخية والأمطار من المناخ الصحراوي الجاف في الشمال إلى المناخ الاستوائي غزير الأمطار في الجنوب إلى المناخ الشتوي في شرقه.

10- موقعه الجغرافي يجعله العمق الاستراتيجي للوطن العربي في افريقيا بقربه من بوابة البحر الأحمر وخليج العربي والمحيط الهندي ومنطقة مصادر النفط العربي، ويجعل له

حضورا وتأثيرا في أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل ويجعله محط اهتمام القوي الدولية الكبرى ومعرض للمشاكل المحيطة كالوضع الصومالي (القرصنة، الصراع بين إثيوبيا واريتريا، منطقة البحيرات).

11- تقع جمهورية السودان في الجزء الشرقي لقارة إفريقيا على شاطي البحر الأحمر فيما يعرف بإقليم شرق إفريقيا.

12- يقع السودان في منطقة قرن المجاعة (إثيوبيا، جيبوتي، الصومال، كنيا) التي تتصف بانتشار الكوارث الطبيعية وتكرار موجات الجفاف الشديد بالأعوام (1984/38-2010/2009م) ونقص الغذاء والكوارث، وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي مهدت الطريق للتدخل الدولي (الكرم،2017م).

المحور الرابع النزاعات المسلحة في السودان:

أولا: مدخل تمهيدي :

النزاعات تعد ظاهرة متعددة الجوانب متفردة في خصائصها معقدة في إبعادها التي تبدو مؤشراتها عسكرية اقتصادية اجتماعية قانونية أيدلوجية سياسية وأسبابها المؤدية إلى نشوبها من إطراقها المشاركين بطرائق مباشرة أو غير مباشرة (الخفية أو الظاهرة ثنائية أو متعددة داخلية أو خارجية)، ومن حيث النتائج المتمخضة عنها مثل تغيير البيئة الداخلية أو الخارجي (عادل، 2010م).

تصنيف النزاعات المسلحة في السودان:

يمكن تقسيمها إلى اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول: تصنيف النزاعات في السودان حسب النوع:

تنقسم النزاعات في السودان حسب النوع إلى أربع أنواع والتي تناولها (بركان، 2017م) وهي على النحو التالي:

1- النزاعات الوطنية: وهي نزاعات تنشب بصورة رئيسية حول السلطة السياسية للدولة (المركز) وهي نزاعات تنشب بين من يسمون أنفسهم بالنخبة (الصفوة) الوطنية، وهي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزية، والتي تعني إلى حد كبير السيطرة على عصب السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلي كل أدوات القهر، وذلك إن النزاعات الدموية بين النخب الوطنية تستمر بقدر ما تستمر القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتحدث السيطرة الكاملة لسلطة الدولة.

2- النزاعات الإقليمية: وهي نزاعات تنشب عادة حول السلطة السياسية في إقليم معين (المركز الإقليمي) وهو يعد أحد نتائج ضعف السلطة المركزية، خاصة في البلدان ذات المساحة الجغرافية الشاسعة والسودان خير نموذجا لذلك.

3- النزاعات المحلية: وهي نزاعات تنشب حول الثروات الطبيعية المتجددة، وعلي نطاق المجتمع المحلي المباشر، ويقع هذا النوع من النزاعات بين الفرقاء الذين يتنافسون على الثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة أساسية على الأرض والمياه والنباتات والحيوانات، بعد أن صارت نادرة نتيجة للتردي البيئي أو من خلال التضييق على الناس وحرمانهم من حق استخدام هذه الثروات، ولقد نتج هذا النوع من النزاع في السودان بسبب التغيير المناخي الراجعة أسبابه أصلا لإزالة الغابات، وتقلص معدل هطول الأمطار، وارتفاع معدل الحرائق واتساع الزراعة الإلية الواسعة النطاق لأغراض التصدير، والتي يشجعها برامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى الزيادة الهائلة في إعداد السكان والثروة الحيوانية، وقد اجتمعت هذه العوامل كلها لتقليص حجم الثروات الطبيعية والحرمان من فرص التمتع بها، وأدت في مجلها إلى تحويل أكبر قطر في القارة الإفريقية قبل الانفصال عام 2011م إلى ساحة للصراعات الدموية المتواصلة، وبمعني آخر، فإن هذه النزاعات نشأت في الأساس من التشوهات البيئية والاقتصادية، ويشكل النزاع في دارفور جزءا من هذا النوع من النزاعات والذي قام نتيجة التهميش التنموي

التاريخي، تحت مظلة اتساع دائرة الجفاف، وما خلفه من صراعات على المياه بين نمطي الإنتاج الزراعي والرعوي.

2- نزاعات السلب والنهب المسلح: ويمثل النزاع في دارفور الخانة الرئيسية لهذا النوع من النزاعات، وهو نزاع متواصل ومتشابك الأبعاد، في ظل قيام المليشيات المسلحة، بل أصبح هذا النوع من النزاعات مصدر زرق ووسيلة كسب عيش خاصة للشباب مع انتشار للسلاح في ظل وجود واستمرار العطالة ومع البؤس الحضري، بتلك المناطق مع تدني للظروف الاقتصادية والتدهور البيئي، وهذا النوع النزاعات كان سببا رئيسيا في حصاد ألاف الأرواح، وتشريد الأسر وتصدعها.

الاتجاه الثاني: تصنيف النزاعات في السودان حسب الفئة:

تتقسم النزاعات في السودان حسب الفئة إلى ثلاث فئات، مع اتسام هذه النزاعات بأنها نزاعات مزمنة وطويلة ومعقدة ومتعددة، وهي تقع في ثلاث فئات (مجتمع- دولة) (مجتمع – مجتمع) (دولة- دولة).

الفئة الأولى: أي نزاع المجتمع والدولة يرتبط مع الحروب الأهلية (مجتمعات تعاني مظلومة شرعية وتاريخية تتحدي الدولة).

الفئة الثانية :فهو نزاع المجتمع مع المجتمع ويتعلق بالصراع المجتمعي (بين المجتمعات وداخلها) تحت مظلة الدولة.

الفئة الثالثة: نزاع الدولة مع الدولة بين دول ذات سيادة، والمشترك في هذه الفئات من النزاعات هو الدولة (بركان،2017م)

ثانيا: أسباب النزاعات المسلحة في السودان:

تعددت أسباب النزاعات المسلحة في السودان، وهذه الأسباب ساهمت بدرجات متفاوتة في دنيكاميكيات النزاعات في السودان، فمنها أسباب داخلية مثل النظام السياسي ووضعية هشاشة الدولة وانعدام الاندماج الوطني، ومنها ما يعد من الأسباب الخارجية التي تبدو

مؤشراتها في الموروث الاستعماري، الذي يعد أقدم الأسباب الخارجية المساهمة في عمليات تفاقم وتأجيج النزاعات المسلحة في السودان، وأيضا الإعلام الغربي المسخر لتناول قضايا النزاعات في السودان، والذي يعد من أحدث الأساليب الخارجية المساهمة في زيادة وتيرة النزاعات في السودان، من خلال انعكاس صورة وهمية ومفخمة عن أثار النزاعات في السودان، وهي معلومات متضاربة مع أحادية المصدر المأخوذة منه تلك المعلومات، التي يتغذى بها الرأي العام العالمي، وأصبحت كثوابت خاصة والتي تتعلق بإقليم دارفور على سبيل المثال، وهذه الأسباب هي على النحو التالي:

أ. الموروث الاستعماري:

يعد الاستعمار من أقدم العوامل الخارجية التي شجعت ونمت ظاهرة النزاعات الأثنية في إفريقيا، ويتضح ذلك من الحدود الموروثة عنه، والتي أدت إلى تقسيم الجماعات بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات أثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجع وزاد من حدة النزاعات الأثنية، حيث عملت الحكومات الاستعمارية على تغيير الخريطة الأثنية في إفريقيا، ومن بينها السودان من عمليات الفك والتركيب التي تتلاءم مصالحها التوسعية، في حين إنها تتناقض مع الواقع الاجتماعي والأثني للمجتمعات هناك دون أن ننسى سياسية فرق تسد التي لجأ إليها المستعمر من خلال تفضيل جماعات اثنيه معينة على أخرى مع إعطائها نصيبا من الحكم والسلطة، وعلى الرغم من أن التعددية هي أمر أصيل وعامل غني في واقع المجتمعات، إلا أن السياسات الاستعمارية ساهمت في جعلها عامل فرقة وأساسا للحرب بين أبناء الوطن الواحد، فالقوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الأثني على أنه عنصر لتشكيل القومية، بل أداة لخلق النزاعات الأثنية (لبوخ،2014م).

مع ذلك أضاف (ناجي،2013) لدور السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان عدة نقاط أهمها:

1- تطبيق الإدارة البريطانية لسياسة (فرق تسد) والتي كانت سببا في تشتيت الشعب السودان.

2- استبدال الثقافة العربية والإسلامية بالإنجليزية.

3- التفرقة عن طريق النظم الإدارية بتطبيق نظام الإدارة الأهلية.

4- إثارة النعرة القبيلة بالسعي إلى فصل القبائل ومنع الاتصال بينهما وإثارة الفتنة والتفاخر بالأنساب.

5- الطائفية الدينية وذلك بخلق عدائية الجنوبيين ضد الإسلام، ودعم الحركات التنصيرية، وتركيز الإرساليات المسيحية على الجنوب السوداني.

6- فصل الشمال عن الجنوب، وفق سياسة المناطق المقفولة، وذلك بهدف منع التمازج ونقل الثقافة العربية والإسلامية، ومنع الشماليين المقيمين في الجنوب من إنشاء المدارس، وحق العبادة العلنية ومنع التزاوج مع الجنوبيين وإلغاء المحاكم الشرعية بالجنوب.

7- السعي إلى زيادة تخلف الجنوب ونشر الأفكار العدائية للشماليين.

ب. التوزيع الجغرافي للنزاعات في السودان:

يعاني السودان مثل بقية دول القارة الإفريقية من معضلة التخلف والاضطراب الاجتماعي، وفي واقع الأمر فإن البلاد تعج بمختلف أنماط النزاعات المسلحة والجدول (2) يوضح ذلك، ففي الجنوب بدأت الحرب في عام 1983، واستمرت حتى عام 2005م باتفاقية نفاشا، والتي أفضت في نهاية المطاف بانفصال دولة جنوب السودان عن السودان، كما أن منطقة جبال النوبا في ولاية كردفان ومنطقة الانقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق شهدت نزاعا مسلحا مدمرا ظل مستعرا منذ العام 1984م وابتدأ من يناير 1997م، وانضم شرق السودان إلى بقية مناطق النزاع الأخرى، وانتشر كذلك النزاع المسلح في منطقة جبل مرة إلى شمال ووسط دارفور، إذ أصبحت هذه الساحة ساحة للصراع الدامي، ولقطاع الطرق، والنهب المسلح، مع الانعدام التام للأمن، والخريطة (3) توضح مناطق النزاعات في السودان.

خريطة (3) مناطق النزاعات في السودان

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات،(2012م):

الرابط451/https://Studies.aljazeera.net/ar/article

جدول (2) النزاعات المسلحة في السودان:

النزاع	حدة النزاع	الفترة الزمنية	أطراف النزاع	الأسباب الرئيسية	النتائج المتوقعة
جنوب السودان (10) ولايات	حرب	منذ 1983	جيش تحرير شعوب السودان ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + القوات الصديقة (أنانيا) + مليشيات القبائل	* نزاع موارد [الأرض + النفط+ المياه * نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + ثقافي]	أ. انفصال ب. اتحاد فيدرالي ج. كونفيدرالية
الانقسنا(ولاية النيل الأزرق)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان(قطاع الفونج) ضد الحكومة+ الدفاع الشعبي	نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي+ التعدين] * انقسام عرقي مؤخرا	اتحاد فيدرالي

جبال النوبا (ولاية جنوب كردفان)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984	جيش تحرير شعوب السودان(قطاع النوبا) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي +مليشيات القبائل العربية	* نزاع حول الموارد [أراضي الزراعة والرعي بصورة رئيسية]+ تامين خط البترول * انقسام عرقي مؤخرا	اتحاد فيدرالي
ولايات دارفور (ثلاث ولايات)	نزاع متوسط الحدة ومتقطع	منذ 1987	الفور والزعاوة المساليت ضد العرب	* نزاع حول سبل كسب العيش +الأرض *انقسام عرقي ناشئ	اقتسام الموارد المتنافس عليها
شرق السودان(ولايا ت البحر الأحمر + كسلا+ القضارف)	نزاع متدرج الحدة (تصعيد وخمود)	منذ 1997	التجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	نزاع سياسي حول سلطة الدولة	أ. إطاحة التجمع بالجبهة (محتمل) ب اقتسام السلطة

المصدر :محمد،2010م

وتتعدد أسباب النزاعات المذكورة وتتفاوت من حرب اقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاع حول الموارد بصورة أساسية، كما هو الحال في منطقتي جبال النوبا الانقسنا إلى نزاع حول العيش والبقاء في شمال ووسط دارفور، ثم مؤخرا النزاع المسلح في ولايات شرق السودان، وقد راح ضحية النزاع المسلح في جنوب السودان أكثر من مليوني شخص، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى في بقية جبهات النزاع، كما أقعدت هذه النزاعات المسلحة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، فالنظام الحاكم يوجه نصف عائدات الدولة إلى المجهود الحربي، وأصبح الاقتصاد في حالة فوضي، وانعكس ذلك على بقية أوضاع السكان بصفة عامة خصوصا في الريف، حيث يواجه سكانه خطر الحرب والجفاف والزحف الصحراوي، ونتيجة لذلك اضطر حوالي أربع مليون شخص إلى النزوح بحثا عن ملاذ آمنا نسبيا في المدن، وهرب عبر الحدود إلى الدول المجاورة ما يقدر بحوالي مليون لاجئ، كما هاجر مليون مهني وعامل من البلاد للعيش والعمل في الخارج. وبصورة عامة

ليس هناك بصيص أمل في وضع نهاية لهذا البؤس في المستقبل القريب، بل على العكس إذ أن الأوضاع تزداد سوءا بسبب ضلوع السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نزاع دول الجوار مثل الكنغو الديمقراطية وتشاد يوغندا، إلى جانب تدخله المستمر في تأجيج النزاع الإثيوبي الاريتري، ويضاف إلى ذلك التدهور البيئي الذي يزداد سواء باستمرار مع تراجع قدرات السكان في الاستفادة من الموارد الأخذة في الدهور أصلا (محمد،2010م).

ج. الحروب الأهلية:

تعود جذور التمرد في السودان إلى جملة من الأخطاء والممارسات الغير المقصودة من قبل الوطنين والأحزاب، إضافة إلى جملة الأخطاء المقصودة التي عمقتها الإرساليات التبشيرية والحكام البريطانيين، وأول بوارد التمرد بدأت بالفرقة الاستوائية في أغسطس في توريت، تم قتل261 سودانيا (ابوسعدة،2010م).

الجدول(3) الحروب الأهلية في السودان

خلفية تاريخية	السبب	عوامل عسكرية	مؤثرات خارجية	تقدير الأخطار	حل النزاع
شارك الجلابة[1] الشماليون في تجارة الرقيق منذ القرن الماضي ومازال هذا التاريخ عالقا بالأذهان حل الشماليون محل البريطانيين في الإدارة في الجنوب + بدأت الحرب الأهلية الأولى (1955) بقيادة أتانيا[2] التي غلب على تكوينها الاستوائيون . اتفاقية أديس أبابا (1972) سيطرت النخبة النيلية على الحكم الفيدرالي.	أولا: بيئية الزراعة ة الإلية استفحلت الفرية في الشمال " صندوق النقد الدولي يتجه جنوبا+ تأثر منطقة الساقا بالجفاف والتصحر . ثانياً : اقتصادية الموارد في الجنوب وحزام الساقا مريحة (النفط + الأراضي + المياه) .	جيش تحرير شعوب السودان حوالي 100 ألف مقاتل ونصير معظمهم من الدينكا وهم مجهزون لخوض حرب عصابات	مساندة للحكومة الجبهة الإسلامية + التنظيم الدولي للإخوان المسلمون + إيران + العراق +ليبيا + اليمن+ دول الخليج + تشاد + افريقيا الوسطى	محليا تفكيك البلاد+ نسبة كبيرة من الضحايا من المدنيين . المجا عة والأمراض والألغام تهدد حياة الملايين . نصف عائدات الدولة ينفق على الحرب + تعثرت جهود التنمية أو توقفت تماماً خصوصاً في الجنوب .	محليا فشلت كل المحاولات التي قام بها معتقلون داخل الجبهة القومية الإسلامية
		الجيش الحكومي 150 ألف جندي وضابط جيد التجهيز ولكن معنويات أفراده هابطة	أطرا ف مواقفها متذبذبة مصر +دول الشرق الأوسط + كينيا + زائير		إقليميا أبوجا (نيجيريا)+ أيقاد + IGAD المبادرة المصرية – الليبية (فشلت محاولات وساطة)

إعادة تقسيم الجنوب ومحاولات هيمنة الشمال على النفط + اندلاع الحرب الأهلية الثانية (1983) . انضمام دارفور + النوبا +والانقسنا والبجا + التجمع إلى الخيار العسكر	ثالثاً : اجتماعية فرض قوانين الشريعة + التعريب + الأسلمة + التفرقة العنصرية. رابعاً : سياسية: التجمع الوطني الديمقراطي + حركة تحرير شعوب السودان يعملان لإقامة سودان ديمقراطي علماني .				
		الميليشيات الشمالية (قوات الدفاع الشعبي 500 ألفا+ المراحلين 60-100 ألفا)	معارضة لنظام الحكم في الخرطوم إرتريا +أوغندا + إثيوبيا + الغرب قوات التجمع الوطني المعارض قوات التحالف (500) + لواء السودان (1500) + البجا (300) + حزبية أخرى (500)	إقليميا القرن الأفريقي + منطقة البحيرات العظمى + تشاد + احتمال اندلاع نزاع بين الدول	عالميا غرب أوروبا +نيجيريا + كينيا ..الخ (فشلت كل المحاولات)
		المليشيات الجنوبية تغير ولاءها باستمرار ويقف معظمها إلى جانب الحكومة . تخوض تنافسا شرسا فيما بينها . أتانيا 2 (30 ألفا) + أخرى (60 ألفا).		عالميا السودان جزء من الإرهاب العالمي	المنظمات الطوعية والشبكة الكنائس + مركز كارتر + حقوق الإنسان + مراكز الأبحاث (ساهمت في تمهيد الطريق أمام " السلام من الداخل ")

المصدر: محمد ،2010م

كما هو موضح في الجدول أعلاه رقم (3) الذي يوضح التطور التاريخي للحروب الأهلية في السودان، ونجد أن الحكومات المتعاقبة على حكم السودان تعاملت مع حركات

التمرد بالحل العسكري فقط، بغرض كسر شوكتهم دون استصحاب الحلول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية والهوية، وأيضا استخدام الحلول المجزأة زاد من تفاقم المشكلات والحروب الأهلية في السودان، مما جعلت هنالك تصدعات في المجتمعات السودانية، وتفاقمت بعد ذلك دائرة الحرب في عهد الإنقاذ أي بعد عام 1989 لتشمل الأجزاء الشرقية والغربية والجنوبية للسودان.

د. الحركات المناوئة للحكومة السودان وأسبابها:

لقد أدت الأزمات التي عاني منها السودان سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب قبل الانفصال إلى ظهور العديد من الحركات المسلحة المتمردة التي جسدت ضعف الحكومة السودانية، سواء من ناحية شرعيتها أو من ناحية احتكارها للعنف، وهذه الحركات اختلفت في مطالبها وأهدافها التي كان أقصي حد لها الانفصال كرفض تام لسلطة وسيادة الحكومة السودانية، مما ساهم في عمليات تآكل السلطة المركزية وسيادة الدولة والجدول (4) يوضح الحركات المناوئة للحكومة السودان وأسبابها (ناجي،2013م).

جدول(4) الحركات المناوئة للحكومة السودان وأسبابها

الدولة	الطرف الأول في النزاع	الحركة المناوئة للحكومة	السنة	أسبابها
السودان	النظام الحاكم	حركة الانانيا	1955	أرض/موارد/ انفصال
		الحركة الشعبية لتحرير السودان	1994	نزاع اقليمي
		جبهة الشرق	2005	حرب أهلية/التهميش/ عدم المساواة
		حركة العدل والمساواة حركة تجرير العدالة حركة تحرير السودان	2004	حرب أهلية/ سلطة/ثروة

جنوب السودان	النظام الحاكم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان	الحركة الديمقراطية لجنوب السودان الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان التغيير الديمغرافي جيش دفاع جنوب السودان	2011	أيدلوجي/عرقي/سلطة /ثروة

المصدر: ناجي،2013م

هـ. السياق الاقتصادي والاجتماعي:

أدت التنمية غير المتوازنة التي تمخض عنها تدهور تنموي إلى إحداث كبيرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعرقية والتي هيأت أرضية للنزاعات ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- اختلال النظم الايكولوجية التقليدية مع تغييب وسائل المحافظة على البيئة المحلية.

2- توسيع الزراعة الإلية إلى حد كبير وباستمرار على حساب الزراعة التقليدية الإعاشة وأنظمة الرعي.

3- تغيير نظام امتلاك الأرض الجماعي الذي هدف إلى إعالة الفقراء إلى نظام امتلاك للأرض الفردي.

4- تغيير نظام الإنتاج التقليدي الذي هدف إلى التركيز على الإنتاج الغذائي إلى إنتاج غذائي ونقدي.

أدت هذه التغيرات المرتبطة ببرامج الإصلاح الهيكلي الوطني لعام (1980- 1990م) إلى الإفقار وإلى زيادة حدة الفقر وتصدير الموارد الخام بما يعرضها لصدمات وتقلبات الأسعار العالمية وتراجع الطلب العالمي، ومما زاد الأمر سوءا ظهور أزمة الجفاف في العام (1984-1985م) وهذا بدوره ساهم في تفاقم وتشرد الأسر ونفوق الحيوانات بالإضافة إلى

ظاهرة النزوح الجماعي للسكان نحو المراكز الحضرية، وهذا النزوح أدى بدوره إلى التصدع الأسري (مهدي، 2009م).

و. غياب إجماع وطني:

خروج دولة الاستقلال من رحم دولة الاستعمار حمل معه تشوهات الولادة القيصرية، وبدأت الدولة السودانية دولة متسلطة وقهرية مجحفة في توزيع الحقوق على المجتمع، ويعزي ذلك لغياب الإجماع الوطني للدولة السودانية، لأنها دولة تعددية من الناحية الأثنية والثقافية والدينية، وهو الأمر الذي جعل التوصل إلى هذا الإجماع مسالة صعبة، وهذا الإخفاق يعود إلى فشل النخب السياسية المسيطرة في السودان، والتي لا تسعي للتوصل إلى الإجماع الوطني، لأن هذا من شانه أن يحدث تغييرات بعيدة المدى في الهياكل القائمة، وتعارض وهيمنة هذه النخب، بينما واضح من جهة أخرى عجز النخب السياسية في بناء دولة وتحقيق الاندماج، ومواجهتها لمقاومة مسلحة من جانب كل الجماعات، التي رأت في تلك السياسيات والاستراتيجيات تهديدا لمصالحها وتهميشا لوجودها ودورها (بركان،2017م).

ز. الدولة الفاشلة:

إن الدولة الفاشلة هي حالة وسيطة أو مرحلة انتقال لدولة منهارة، وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة، وحسب روتبرغ توجد خصائص لتحديد الدولة الفاشلة وهي متمثلة في الآتي:

1-انتشار الإجرام السياسي مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.

2- انتشار التوترات والنزاعات وخاصة الأثنية والعرقية والدينية وحتى البيئية منها.

3- ضعف فعالية البني التحتية والعجز في مستوي الخدمات وعدم تكافؤ الفرص، وانتشار السوق الموازي.

4- ضعف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

5- استخدام الكره الإجباري ضد المواطنين.

تودي هذه الخصائص حسب روتبرغ إلى مصادرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم وعندها يحول المواطن ولاءه من الدولة إلى الأثنية (عبد الشافع،2020م).

ح. ضعف الاندماج الوطني:

اتسم المجتمع السوداني بسمات المجتمع المركب الهوية، وأثارت عملية بناء الدولة الحديثة التي يتسم منطقها بطبيعة ميله إلى خلق هوية موحدة تمثل المضمون القومي للمواطنة مشاكل في العلاقة بين التنمية والقوميات المتعددة والمتداخلة في السودان، إضافة إلى مشكلة تعيين هوية السودان السياسية والثقافية، وتترافق مع هذه التمايزات ظهور حركات تمرد مسلح في أقاليم عديدة أخرى على خليفة التمايزات الأثنية والتنموية التي وضعتها في خانة الظرفية والتهميش مما جعلها تساهم في تهيئة البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية للانفصال من جهة وتشجيع قوي وتجمعات جهوية أخرى على التمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية، كما هو الحال في إقليم دارفور (بركان،2017م).

ط. أطراف الصراع:

ويقصد بها المشاركون في الصراع، ويمكن أن تكون الأطراف (أفراد – جماعات – منظمات – مجتمعات – أمم) ويمكن تقسيم الأطراف المشاركة في الصراع على المستويات المختلفة إلى ثلاث مجموعات وهي:

1- المجموعة الرئيسية: أولئك الذين لهم مصلحة مباشرة في الصراع.

2- المجموعة الثانوية: أولئك الذين لهم مصالح غير مباشرة في الصراع.

3- المجموعة الجانبية: أولئك الذين لهم مصالح بعيدة في الصراع (الصمادي،2010م).

وهنالك اختلافات في الآراء والمفاهيم والبرامج بين أطراف النزاع ما بين تيارات اشتراكية وأنظمة ليبرالية ديمقراطية، وهذا خلق قدر من سوء الفهم والتقدير، مما أوجد الفجوة المعرفية بين أطراف النزاعات، وأسبابها وطبيعتها وتصنيفاتها المختلفة وأهدافها، والأطراف المباشرة

وغير المباشرة المشاركة في النزاع والأطراف الانتهازيين، وتسييس المساعدات، وإطالة أمد الحروب بدعم من هو أضعف في النزاعات ليس من باب الحب فيه، وإنما لخلق توازنات في القوى بين الأطراف المشاركة في النزاعات، مما عمل على إيجاد مشاركين داخلين كطابور خامس مستخدمة معهم القدرات الذكية والعقلية، مما ساهم في عمليات تآكل السلطة المركزية وسيادة الدولة.

ي. الأطراف الخارجية المؤثرة في النزاعات في السودان:

وتماشيا مع ذلك أضاف كل من (جحيش ومحمد،2018م) أن للنزاع أطرافا خارجية وهي تشمل كل الأطراف التي تكون خارج منطقة النزاع، ولكن يكون لها دور مؤثر في النزاع، وتختلف درجة تأثير الأطراف الخارجية في النزاع على حسب طبيعتهم وخصائصهم، وعلاقتهم بالنزاع في حد ذاته، وارتباطاتهم بالأطراف المعنيين بالنزاع. وعلى ضوء ذلك يمكن تصنيف الأطراف الخارجية المؤثرة في النزاعات في السودان إلى الآتي:

1- دول الجوار:

هي تلك التي تملك جوارا جغرافيا مع الدول التي تعاني من النزاع، وتتميز بكونها أشد حساسية لتأثرها بالنزاع، وتعد أكبر الدول التي تلعب دورا فاعلا في النزاع، وهذا راجع لجوارها الجغرافي، وتتمثل مصلحتها في احتواء النزاع من حماية أمنها القومي خشية انتقال النزاع إلى أراضيها، أو لحماية مصالحها المباشرة أو غير المباشرة، أو للحد من نفوذ دول أخرى منافسة لها في منطقة النزاع.

2- دول القربي:

وهي تلك الدول التي تملك قرابة أثنية أو عرقية مع أحد أطراف النزاع، وتتميز بكونها أشد حساسية لتأثرها بالنزاع، كما تعد من بين الدول التي تلعب دورا فاعلا في النزاع، ويعزي ذلك لتداخل النسيج الاجتماعي مع أحد إطراف النزاع، وتتمثل مصلحتها في احتواء النزاع

خشية أن ينتقل إليها بسبب التداخل القبلي، وانتصار وسيطرة الطرف الذي تتقاسم معه قرابة عرقية أو أثنية أو حماية مصالحها في منطقة النزاع.

3- الأطراف الدولية البعيدة عن مناطق النزاع:

وهي تلك الدول التي لا تمتلك لا قرابة أثنية ولا جوارا جغرافيا، ولكن لها روابط بالمشاركين فيها، ويمكن أن تكون ذات أثر كبير على نتيجة النزاع، إضافة إلى الدول ترعى المنظمات الغير حكومية، وشركات الأمن الخاصة، والمليشيات، والأطراف العابرة للدول كالشركات المتعددة الجنسيات (جحيش ومحمد،2018م).

ك. الشكل السياسي:

إن ضعف التعددية السياسية كثقافة ديمقراطية والاضطرابات السياسية عملت على إيجاد صراع على السلطة والمشاركة السياسية، وقد أدى الصراع بين الذين يملكون الثروة والسلطة والذين لا يملكونها، وانتشار الوعي بالتخلف النسبي، وظهور نسبة متعلمة من أبناء الولايات إلى ارتفاع أصواتهم مطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية الولايات، وإن كانت بدرجات متفاوتة، كما ساهم الصراع بين الشمال والجنوب في السودان إلى إضعاف الحكومة المركزية، وبالتالي ازدياد معاناة الولايات وخاصة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش على حساب الصراع الأخر القائم في السودان (عمرو،2016م).

ل. هشاشة الدولة:

هناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية التي تتمحور حول ثلاثة إبعاد رئيسية للهشاشة في الدولة وهي كالآتي:

1- الفشل في بسط السلطة.

2- الفشل في توفير الخدمات الأساسية.

3- الفشل في الحفاظ على الشرعية.

وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وتوفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على الاعتراف بشرعيتها من مواطنيها، وتتجسد رؤية هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول، والأوضاع الهشة "تعد الدول هشة عند تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر" وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية، وقررت منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي تحويل التركيز إلى الدور المحوري للشرعية، وتطلعات المواطنين من تعديل تعريف الدول الهشة بأنها "الدول الغير قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغييرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية".

وتظهر الهشاشة في صور شديدة التنوع من حيث الكم والكيف، ويمكن أن تنجم عن عوامل مختلفة بداية من الصراعات العنيفة، وصولا للتآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها، كما تظهر بدرجات متفاوتة من الحدة، وتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو فترات عدم الاستقرار السياسي الشديد أو فترات إعادة البناء السياسي (لبوخ،2014م).

وتبدو مظاهر هشاشة الدولة السودانية في المؤشرات التالية:

1- الفشل في تحقيق البرامج التنموية

2- الفشل في عملية الممارسة السياسية (الانتقال السياسي في الحكم)

3- عدم معالجة الانقسامات النعرات العرقية والأثنية

4- النزاعات المسلحة والحروب الأهلية

3- التفاوت الإقليمي بين ولايات السودان من وجود الانحياز الحضري على حساب الريف.

م. الاستبعاد الاجتماعي:

يستخدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي باعتباره محصلة نمط اجتماعي – سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع بداخل هذا المكون الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقا لاعتبارات تقررها وتفعلها المنظومة وتعيد إنتاجها بصورة مختلفة، ففي نطاق الحياة الاجتماعية اليومية للأفراد والجماعات قد تحرم كثير من الجماعات من الفرص ومن الوصول والمشاركة في كثير من المرافق الاجتماعية، وأيضا حرمان الأفراد من حقوق المواطنة والمساواة في كافة المستويات السياسية، كالمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي، وتتعدد أبعاد التهميش منها ما يرجع للعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الجغرافية، وكذلك المواطنة، وتكمن مخاطر التهميش في الآتي:

1- القيم الاجتماعية (الحد الأدنى من توزيع التكافؤ في الفرص بين الأفراد المجتمع ووجود مظاهر الحرمان المجتمعي).

2- قيم التضامن الاجتماعي (الرفقة والألفة وتقبل الآخرين).

3- المساهمة في انتشار الضعف المجتمعي الذي يعمل على هدم البناء الاجتماعي للمجتمع وعوامل الاستقرار فيه) (الديب وسليمان،2015م).

يشير مصطلح التهميش إلى عدم المساواة الاقتصادي والثقافي والقانوني والسياسي والاجتماعي والتميز، وحالات الحرمان والاستبعاد من مزايا معينة، من حيث تحقيق الاحتياجات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية فضلا على احتياجات التعليم، مقارنة مع الغالبية من السكان (جرابسكا،2005م). ونقلا عن (إسماعيل، 2012م) فكلمة التهميش تعني الترك أو التقليل من قيمة الشيء، فالتهميش عمليات يتم من خلالها تشريد الآلاف من أعمالهم، وانهيار المشاريع الزراعية والصناعية وهي عوامل تؤدي إلى الهجرة داخل وخارج البلاد، وتركيز السلطة والثروة في يد القلة، وتعميق الفقر، مما يؤدي إلى خلق حلقة مفرغة من

الفقر، وهي صفة ملازمة لمعظم دول العالم الثالث، حيث تخلف الأطراف بفقدان العناصر المنتجة وأدوات الإنتاج، وذلك من جراء عمليات السحب المستمر تجاه المركز. وفي هذا الجانب أورد (محمد، 1999م) بأن الفرد كلما ابتعد عن المركز ساءت حالته، وأصبح أكثر تهميشاً، وعلى الرغم من أن الآثار المرتبطة بالتهميش لم تنحصر على الهامش بل تتعداه إلى المركز، والشكل (3) يوضح مدى عمق تلك الآثار المصاحبة:

شكل (3) التهميش كما أورده Perlman

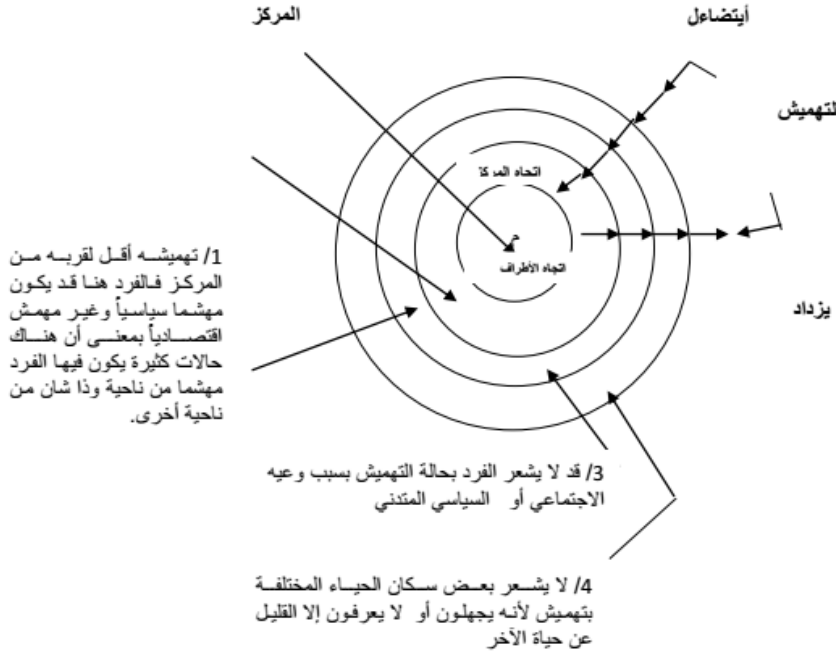

المصدر : قيرة، 2003م نقلا من إسماعيل 2012م

وتماشيا مع ذلك فقد أضاف (ناجي،2013م) أنه قد تجلى تهميش الجماعات العرقية في السودان من قبل الحكومة والمجتمع العربي الشمالي وأدى إلى انغلاق اجتماعي وثقافي، وعدم الاختلاط وزيادة قدرتهم وتفوقهم لاستمرار السيطرة، إضافة إلى انعدام قيام المبادرات الأهلية أو الحكومية لتغيير الممارسات العنصرية أو لتحسين المناطق المهمشة، بل على العكس ظلت المحاولات دائما اتجاه التأكد من بقاء السودانيين الأفارقة في المستويات الدنيا

من المجتمع، وذلك عبر ممارسات فردية أو جماعية رسمية وغير رسمية، وبذلك ساهم هذا التمييز في زيادة التوتر والعدائية تجاه الحكومة المركزية والعرب المسلمين، ورؤية للانفصال كحل لنهاية السيطرة والتهميش، والخروج من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، وهذا التهميش ساهم وفي زيادة الانقسامات والحركات المتمردة، وسخط واستنكار من المجموعات المهشمة، وتغيب المناطق المهشمة من المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية، وإتباع سياسات اقصائية واللجوء للقمع والمواجهة بدل الحوار مع الحركات المسلحة، كما أن سياسية التهميش التي مارستها الحكومة السودانية تعد من أوائل المقدمات التي أدت إلى عدم الاستقرار في السودان، وعلى كافة الإشكال اقتصادي اجتماعي وجغرافي سياسي ثقافي مع المزامنة في ظل غياب التنمية المتوازنة والبنية التحتية والمشاريع الإنشائية والزراعية والحيوانية، مع تدهور ونقص في الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن الحكومة السودانية أعطت الأولوية لمبدأ حفظ الأمن في دارفور على حساب الاهتمام بمبدأ "التنمية أولا" وكنتيجة لذلك أصبحت العديد من المناطق مهمشة مهملة فمثلا تم تصفية المشاريع القائمة في بعض مناطق دارفور مثل مشروع السافنا ومشروع جبل مرة ومشروع خور الرمل ومشروع ساق النعمان، وتعاملت الحكومات المتعاقبة في الخرطوم مع مطالبهم التي تنادي بالتنمية بعدم الاهتمام واللامبالاة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة إلى درجة مهاجمة المدن والمطالبة بالانفصال.

س. الإعلام الغربي الحاد:

لعب الإعلام الدولي دورا بارزا في تأجيج النزاعات خاصة في إقليم دارفور، ومن ثم تعقيده فالتدفق الإعلامي من خلال الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفاز العالمية المتعلقة بالنزاع في دارفور ربما فاق أي تدفق في أي نزاع آخر، ولا يمكن مقارنته إلا بإحداث 11/ سبتمبر، وفي العراق حيث ظلت صحفا مثل: واشنطن بوسن – نيويورك تايمز – لوس أنجلس تايمز – غار ديان – التلغراف، ووكالات الأنباء مثل: رويتر – بي بي سي،

وغيرها تتخذ من موضوع النزاع في إقليم دارفور مادة إعلامية يومية، وفي أغلب الأحيان فإن الافتتاحية أو المقال أو الخبر أو التقرير يرتكز على ذلك، ولقد تميز ذلك التناول بما يلي:

1- تعدد المصادر في الخبر الواحد أو الافتتاحية أو خلافها من المعالجات الإعلامية على أن تكون كلها مصادر تصب في خانة تجريم السودان، أو حتى في حالة إيراد تعليق مسؤول سوداني فإنه يرد في صفة المدافع عن ذات التهمة أو التهم، ولما لذلك من أثر نفسي في ترويج التهم.

2- إيراد نفس المصطلحات أو التركيز عليها بشدة، وهو منهج أعلامي يهدف إلى تكريس المعلومة وتثبتها، ومن بين تلك المصطلحات (الجنجويد- المليشيات العربية المدعومة من الحكومة) (الأفارقة السود المسلمين) (الاغتصاب المنظم).

3- إيراد نفس الرواية التي تتحدث عن عدد مبالغ فيه من القتلى، وممن هم عرضة للقتل، ومن أن الملايين هجروا مساكنهم بعد عمليات التطهير العرقي والإبادة وعمليات حرق القرى والاغتصاب المنظم الذي تمارسه مليشيات الجنجويد العربية المدعومة من الحكومة ضد المدنيين من الأفارقة السود المسلمين، ومثّل ذلك الإقرار اليومي هو الأخر نهجا إعلاميا معروفا.

4- استخدام الصورة مع تعليقها بتقنيات لا يمكن للمتلقي تجاهلها إلا أن يتعاطف معها وبالتالي يكّون فكرة انطباعية تجاه مرتكبها.

5- استخدام العنوان بصورة تجعل حتى الإيجاب سلبا في تطورات ايجابية يعترف بها مسؤول أو مراقب.

6- الاستشهاد في كل معالجة إعلامية بأسوأ ما صرح به مسئولو الأمم المتحدة أو تلك التصريحات من السياسيين أو رجال منظمات، وكان يذيل الخبر بالقول (يذكر أن السكرتير العام للأمم وصف ما يجري في دارفور بأنه أسوأ مما شهدته رواندا).

7- انتقاء الكلمات والجمل والعناوين ذات الدلالة التحريضية ضد الحكم في السودان، وإبراز المنظمات الدولية أو الدول على أنها أخفقت في الحيلولة دون ما يجري.

ولتحقيق كل هذه الأغراض أرسلت تلك الوسائل الإعلامية عددا هائلا من مراسليها ومصوريها إلى مواقع الإحداث، ومعظمهم بمعسكرات اللاجئين في تشاد، وبعضهم بالمناطق الحدودية السودانية التشادية، يتحركون مع المتمردين ويتلقون ما يقرره هؤلاء، ويمكن إجمال أهداف الحملة المعادية في الآتي:

1- منح الغطاء اللازم والتبرير الوافي لكثير من القوى المعادية للسودان وتمهيد الطريق لزيادة الضغوط أو التدخل العسكري السافر.

2- إعداد الرأي العام لأسواء السيناريوهات تجاه ما يمكن أن يحدث للسودان، بما في ذلك التدخل العسكري، وبما هو أقل منه مثل الحصار الاقتصادي وخلافه من العقوبات.

3- تفكيك الرؤى الكلية للمشروع الحضاري في السودان عن طريق تقسيمه إلى مجموعة من الكانتونات تتنازع فيما بينها، وذلك من خلال التأكيد على مصطلح المليشيات العربية ضد الأفارقة السود المسلمين، وتقديم العرب على أنهم هم المعتدون دائما، وهم الذين يتسببون في عدم الاستقرار، وليس العكس، واستعداء الرأي العام العالمي ضدهم، تمهيدا لأية سيناريوهات مستقبلية ضد أي من الدول العربية، مع التأكيدات المسبقة التي تثبت أن أمريكا، ومن ورائها العرب يريدون شرقا أوسطها تدين فيه الساحة لإسرائيل (جحيش، محمد، 2018م).

المحور الخامس: النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي كما يلي:

1- إن النزاعات المسلحة في السودان هي نزاعات معقدة في تركيبها، ومتعددة الأبعاد والجوانب والأهداف، والتقسيمات، وسببها الرئيسي هو الصراع على السلطة، وعواملها المساعدة هي الاختلالات المؤسسية، والهيكلية النعرات الأثنية والعرقية، بكافة إبعاده المختلفة، والتهميش والقسمة العادلة للثروة.

2- لعبت القوى الاستعمارية دورا بارزا في عمليات تقسيم السودان على المستوى العرقي والجغرافي تحت بند (سياسية فرق تسد).

3- تعد عمليات التهميش التفاوتات التنموية أهم العوامل المحفزة وهي عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى والتي ساهمت في تأجيج النزاعات المسلحة في السودان.

4-تعد الدولة والسلطة المركزية أحد الفواعل للنزاعات في السودان أما إدارة لتلك النزاعات أو مستخدمة غض النظر عن تلك النزاعات.

5- هنالك تعدد اثني ولغوي وعرقي وديني لم تستطع الحكومات الاستفادة من ذلك التنوع، وجعله فسيفساء وطنية تحت شعار (قوتنا في تنوعنا).

6- غياب القيادة الرشيدة في السلطة مع انبراء أطراف خارجية لقيادة المشهد السوداني، بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لها مصالحها وأجنداتها السياسية والاقتصادية.

7- تزايد ظاهرة النزاعات وانتشارها في السودان حيث أصبحت تتخذ إشكالا وأنماطا بتنوع الأسباب والأهداف والأطراف المباشرة وغير المباشرة المشاركة في إدارة تلك النزاعات.

8- أن غرس ثمار النخب الوطنية لم يتم بصورة وطنية أو محلية، وإنما سقي بماء وروح استعمارية من المفاهيم والأساليب والأجندات، وذلك لخدمة المستعمر بعد خروجه من

البلاد، مما جعل هذه النخبة تفقد البوصلة التوجيهية لها مع الاحتفاظ بنكهة وملامح الاستعماريين في الرؤى والأفكار والطرائق التنفيذ.

ثانيا: التوصيات:

توصي الدراسة بعدد من التوصيات التي من شأنها معالجة معضلة النزاعات المسلحة في السودان وهي كالآتي.

1- لابد من تصحيح الاختلالات إلى تعاني منها الدولة السودانية المتمثلة في الشكل السياسي– مظاهر الدولة الفاشلة– وانعدام الاندماج الوطني– والتفاوت الإقليمي والتنموي.

2- لابد من إعادة صياغة التفكير للنخب السياسية والحاكمة فيما يتعلق بأليات الحكم وعدم إقصاء واستبعاد للآخرين.

3- لابد أن يكون الحل لجميع القضايا والإشكاليات في السودان من خطة وطنية (سوداني – سوداني) وترتيب بيت داخلي دون تدخل أطراف أخرى ربما تدس السم في العسل من خلال الارتهان لها وتنفيذ أجنداتها ولها أيضا تحيزاتها للأطراف الأخرى.

4- لابد من تطبيق مبادي العقد الاجتماعي للمحافظة والخروج إلى بر الأمان بالسودان[1].

1 العقد الاجتماعي في الفلسفة الأخلاقية والسياسية للفيلسوف الكبير جان جاك روسو وهو نظرية أو نموذج تبلور في عصر التنوير خلال القرنين (17– 18)،ويهتم عادة بمدي شرعية سلطة الدولة على الأفراد، تنادي نظرية العقد الاجتماعي بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم مقابل حماية بقية حقوقهم وهي تحديد مسئوليات الحاكم والمحكومين من باب الحق والمستحق (الحقوق والواجبات المترتبة على كل منهم) وهو محاولة تبرير السلطة السياسية وتحديد حدودها على أساس المصلحة الشخصية والمواطنة العقلانية كالتزام طوعي واتفاق فعلي أو افتراضي (إمام،2020م).

المراجع

1- أبو سعدة، أحمد،(2010م): جنوب السودان وأفاق المستقبل، المنشورات الالكترونية لوزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا.

2- إسماعيل، أبكر آدم (د، ت): جدلية المركز والهامش قراءة جديدة لدفاتر الصراع في السودان.

3-إسماعيل، أم سلمه خليل محمد،(2012م): التحولات الاقتصادية والاجتماعية في نظم الاقتصاد الريفي بمحلية الرهد أبو دكنة- ولاية شمال كردفان في الفترة ما بين (1970-2012م)، كلية الدراسات العليا، جامعة كردفان، رسالة الدكتوراه غير منشورة في الجغرافيا، الأبيض، السودان.

4- إمام، نسمة،(2020م): ما هو العقد الاجتماعي، موقع المرسال، أخر تحديث 2020/8/22م، تاريخ الدخول :2022/10/1م الخميس، زمن الدخول: الساعة السابعة مساء بتوقيت السودان.

5- بركان، إكرام،(2017م): النزاعات الداخلية بعد إحداث 11 سبتمبر 2001م من منظور الدولة الفاشلة –دراسة لحالة النزاع في السودان، جامعة بأنته 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.

6- جحيش، عبد السلام، محمد، سليمان أبكر،(2018م): دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور (2003-2014م)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

7- جرابسكا، كاترزينا،(2005م): الحياة على التهميش تحليل استراتيجيات سبل العيش للاجئين السودانيين ذوي الملفات المعلقة في مر، الجامعة الأمريكية في القاهرة، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، ورقة عمل رقم (6)، القاهرة، مصر.

8- الجهاز المركزي للإحصاء، (2006م): حجم وإسقاطات سكان السودان (1993-2018م) بالمليون، الخرطوم، السودان.

9- الديب، هدي أحمد أحمد، سليمان، محمود عبد العليم محمد، (2015م): مخاطر الاستبعاد الاجتماعي على الدولة والمجتمع تحليل سيسيولوجي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 14/13) ص (65-56)، الجزائر.

10- زياد الصمادي، (2010م): حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.
11- عادل، مغرش، (2010م):النزاعات في منطقة القرن الافريقي في ما بعد الحرب الباردة (مع التركيز على السودان والصومال)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،الجزائر.
12-عبد الشافع، أبوبكر، محمد(2020م): أمن الساحل الإفريقي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، مجلة علمية دولية محكمة، العدد الأول، الخرطوم، السودان.
13- عبد الله، حسن بشير، (2011م) :التغير السكاني وآثره على إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الانفصال، مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي، الخرطوم، السودان.
14- عمرو، منار عبد العزيز محمد،(2016م): التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجا) رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
15- الكرم، سعد عبد الله سيد أحمد، (2016م):الدراسات السودانية، جامعة النيلين، لطلاب البكالوريوس في كليتي التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان.
16- لبوخ، محمد،(2014م):عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر.
17- محمد، حلو عبد العاطي، (1999): التحول في علاقة الإنسان بالبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق، حالة دراسية من محافظة الدندر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.
18- محمد، سليمان محمد،(2010م): السودان حروب الموارد والهوية، الطبعة الثانية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.
19- مركز الجزيرة للدراسات،(2012م): خريطة مناطق النزاع المستمر في السودان منقول من مقال موسوم بعنوان(النظام السياسي ضغوط متزايدة وموارد متناقصة)،أخر

تحديث2012م، تاريخ الدخول:12، 2022م، يوم الدخول :السبت، زمن الدخول :الساعة الثامنة مساء بتوقيت السودان
الرابطhttps://Studies.aljazeera.net/ar/article/451

20- المنقوري، حسن عبد الله، (2005م): الجغرافيا السياسية، منشورات جامعة السودان المفتوحة، برنامج التربية، رقم (301)،الخرطوم، السودان.

21- مهدي، سعاد عبد القادر(2009م): النزاعات بين المجموعات في السودان الأسباب ووسائل حل النزاع والتحول، دراسة حالة جبال النوبة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب (الترجمة) الخرطوم، السودان.

22- ناجي، سهام (2013م): الدولة الفاشلة في إفريقيا مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولي وتنامي الحركات الانفصالية، دراسة حالة السودان، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، الجزائر.

الهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط وانعكاسها على العلاقات الدولية بالمنطقة خلال الفترة (2000- 2019)

أ. محمد بلقاسم علي• أ. محمد مختار محمد•
أ. رمضان مسعود عمر•

المستخلص:

شهدت الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط نشاطاً كبيراً وشكلت مشكلة رئيسية باتت تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين، وتعتبر دول أوروبا هي وجهة المهاجرين الأساسية، يعود الدافع الرئيسي لزيادة هذه الظاهرة إلى التناقض الديمغرافيبين الدول المصدرة ودول الهدف، وكذلك الحروب بمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة للدوافع الأخرى سياسية كانت أو اقتصادية، كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة (2001) ضيقت الفرص أمام العديد من الأفارقة وخاصة العرب ودفعتهم للهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأسباب أمنية، وما رافقه من أصدر الرئيس ترامب قوانين تمنع الهجرة للعديد من مواطني الدول الأفريقية والعربية وغيرها من الدخول للبلاد.

ومن أبرز المناطق المصدرة للهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط منطقة القرن الأفريقي والساحل الأفريقي ومنطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي، ولعبت الظاهرة محل الدراسة دوراً بارزاً في تغيير طبيعة العلاقات الدولية خاصة ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات والتفاهمات المبرمة بين الدول فيما سبق حيث عُدلت أو ألغيت اتفاقيات سابقة واستحدثت أخرى بناءً على المستجدات الأخيرة، كما عقدت اجتماعات لبحث هذه الظاهرة وأبرمت اتفاقيات خصيصاً لمحاولة معالجتها والحد منها.

• عضو هيئة تدريس، كلية التربية براك، جامعة سبها.
• عضو هيئة تدريس، كلية التربية براك، جامعة سبها.
• عضو هيئة تدريس متعاون، كلية الآداب، جامعة سبها.

وأظهرت دول الاتحاد الأوربي اهتماماً كبيراً بالهجرة غير النظامية عبر المتوسط كظاهرة متنامية باطراد كما أنها شكلت مسألة خلاف بين بعض الدول الأوروبية خاصة ما يتعلق بإنقاذ المهاجرين واستقبالهم على أراضيها، وفي المقابل لا تولي الدول المصدرة (دول جنوب المتوسط) اهتماما كبيراً لهذه الظاهرة بالرغم من الأضرار السلبية التي ستعانيها مجتمعاتها واقتصاداتها في المستقبل، وحتى إنها لم تُظهر موقف تفاوضي واحد، ويرجع سبب اهتمام الاتحاد الأوربي بهذه الظاهرة كونه يمثل منطقة الهدف لهذه الهجرة ولإدراك أغلب دوله للنتائج السلبية والإيجابية، وما يقلقها هو الجانب السلبي بكل أبعاده مع استفادتها من الجانب الإيجابي بطبيعة الحال. وبصورة عامة تعد الهجرة غير النظامية رد فعل لإغلاق المجال أمام الهجرة النظامية والسياسة، التي تبنتها الدول الأوروبية، وفي هذا الجانب كانت لها آثار عكسية، حيث زادت من وتيرة الهجرة السرية، وساهمت في فتح المجال أمام الهجرة غير النظامية وممن يتاجر في البشر ونفيه عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية. من خلال ذلك يتضح الدور الفاعل والهام للهجرة غير النظامية بحوض المتوسط كظاهرة تمثل محوراً رئيسياً وفاعلاً في توجيه العلاقات الدولية بمنطقة حوض البحر المتوسط.

Abstract:

The irregular migration through the Mediterranean basin witnessed a grat activity, and it constituted a major problem that has become countries the receive immigrants. The countries of Europe are the destination of migrants. And the main motive for increasing this phenomenon is due to the demographic countries from one hand and wars in the middle East on the other hand. In addition to political and economic motives. The erents of September 11/2001 narrowed the opporthnities for mong Africans. espcially Arabs, to immigrale to the united states of America for security reasons. After that president Trump came and issued laws that prevemt many citizens of African and arab countries arom entering the U.S.A. Among the most prominent areas irregular migration across the Mediterranean, the Horn of Africa, the African Sahel states, the middle East and the Maghreb regions. And

the phenomenon of migration in the study area. Also played a prominent role in changing international reletions with regard to agreements and treaties concluded between countries previously where they were amended or canceled brought in another to try to cureor limit them The Europen union countries have shown great interest in irregular migration across the Mediterranean as constantly growing phenomenon and have also formed a matter of dispute between some European countries especially with regard to holding migrant and receiving them on their. On the other hand the exporting countries (southem Mediterranean countries) do not pay attention to this phenomenon, despite the negative damages that their societies and their economies will suffer in the future. And they did not show a sigle negotiating position and the reason for the European Union's interest in this phenomenon is because it epresents the target area and the majority of the state's awareness of the negative and positive results and what worries it is. The negative side in all its dimensions while benefiting from the positive side in generat irregular migration is a reaction to closing the field to regular immigration and the politics adopted by European countries in the aspect has and adverse effects asit increased the frequency of clandestine immigration and contributed to opening the way for the irregular mafia who trade in people across borders in order to achieve gains Mateiral. Through this, the active and important role of irregular migration across the Mediterranean is clear as aphenomenon that represents a major interactire axis in international relations in the region.

المقدمة

تتعدد طرق وأساليب الهجرة غير النظامية بمختلف أقاليم العالم، وتعد الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط من الدول الأفريقية نحو دول أوروبا من أهم هذه الهجرات كونها اتخذت صبغة عالمية نتيجة لأعداد المهاجرين الكبيرة والمتزايدة باطراد وارتفاع عدد الضحايا، وكذلك أهمية المنطقة التي يقصدونها (دول أوروبا) كونها دول فاعلة سياسياً

واقتصاديا بحوض المتوسط. ولم تعد الهجرة غير النظامية ظاهرة اجتماعية أو سكانية فحسب، فالتحولات الأخيرة التي شهدتها ولا تزال تشهدها المنطقة تبعها تغير في مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، فالمؤشر الديمغرافي أصبح يشكل ركيزة أساسية بمدلوله الحديث بما يعرف بالأمن الاجتماعي في الدول المستقبلة، مما دفع العديد من الدول بإعادة النظر بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في السابق، وذلك بتطويعها لحماية أمنها الوطني، وتحقيق مصالحها وفق هذا الوضع، ولذا تعد هذه المشكلة مشتركة بين الدول المصدرة والمستقبلة ودول العبور التي تشكل حلقة وصل بينهما، وبذلك أصبحت ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر حوض المتوسط محددا مهما وفاعلا في توجيه العلاقات الدولية بالمنطقة، ويمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

1- هل يمكن اعتبار بعض الخصائص الديمغرافية (الزيادة الطبيعية والخصوبة) في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية بحوض البحر المتوسط بدول المصدر، ومن الأسباب الجاذبة في الدول المستقبلة؟ بالإضافة للأسباب الأخرى السياسية والاقتصادية؟

2- ما تأثير الهجرة غير النظامية على الدول المصدرة والعبور والمستقبلة من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية؟ وما الأضرار الجسدية والنفسية التي يتعرض لها المهاجر؟

3- ما الدور الذي تؤديه الهجرة غير النظامية بحوض المتوسط في تشكيل وتحديد طبيعة العلاقات الدولية بالمنطقة (السياسية والاقتصادية والأمنية) فيما يتعلق بالاتفاقيات والحوارات وآليات التعاون؟

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أسباب ودوافع الهجرة مع التركيز على مناقشة بعض الخصائص الديمغرافية (الزيادة الطبيعية والخصوبة) بدول المصدر ودول الهدف، كما تهدف لتوضيح دورها كعامل أساسي يؤثر في العلاقات الدولية بالمنطقة، بالإضافة إلى أن الظاهرة محل الدراسة تبرز كتحدٍ إنساني نتيجة لحجم الوفيات الكبير، وما يتعرض له المهاجر من استغلال وانتهاك ومعاملة غير إنسانية.

تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع لكون الظاهرة محل الدراسة ذات صدى كبير على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي وما ساهمت به من تأثير في العلاقات الدولية والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية سواءً في الدول المصدرة أو المستقبلة، كما أن دراسة هذا الموضوع له أهمية إنسانية كون ملايين البشر يخاطرون بأرواحهم ويواجهون أقسى الصعاب للوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط للحصول على فرص أفضل للعمل والحياة والاستقرار. ويمثل حوض البحر المتوسط والدول المطلة عليه سواءً الأفريقية أو الأوروبية أو الآسيوية مجالاً مكانياً للدراسة كما اعتمدت الدراسة على بعض البيانات والإحصائيات للفترة (2000 – 2019).

وحدود الدراسة تتمثل في الحدود الموضوعية وهي تتمثل في موضوع الهجرة غير النظامية كظاهرة مؤثرة في طبيعة العلاقات الدولية بمنطقة حوض البحر المتوسط.

تمّ جمع بيانات الدراسة من المصادر والمراجع وبعض الرسائل العلمية التي تناولت هذا الموضوع من جونب مختلفة وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وتناولت الورقة موضوعها اعتماداً على عدة مناهج علمية لعرض وتحليل بياناتها أهمها؛ المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة.

المحور الأول : دوافع الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط

أولا: الدوافع السياسية والاقتصادية

بطبيعة الحال ليس من الطبيعي أن يقبل الإنسان تغيير مكان إقامته أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أو قارة أخرى إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في شعوره بعدم ارتياحه، أو شعوره بالعجز عن تلبية متطلباته بموطنه الأصلي، وعن دوافع الهجرة الجماعية غير النظامية فتعود إلى ازدياد عدد الشباب في دول العالم الثالث، وتناقص فرص العمل، والقمع السياسي والديني، ثم أتت العولمة لتفاقم من حركة البشر ورؤوس الأموال، وتزيد من حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي والثروة، فكما

يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات". وعلى أية حال فإن الدوافع والأسباب التي تسهم في حدوث الهجرة غير النظامية متعددة يمكن إجمالها في الآتي:-

1. أدت الحروب والتصادم بين الفئة المسيطرة على الحكم ورجال العلم المثقفين إلى اضطرابات سياسية والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، ما دفع الكثير من الأفراد وخاصة الشباب إلى الهجرة وترك أوطانهم للبحث عن ظروف أفضل للعمل والاستقرار.
2. غياب الديموقراطية، وتضييق مجال الحريات السياسية، وحرية التعبير، وانتهاك حقوق الإنسان، وظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي، وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية.
3. الاضطرابات الأمنية الداخلية في بعض الدول، كما هو الحال في (سوريا والعراق وليبيا واليمن ومالي) بسبب الحروب في تلك الدول.
4. مستوي دخل الفرد؛ فمعدل دخل الفرد السنوي في دول جنوب حوض المتوسط 3000 دولار وأقل سنوياً، بينما مستوي دخل الفرد في دول شمال المتوسط 30000 دولار وبالتالي فإن دول الجنوب تعاني من عدم القدرة على تغطية النفقات، خاصة أن أغلب اقتصاد عدة دولها يعتمد على الزراعة التقليدية، والتي ترتبط بالظروف المُناخية، بالإضافة لانخفاض مستوى المعيشة في مقابل التزايد المستمر في الأسعار، وانخفاض مستوي الدخل، ومن ذلك يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية التي يصعب العيش فيها، وبين الدول المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع.
5. تفاقم مديونية الدول الفقيرة للدول الغنية، وما يرافق ذلك من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، والحد من تفاقم ظاهرة البطالة، وانتشار الحالات الاجتماعية المتدنية.
6. انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة، مما دفع أغلب فئات الشباب إلى الهجرة غير النظامية بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص العمل سواء في تخصصهم أو غيره حتى أصبحت البطالة شبح يراود الشباب.

ثانيا: الدوافع الديمغرافية (الزيادة الطبيعية ومعدلات الخصوبة) بدول المصدر ودول الهدف

يشكل عامل النمو الديمغرافي دافعاً أساسيا للهجرة غير النظامية عبر المتوسط لما يخلفه من مشاكل في التركيبة السكانية، فإلى جانب الكثافة السكانية الكبيرة حيث قدرت منظمة الأمم المتحدة النمو السكاني للدول المطلة على المتوسط (دول شمال أفريقيا) وهو مرشح للارتفاع على مدى (20 سنة) قادمة – مثلاً كان سنة 1997 أكثر من (300 مليون) نسمة وسيصلون إلى ما يقارب (500 مليون) نسمة سنة 2025 وهذا الفرق بين شمال المتوسط وجنوبه يدخل البشر في ديناميكية الهجرة، وكذلك مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص حيث أصبحت فئة (60 سنة) فما فوق تزداد من (12 مليون) شخص سنة 2000 إلى (17مليون) شخص متوقعة لسنة 2020 مقارنة بالديمغرافيا المتزايدة للضفة الجنوبية للمتوسط–اعتبرت حافزا أمام شباب الدول الأفريقية الذين وضعوا نصب أعينهم توفر فرص العمل من جراء ذلك في الضفة الأخرى[1].

فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة فإن أوروبا ستكون خلال الفترة ما بين–2050 1995 بحاجة إلى قدوم المهاجرين بمعدل (860 ألف) مهاجر سنوياً أي بمجموع (700مليون) مهاجر خلال 50 سنة المقبلة، في حين أن الضفة الجنوبية للمتوسط، تشهد أكبر تمثيل لهذه الفئة من حيث أن الفئة العمرية من (15 – 64) تمثل أكثر من 58.4 %سنة2000[2].

يختلف معدل الخصوبة عن معدل المواليد، فالأول يعني عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة في حياتها، أما الثاني فهو عدد المواليد لكل (1000إمرأة) في فترة زمنية معينة[3]، أن

1- رقية العاقل، إشكالية الهجرة و الأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 2008، ص ص 52،53.
2-- فاطمة فيلالي، الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009 ، ص27.
3- https://www.sasapost.com

أزمة الخصوبة التي تواجهها اليوم قارة أوروبا باتت أمراً واقعاً تؤكده الإحصاءات والدراسات العلمية رغم أن الكثير لا ينتبهون لها أو يعتبرونها أمراً طبيعياً. حيث بلغ معدل الخصوبة بدول الاتحاد الأوروبي (1.5 طفل) لكل امرأة وفي المقابل بلغ نفس المؤشر بدول القارة الأفريقية (4.6 طفل) لكل امرأة وذلك حسب تقديرات عام 2017م.

فإذا أخذنا ألمانيا كمثال للدول الأوربية والتي تعد الأكثر سكاناً في القارة نجد أن معدل الخصوبة فيها من أدنى المعدلات في العالم، وتعاني من تراجع في عدد السكان بسبب تناقص الولادات الطبيعية، إذا تمثل فئة الأعمار الأقل من (15 سنة) 16% من مجموع السكان، وإذا سارت الأمور على هذا النحو سيعجل بشيخوخة مجتمعها، ويتوقع المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء أن ينكمش سكان ألمانيا إلى ما بين (65 و70 مليون) بحلول عام 2060م (65 مليون) في حالة كان عدد المهاجرين الوافدين إليها 100000ألف سنوياً و70 مليون في حالة كان عدد المهاجرين الوافدين (200000ألف سنوياً) علماً بأن في ألمانيا حالياً زهاء(82 مليون) نسمة، ولتفادي ذلك انتهجت ألمانيا سياسة الباب المفتوح واستقبلت قرابة 5 ملايين لاجئ من تركيا وإيطاليا وسورية وبولندا ومن دول أخرى. وفي تصريح لرئيس كتلة الحزب الاشتراكي الألماني أمام البرلمان يقول فيه (أن الأكثرية لا تدرك حجم التغير الديمغرافي الذي سيحصل خلال العشرين سنة المقبلة).

وتوجد أعلى معدلات خصوبة على مستوى الدول الأوربية بفرنسا (1.92) والسويد(1.88)، وأقل الدول خصوبة في القارة سجل في قبرص أقل من طفل واحد لكل امرأة وفي إسبانيا (1.2 طفل) لكل امرأة وبلغاريا (1.4طفل) لكل امرأة[1]، وأن أعلى معدلات للخصوبة على مستوى القارة تعد منخفضة جداً مقارنة بمثيلاتها في دول ومناطق أخرى من العالم وخاصة في الدول الأفريقية المجاورة على الضفة الأخرى من المتوسط.

1 - https://www.sasapost.com

بلغت نسبة السكان للفئة العمرية أقل (من 15 سنة) 41% في القارة الأفريقية ونسبة السكان (65 سنة) فأكثر حوالي 3% فقط. لذلك توصف الدول الأفريقية بأن مجتمعاتها فتية، وأكدت دراسة نشرتها مجلة ذا لانست (The lancet) أن دولة النيجر سجلت أعلى معدل خصوبة إذا وصل متوسط إنجاب المرأة خلال حياتها (7أطفال)، وبينت الدراسة أن 33 دولة أفريقية من دول جنوب الصحراء الكبرى كانت من البلدان التي زاد عدد سكانها بأكثر من 2% للفترة (2010 – 2017) من هذه الدول؛ تشاد 6.7%، والصومال 6.1%، ومالي 6%، وجنوب السودان 5.9%، وأنجولا والكونغو الديمقراطية ونيجيريا 5.1% وأوغندا 5.2%، وفي المقابل عانت دول من تناقص سكانها للفترة (2010 – 2017) ومعظمها تقع في وسط وشرق أوروبا وغربها مثل جورجيا، بولندا، رومانيا، اليونان، إسبانيا، البرتغال[1].

من خلال ذلك يتضح التناقض الكبير في الخصائص الديمغرافية (المواليد والخصوبة) والتي تعد المحدد الرئيسي في زيادة أو نقص عدد السكان بصورة طبيعية بين الدول المستقبلة والدول المصدرة، ونتيجة لهذا الوضع الديمغرافي بالإضافة للدوافع الأخرى فإن هذا العامل يشكل السبب الأساسي للهجرة من الدول ذات الدخل المنخفض والفقيرة نحو دول الهدف ذات المستوى الأفضل والتي تحتاج إلى دماء شابة جديدة لتحريك عجلة اقتصادها.

المحور الثاني: أثار الهجرة غير النظامية على دول المصدر والعبور والمستقبلة وما يتعرض له المهاجر من انتهاكات:

أولا: أثارها على الدول المصدرة والعبور والمستقبلة

يظهر التأثير السلبي للهجرة غير النظامية على مجتمعات الدول المصدرة من خلال ما تتعرض له من إخلال بخصائصها السكانية، حيث ترتفع أعداد النساء بالنسبة للرجال بالإضافة إلى القضاء على القاعدة الأساسية للتنمية والنهوض بهذه المجتمعات، وهي الأيدي العاملة من الشباب وخاصة الذكور، كما أن هجرة الكفاءات العلمية والكوادر الفنية والأيدي

1 - https://www.scientificamerican.com

العاملة من هذه المجتمعات يزيد في تأخرها ويقلل من فرصها للانطلاق نحو النهوض والتنمية.

أما عن تأثيرها على دول العبور فهي تمثل في أن بعض من المهاجرين يبقى في دول العبور ليتخذ منها هدفاً له للإقامة المؤقتة أو الدائمة والعمل، مما يشكل ضغطا على المجتمعات المحلية بهذه الدول، ومع تناقص فرص العمل، وعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الأعداد المتزايدة من هؤلاء المهاجرين، ونتيجة لذلك يتم استغلالهم في أعمال غير شرعية كتجارة المخدرات والسرقة والقتل وغيرها من الجرائم، والزج بهم في الصراعات والحروب الداخلية بهذه الدول، كما يؤدي عبورهم أو تواجدهم إلى تفشي الرشوة والفساد بين المسئولين بهذه الدول وبالنسبة للدول الأوروبية فهي ترى في الهجرة غير الشرعية خطراً من عدة نواحي ولعدة اعتبارات أهمها :

1-**الإخلال بالبناء الديمغرافي:** حيث أن ميل المهاجرين المتدفق إذا ما سمح له بالاستمرار يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزايد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

2-**الإخلال بالنواحي الأمنية** : فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها.

3-**الإخلال بالوضع الاقتصادي:** فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى، قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة[1].

1- عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي" في ملتقى قسنطينة، 2008،ص120 -121 .

وعلى الرغم من تلك الأخطار التي تراها الدول الأوربية فأنها تحصد من هذه الهجرة بعض الإيجابيات مثل زيادة أعداد سكانها، ورفع معدل الخصوبة لديها، وعدد المواليد، هذا بالإضافة إلى دور المهاجرين في سد حاجاتها من العمالة لأنشطتها الصناعية والاقتصادية المختلفة.

ثانيا: الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجر

إن الأشخاص المشاركون في حركات الهجرة المختلطة سواءً كانوا لاجئين أو مهاجرين سواء جرى الاتجار بهم أم لا، يتعرضون للكثير من المخاطر وانتهاكات حقوق الإنسان عينها التي يتعرضون لها في أثناء رحلتهم، وتشمل الاحتجاز والاعتقال في ظروف غير مقبولة، والإيذاء الجسدي، والمضايقات لأسباب عرقية، والسرقة والابتزاز، وسلب الممتلكات، والذين يسافرون على متن القوارب يتعرضون لخطر الغرق، أو اعتراض سبيلهم في الطريق، والتخلص منهم، وإلقائهم في عرض البحر، في حين تتم إعادة أولئك الذين يسافرون براً أو يتم ترحيلهم إلى أماكن نائية وخطيرة، وقد يعجز المسافرون الذين يفقدون وثائق هويتهم أو يدمرونها عن إثبات جنسيتهم ومن ثم يصبحون بالفعل عديمي الجنسية، وتغدو عودتهم إلى أوطانهم بالغة الصعوبة، فقضية تحركات الهجرة هذه تثير طائفة واسعة من بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية المختلفة[1].

كما أصبح ينظر لظاهرة الهجرة غير النظامية القادمة من جنوب المتوسط على أنها تحدٍّ إنساني خطير، وذلك نظرا لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا بكل الطرق والقوارب المحطمة والغرقى..إلخ. وتبين الخريطة (1) أهم مسارات الهجرة البحرية عبر المتوسط[*]، هذه الحوادث المتكررة ليست فقط بسبب انتقال هؤلاء

1- روبرت كولفيل،" مهاجرون غير نظاميين ."مجلة اللاجئون، ع14 ، سويسرا :جنيف .المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،2007 ، ص8.

* يوجد ثلاثة مسارات للهجرة غير النظامية عبر المتوسط وهي ؛ مسار شرق المتوسط، المسار الأوسط، المسار الغربي.

المهاجرين في قوارب أو سفن غير آمنة ومكتظة، بل أيضا بسبب عدم حرص واهتمام مهربي البشر وشبكات الاتجار بسلامة هؤلاء المهاجرين[1].

خريطة (1) مسارات الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر المتوسط حتى العام 2019

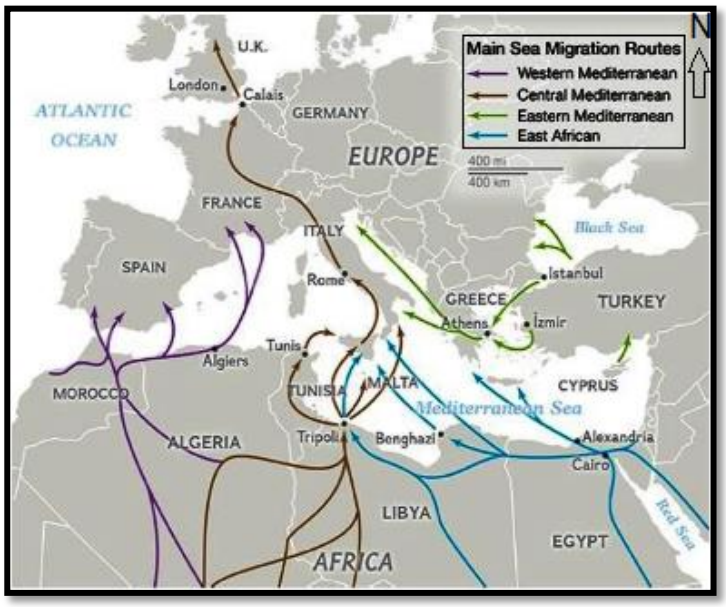

المصدرhttps://media.ifrc.org

حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة وصل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط عام 2019 أن حوالي (105425 ألف) مهاجر، ويعد البحر المتوسط من أخطر طرق الهجرة في العالم نتيجة لأعداد الضحايا والبالغ (19023 مهاجر) خلال 6 سنوات الماضية، وهو ما يوضحه الجدول (1).

1- خوتو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية (1995 – 2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص129.

جدول (1)

حالات الوفاة للمهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط للفترة (2014 – 2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
عدد الوفيات	1246	2299	3139	5141	4014	3184	19023
النسبة	6.5	12.1	16.5	27.1	21.1	16.7	100%

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، 2019. والنسب من حساب الباحث.

كما قام الاتحاد الأوربي بتعليق دوريات كانت تنفذها سفنه لإنقاذ المهاجرين في البحر المتوسط بما يعرف بعملية (صوفيا)، في نفس الوقت الذي تبدي دول أوربية مثل إيطاليا تشدداً كبيراً فيما يخص استقبال المهاجرين الذين يجري إنقاذهم، وذلك بإتباعها ما يسمى بسياسة الموانئ المغلقة، وقد تبعتها مالطا في هذه السياسة، والذي بموجبها تم غلق الموانئ أمام سفن إنقاذ المهاجرين التي تديرها المنظمات الأهلية الدولية، كذلك ما يعانيه المهاجرين من احتجاز وبقاء على ظهر سفن الإنقاذ لعدة أسابيع في انتظار دخولهم للدول الأوروبية.

المحور الثالث: الهجرة غير النظامية وانعكاسها على العلاقات الدولية بحوض المتوسط:

أولا: دورها في توجيه وتحديد طبيعة العلاقات الدولية بين دول حوض المتوسط

عقدت العديد من الاجتماعات والحوارات وأبرمت الاتفاقيات والمعاهدات بخصوص الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، والتي كان من أهمها مسار برشلونة والشراكة الأورومتوسطية وغيرها، والتي كان من أهدافها تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة خاصة ما يتصل منها بالفقر، كما هدفت إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، مع التركيز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب

المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة، هذه الإستراتيجية الأوروبية الجديدة سيطر عليها مفهوم الشراكة منذ منتصف التسعينات، حيث كانت المجهودات بما أصبح يعرف بمشروع" برشلونة" أو "المؤتمر الأوروبي 28– نوفمبر 1995،والذي تناول قضية الهجرة ضمن سلة –المتوسطي "في برشلونة27 الشراكة الاجتماعية– الثقافية والإنسانية من خلال تشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية والأساسية من خلال الدعم الاقتصادي، وهو ما عللها لبعض بمحاولة الاتحاد الأوروبي التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الظاهرة[1].

على الرغم من أن إمكانية بناء التعاون بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يضاهي المستوى الموجود بين دول هذا الأخير التي يدعمها التجمع في إطار منظمة دولية صلبة غير أن القطاعات التي يجب أن يشملها الإمداد الأوروبي عديدة خاصة مراقبة الحدود ومراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية[2].

لقد تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في قمة تونس التي خصصت للهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة أيام 16 – 17 أكتوبر 2002، ثم في اجتماع الرباط الذي عقد في 22 –23 أكتوبر 2003 وكذلك في لقاء الجزائر بوهران في سبتمبر 2004[3] الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء واعتبرت الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في البحر المتوسط، واتضح من اللقاء تباين وجهات النظر بين الطرفيين حول كيفية معالجة هذه القضايا، وخاصة ملف الهجرة غير الشرعية، حيث يسعى الطرف الأوروبي للتخلص من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على إقليمه، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية

1- خوتو فايزة، مرجع سابق، ص ص70- 73.
2- لعلى سعاد، الهجرة غير الشرعية و سبل و آليات مكافحتها في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاى – سعيدة، ص219.
3- صايش عبد المالك، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص7.

التي تتولى استقبال المهاجرين غير الشرعيين الذين يطردون من أوروبا أو يلقى عليهم القبض قبل الوصول إليها في انتظار أن تتم إعادتهم إلى أوطانهم، الأمر الذي يرفضه الطرف المغاربي ولاسيما الجزائر التي طالبت بدعم لوجيستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا[1].

وفي 13 يونيه طلبت نحو 60 دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية سربت القلق للمفوضية، حيث غالباً ما يمتزج اللاجئين مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد أصدر بيان صادق عليه 57 وزيراً 30 من الدول الأوربية و27من الدول الإفريقية في العاصمة المغربية الرباط تم فيه الاتفاق على التعاون والمسؤولية المشتركة في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، وتوفير الحماية الدولية تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة[2].

وقد تعهدت الدول بمعالجة المشكلة وتناولها بطريقة متوازنة وعملية مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، كما أقر بيان الرباط بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية، تماشياً مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها، وأعلنت السويد بأنها ستوفر التمويل اللازم لخطة العمل المؤلفة من 10 نقاط، والتي وضعها المفوض السامي لشئون اللاجئين أنطونيو غوتيرس.

وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة وغير الشرعية، وفي الوقت نفسه حماية التوصيات المتفق عليها، وحقوق اللاجئين والمهاجرين، وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص، وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية، وسيلتقي الموقعون على بيان الرباط بعد أربع سنوات لمراجعة التقدم المحرز في

1- فايزة بركان،" آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر،2012 ، ص80.
2- رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، بدون رقم طبعة، الجزائر، دار هومه، 2016،ص.235

الخطة[1] هذا وقد صرح فرانكو فراتيني مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل؛ أنه على المؤتمرين محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينسب إليها المهاجرين والتي يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمرا لا غنى عنه في أية خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، كما أكد على ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة لهم[2].

إن التكامل الإقليمي والتجاري يمثلان هدفا رئيسياً للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط، وذلك نظرا لمردودهما على الاستقرار السياسي والاقتصادي والإقليمي[3]وعليه سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط لتمثل أهم العناصر في استراتيجيته الجديدة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ويختلف الجيل الجديد من الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية عن اتفاقيات الشراكة في الستينات أو اتفاقيات التعاون في السبعينات والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع يتجاوز التفضيلات التجارية فهي تتضمن تعاوناً مالياً اقتصاديا، كما تشتمل محوراً اجتماعيا وثقافيا وحواراً سياسيا وأمنيا[4]، وقد بنيت آمالا كبيرة على تحرير التجارة من أجل السيطرة على الهجرة غير الشرعية، واعتبرت حرية التجارة بديلاً لها بالنظر إلى أنها ستساهم كثيراً في دعم اقتصاد الدولة، وتدخله في دائرة من الرفاهية، بما أنها ستؤدي إلى ارتفاع عمليات الاستثمار الذي سيؤدي إلى ارتفاع الإنتاج، وانخفاض في الأسعار، ووفرة مناصب الشغل مع تحسن المستوى المعيشي[5].

كما يعتبر الجانب المالي جوهر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض المتوسط، وتجسد الجانب المالي في الشراكة في شكل تعهدات قدمتها أوروبا تجاه شركائها،

1- فايزة بركان، مرجع سابق، ص100 .
2- نفس المرجع السابق ص101.
3- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مرجع سابق، ص173.
4- زايري بلقاسم،" السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد3 ،ص45.
5- صايش عبد المالك، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق،ص105.

لتدعيم نموها الاقتصادي، سواءً في شكل مساعدات مالية التي يطلق عليها اسم "برنامج ميدا" أو في شكل قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي بهدف بناء استراتيجية طويلة المدى تصبو لتحقيق النقاط المسطرة للشراكة، منها تمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر، وترقية الاستثمار ودعم كل النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي، وكذلك خلق حوار جاد لمعالجة مشكلة المديونية[1].

أن الأهداف المرجوة من التكتلات والنتائج المنبثقة عنها لمكافحة الهجرة غير النظامية لم تكلل بالنجاح، ولم تحقق تلك النتائج المنتظرة منها خصوصاً مسار برشلونة لم تكن السياسة المثلى لجعل منطقة المتوسط بحيرة رفاه، وذلك من حيث بقاء التهديدات القائمة واستمرار وتيرة الهجرة غير النظامية وغياب استراتيجيات فعالة أمام تشتت الرؤى ضمن الفضاء المتوسطي. ومن أهم عوامل ضعف المسار ضعف إرادة الدول الشريكة، ونقصد على وجه الدقة الدول الأوروبية التي اتجهت نحو مشاريع التوسع شرقاً وإدارة ظهرها عن شركائها الجنوبيين، وفي نفس الوقت ظهور مساعي أمريكية منافسة للمشروع الأوروبي في المنطقة المتوسطية لكسب وزن استراتيجي كاف وتأمين مصالحها الاقتصادية خاصة النفطية منها وكل هذا ضمن خطتها لمحاربة الأعمال الإرهابية والهجرة السرية مما يقوض الوجود الأوروبي ويضعف من تأثيره[2].

تراوحت السياسة الأوربية لمواجهة الهجرة غير النظامية عبر المتوسط بين اتجاه وقائي واتجاه ردعي، ولكن الهدف المشترك هو حماية الأمن والهوية الأوروبيين، وهناء نتساءل ما هدف السياسة الإفريقية في هذا المجال؟ وما الوسائل المستعملة في هذا الجانب؟

ثانيا: الهجرة غير النظامية عبر المتوسط مصدر لتصعيد الخلافات بين دول الاتحاد الأوربي

تصاعدت الخلافات بين دول الاتحاد الأوربي بخصوص مسألة استقبال المهاجرين غير النظاميين، مما سبب في إبقاء المهاجرين على ظهر سفن الإنقاذ بعرض البحر لأيام عدة،

1- لعلى سعاد، الهجرة غير الشرعية و سبل و آليات مكافحتها في منطقة المتوسط، مرجع سابق، ص79.
2- نفس المرجع السابق، ص85.

ففي العام 2019 حدثت عدة وقائع لإبقاء المهاجرين في البحر كانت سبباً في إحداث أصداء واسعة لدى الرأي العام. حيث دخل الاتحاد الأوربي العام الماضي، وهو في حالة من الجدل حول مصير (49 مهاجراً) أنقذتهم منظمتا (Sea watch) و(Sea eye) الإغاثيتين الألمانيتين هذه الأزمة بدأت في 22 ديسمبر 2018 وبعد انتظار السفينتين وعلى متنهما المهاجرين لمدة 19يوم، وبعد مماطلة من بعض الدول تم التوصل لاتفاق بين 8 دول أوربية على استقبالهم بأراضيها. وقد اتهمت ايطاليا شركاءها بعدم دعمها في مواجهه تدفق المهاجرين واعتبرت أن الأسلوب المعمول به ظالم؛ لأنه يضع عبءً استقبال المهاجرين غير النظاميين على ايطاليا واليونان واسبانيا ومالطا البوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا.

في شهر يوليو الماضي منع (سالفيني) حينما كان لا يزال وزيراً للداخلية الإيطالية سفينة خفر السواحل الإيطالية (غريغوريتى) من الاقتراب والرسو في الميناء الخاص بها، حيث كانت تحمل على منتها (141 مهاجراً) كانت قد أنقدتهم من عرض المتوسط، وفيما بعد سمح للسفينة بدخول ميناء (أغوسته) لكن لم يسمح بإنزال المهاجرين من على متنها حيث ضلوا بداخلها لمدة (6 أيام) وفي 31 يوليو وقعت 5 دول بالاتحاد الأوروبي تفاهماً تم بموجبه تقاسم هؤلاء المهاجرين. بيد أن ايطاليا فيما بعد سمحت بدخول السفن لموانئها بعد موافقة كل من ألمانيا وفرنسا على استقبال بعض المهاجرين في إطار اتفاق تم التوصل إليه في قمة مالطا مؤخراً.

توصل وزراء داخلية مالطا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا في 23 سبتمبر الماضي خلال قمة مصغرة عقدت في مالطا إلى اتفاق مبدئي حول توزيع تلقائي للمهاجرين الواصلين إلى مالطا وايطاليا وعلى دول أخرى في وثيقة تتطلب مصادقة بقية دول الاتحاد الأوربي عليها، وبينما تنشد هذه القمة الرباعية رغبة في زيادة عدد الدول الموافقة على هذا الاتفاق نجد على الجانب الأخر بقية الدول الأوروبية غير متحمسة لهذا الأمر أو متجاهلته غير أنه وفقاً لما صدر عن

القمة يتم توزيع المهاجرين الذين يتم إنقاذهم على الدول الأربعة المذكورة إلا أنه حينما يدب الخلاف فيما بينهم يضطر المهاجرون للانتظار في البحر.

الخاتمة

أولاً : النتائج

1- تأتي الخصائص الديمغرافية خاصة ما يتعلق بالزيادة الطبيعية والخصوبة في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية (ارتفاع عدد المواليد) وارتفاع معدل الخصوبة بدول جنوب المتوسط، والتي تمثل المصدر الأساسي لهذه الهجرة، وفي المقابل تشهد دول شمال المتوسط انحدارا بعدد المواليد وانخفاضا بمعدل الخصوبة، مما شكل منطقة جذب للمهاجرين نحو هذه الدول، بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية والسياسية والتي لا تقل أهمية عن العامل الديمغرافي.

2- للهجرة غير النظامية أثار سلبية على التركيبة السكانية والأوضاع الاقتصادية وخاصة التنموية بمجتمعات الدول المصدرة، وهي تزيد من تعميق مشاكلها على المدى الطويل. كما تبرز أثار هذه الظاهرة بدول العبور خاصة ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وانتشار الفساد والرشوة، أما عن تأثيرها على الدول المستقبلة فإن هذه الدول تُظهر انزعاجها على الرغم إنها هي من تحصد الآثار الإيجابية من خلال توفير الأيدي العاملة اللازمة لأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وكذلك الاستفادة من الهجرة في زيادة عدد سكانها، وتعويض الخلل في تركيبتها الديمغرافية التي تتميز بانخفاض حاد في الزيادة الطبيعية ومعدل الخصوبة.

3- يتعرض المهاجر غير النظامي منذ بداية رحلته بدول المصدر مروراً بدول العبور وصولاً إلى دول الهدف للاستغلال، والعديد من الانتهاكات، والمعاملة غير الإنسانية، كما أن الكثير منهم يفقدون حياتهم قبل الوصول إلى وجهتهم، ما جعل البحر المتوسط من أخطر الطرق في العالم (طريق الموت) كما وصفته المفوضية العليا لشئون للاجئين.

4- أدت ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر حوض المتوسط خلال العقدين الماضيين وإلى الآن إلى أعاد صياغة وتوجيه العلاقات الدولية، ولعبت دوراً محورياً من خلال ما فرضته من معطيات وتحديات أمام الحكومات بدول المنطقة، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات وأطلقت مبادرات الشراكة والتعاون والحوارات بين الدول بخصوص هذه الظاهرة، وما يرتبط بها، كما استغلتها بعض الدول[*] كورقة سياسية للتفاوض والضغط لتحقيق ما تطمح إليه من مصالح.

ثانياً : التوصيات

1- إنشاء لجنة دولية تضم أعضاء من الدول المصدرة والعبور والمستقبلة، بحيث يكون كل الأعضاء فاعلين فيها، وأساسيين، ليقوموا بالتشاور مع الخبراء والمنظمات الإقليمية والدولية لوضع الدراسات والاقتراحات اللازمة لمعالجة الظاهرة.

2- التعاون مع دول المصدر للهجرة وحثها على تحسين أوضاعها السياسية بوضع تشريعات ودساتير وقوانين تنظم العمل السياسي بهذه الدول، مما يتيح الفرصة للتداول السلمي على السلطة، ويحقق الاستقرار السياسي والأمني، ما عدا وذلك تعد كل محاولة للدعم الاقتصادي أو التنموي أو الاستثماري أو المساعدة المالية من جانب الدول المستقبلة غير مجدية من الناحية العملية لأنها ستضيع وتهدر في ظل الصراعات السياسية وغياب القانون.

3- يتحتم على الدول المصدرة للهجرة غير النظامية التنسيق فيما بينها لتظهر بموقف تفاوضي واحد ونظرة شمولية بخصوص التفاوض أو الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن أن تستغل قضية الهجرة كورقة ضغط على الدول المستقبلة للحصول منها على مكاسب اقتصادية أو حتى انتزاع مواقف سياسية في قضايا مختلفة.

1* بالإضافة لذلك استغلت هذه الظاهرة في الشئون الداخلية للدول الأوروبية بالحملات الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، باعتبار الهجرة غير النظامية كظاهرة تلاقي عدم قبول من بعض المجتمعات الأوروبية.

المراجع

- الكتب

رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، بدون رقم طبعة، الجزائر، دار هومه، 2016.

-الرسائل العلمية

1-العاقل، رقية، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

2- بركان، فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر، 2012.

3-سعاد، لعلى، الهجرة غير الشرعية وسبل وأليات مكافحتها في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة د. الطاهر مولاى – سعيدة، 2012.

4-عبد المالك، صايش، التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، .2006

5-فايزة، خوتو، البعد الآمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية (1995-2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.

6- فيلالي، فاطمة، الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2009 .

- الدوريات والملتقيات

1-بلقاسم، زايري،" السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،،العدد3 ، الجزائر،2009.

2- فوزي، صلاح الدين، الإطار العام لمكافحة الهجرة غير الشرعية، العدد 63، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جمهورية مصر العربية، 2017.

3- كولفيل، روبرت،" مهاجرون غير نظاميين ."مجلة اللاجئون، العدد148، سويسرا :جنيف، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2007.

4- ناجي، عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي" في ملتقى قسنطينة، 2008.

-المنظمات الدولية

1- المفوضية العليا لشئون للاجئين.

2-منظمة الهجرة الدولية.

- مواقع شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)

1- https://ar.m.wikipedia.org.
2- https://www.sasapost.com
3- https://www.sasapost.com
4- https://www.scientificamerican.com
5 - https://media.ifrc.org

مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

د. إمحمد على الحر

جامعة المرقب– ليبيا

المستخلص:

حقيقةً،،، لا نستطيع أن نلمس البعد الديني في العلاقات الدولية المعاصرة بصورة مباشرة وأساسية يمثلها نظام دولة ما في العلاقات المختلفة عبر سياساتها وتوجهاتها مع مختلف الدول، كما أننا لا نستطيع أيضاً القول إنه ليس للبعد الديني أثر في العلاقات الدولية رغم أنها تعتمد على المصالح والصراعات التي لا تأخذ بالبعد الديني، وما يمكننا قوله هو أن للدين دوراً، مع أنه قد يكون رئيسياً في بعض تفسيرات وتوجهات العلاقات الدولية، وذلك لأن دور الدين يختلف من فترة إلى أخرى؛ ولكنه ليس بمعدوم، وإنْ كان أثره ضعيفاً خلال فترات ومفصلي خلال أخرى، ويمكن النظر إلى الدين من خلال خاصية جغرافية، وذلك في كون الدين الإسلامي سائداً بصورة كبيرة في الشرق، والمسيحية سائدة في الغرب، كما أن حضور البوذية مازال يعبر عن مساحة كبيرة من دول آسيا، وفي المقابل نجد العلمانية واضحة وناجحة في الغرب بسبب التجربة التاريخية مع الكنيسة؛ فعلى مستوى المنظمات الإقليمية مثلاً نجد الاتحاد الأوروبي يمثل الدين المسيحي بمذاهبه المتعددة، وهو لا يعكس هذه الخاصية الموجودة في دولهِ المكونة له، كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة تجمع الدول الإسلامية، ورغم ضعف دورها فإنها تعكس أوضاع الدول الإسلامية التي تعد أنظمة غالبية دولها شبه علمانية.

أضحى الدين خلال العقود الماضية ذا أهمية متزايدة في دراسة تخصص العلاقات الدولية وفي ممارسة السياسة العالمية، وقد أدرك كل من العلماء والسياسيين أن الهويات والمشاعر الدينية ما تزال تتمتع بالأهمية القصوى في أكبر أجزاء العالم، ومن الواضح أننا

نشهد، منذ العام 1990، صعود الهوية الدينية كعامل قوي في السياسة العالمية والعلاقات الدولية.

لقد كانت الهوية والمشاعر والتضامن الدينية أكثر أهمية من الهويات والمشاعر والتضامن القومية لعدة قرون، وكانت الأسباب المحورية للصراعات السياسية والحروب، سواء داخل أو بين الدول، مثل (حرب الثلاثين عاماً، 1618–1648م) حتى معاهدة سلام ويستفاليا في العام 1648م، وقد أنهت هذه المعاهدة الحروب بين الروم الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا.

ومن حيث المبدأ، هناك في كثير من الحالات تداخل بين الهوية الدينية والهوية (العرقية/ القومية)، ولكن النزاعات والحروب من نوع تلك التي في أوروبا سابقا، تُفهم جيداً على أنها صراعات يخوضها القوميون، والتي يتم فيها تأطير الأمة على أسس الهوية الدينية، أكثر من كونها نزاعات دينية في حد ذاتها.

إن العامل الدّيني، أو الدين يعد من بين العوامل الأكثر استعمالا من طرف القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لتنفيذ سياساتها الخارجية باستعمال خطاب ديني وتطوير عدة أطروحات، كأطروحة صدام الحضارات (لصموئيل هنتنغتون)، ممّا يسمح لها في الكثير من الأحيان بالابتعاد عن الشرعية الدولية، وخاصة بما يسمّى بالحرب على الإرهاب.

بالمقابل فإنّ الاتحاد الأوروبي لا يتفق مع أمريكا فيما يخص عسكرة العلاقات الدولية، وإدارة الأزمات الدولية عن طريق القوّة، باستخدام الدين، خاصة وأنّ هذا الفعل يمس بالمصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي، ويلوح للعيان المحاولات الحثيثة لإضعاف الدين وشيطنته في النزاعات الدولية وتدعيم الثقافة العالمية، والتي تنطوي على أن الدين هو تخلف وجمود ولا إنسانية، وهذا ما أظهرته سياسة الاستشراق والاستعمار والتبشير والإنجيليين (اتباع الإنجيل

المتطرفين) وبخاصة اتجاه العقيدة الإسلامية وتصويرها بأنها منبع الإرهاب والتطرف والأصولية.

ورغم كل ذلك فإن الأثر واضح وجلي للظواهر الدينية في العالم، وخير دليل ما نراه الأن من أثر للدين الإسلامي في الانتخابات في أمريكا وأوروبا، وتسابق المرشحين على أصوات التيارات الدينية، ففي فرنسا تدعو جميع التيارات الإسلامية إلى التصويت لصالح ماكرون ضد ماريان لوبان، وذلك ليس لأن ماكرون أفضل أو أقرب للدين الإسلامي، ولكن يعد أفضل الموجود، ولما للوبان من تاريخ أسود ضد الدين الإسلامي.

المقدمة

يساعد تعريف الدين وتوضيح حدوده وتحليل عناصره، واستجلاء مقوماته وخصائصه، ودراسة منظماته وهيئاته وطوائفه على تفهم الوظائف التي تؤديها النظم الدينية، ومدى تغلغلها في الأوضاع السياسية، ومدى تأثرها بالأحوال الاقتصادية، ومدى تكيفها بالعوامل البيئية، وبيان أوجه النشاط الذى تقوم به المنظمات والهيئات الدينية في مختلف المجالات بالإضافة إلى وظيفتها الدينية الرئيسية.

والحقب التاريخية مليئة بالشواهد حول ما كان للفرق الدينية والمذهبية من دور فعال في الأحداث التاريخية الهامة وفي الاتجاهات الفكرية وتأثيرها على البيئة الدولية، بصرف النظر عن طبيعة النظرة لهذه التيارات والرؤى التي تقوم عليها، إذ أن فهم الدين يساعد على تفسير كثير من مظاهر التعاطف، ودراسة العلاقات بين الشعوب التي تقرب أو تباعد بينها العقيدة الدينية.

إلا أنه على الرغم ما للدين من أهمية وعلى الرغم من أن الدين سماوي منزل من الخالق، فإن الظاهرة الدينية ترتبط بتعريفه وتصطدم بالعديد من الصعوبات، التي تحول دون وضع تعريف جامع مانع لها، ومن بين هذه الصعوبات: التعددية الدينية والنابعة من وجود اتجاهات وتيارات متباينة من الديانات لا تكاد تجمعها وحدة عامة، هذا فضلا عن أن لكل دين

من الأديان فرق ومذاهب وملل وطوائف مختلفة، قد تصل في اختلافاتها وتفريعاتها إلى حد تبتعد معه عن المبادئ الرئيسة التي ترتكز عليها العقائد الدينية، كما أن النظم الدينية، شأنها شأن أي نظم اجتماعية، تشهد العديد من مظاهر التطور والتشعب والتفريع، وهذا التحول في الوضعية الدينية قد يبعدها عن أصلها في مضمونها وجوهرها، وكذلك معرفة ما هو موقع الظواهر الدينية في العلاقات الدولية وما مدى تأثيرها وتأثرها واندماجها في المنظومة الدولية.

ومن هذا المنطلق يطرح البحث التساؤل التالي كيف تؤثر الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية؟ وماهي ملامح المستقبل لهذه الظاهرة في تفاعلات النظام الدولي.؟ وبفرضية بحثية مفادها أن الظاهرة الدينة تؤثر في العلاقات الدولية، ومن خلال البعد الديني في مجال القيم الجماعية في العلاقات الدولية، وقد أصبحت فاعل مؤثر بقوة في العلاقات الدولية، وتأثيرها أضحى واضح وفي صعود مستمر.

وتم الاعتماد على المناهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، لتحديد العلاقة بين مختلف العناصر المركبة للقيم كالثقافة والحضارة والأخلاق، كما أن هناك ارتباط وثيق بين العولمة وبين بروز دور الدين كمؤثر في السياسات الدولية.

المحور الأول: معيار الظاهرة الدينية من خلال القيم في دراسة العلاقات الدولية

يمكن النظر إلى القيم على أنها أحكام معيارية تتضمن مُثلاً وأهدافًا ضابطة للوجود الاجتماعي فكرًا ونظمًا وممارسة، ولها صفة الضرورة والالتزام والعمومية.

وبهذا المعنى فإن القيم: هي أحكام معيارية معترف بها في الوجود الاجتماعي، وتتجسد في معياريتها– المثل والأهداف والغايات العليا– التي يسعى هذا الوجود إلى تحقيقها، ويبغي الوصول إليها، وهذا يفترض الرضا بها، والاقتناع بما تعد به من حقوق، وما تفضي به من واجبات[1].

1 مصطفى محمود منجود، القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي: رؤية مقارنة في إسهامَي الغزالي ومكيافيللي، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 19.

والقيم كأحكام مطلقة في ذاتها، ونسبية في التعامل معها، وبها، تضع مقاييس مستمدة من مصادر معترف بها في الوجود الاجتماعي، ومؤمن بما تحتويه، وبما تسعى إليه من صلاح، وإصلاح لهذا الوجود، وهذه المقاييس تتجه إلى تقويم كل ما له صلة بالوجود، وكل ما يعتمل فيه من أفكار، ونظم وحركات، وهذا يعني أن هذه المقاييس يمكن أن تتعدد وتتنوع، تبعًا للتعدد والتنوع في أبعاد هذا الوجود، وقد يكون ذلك أحد المبررات التي مهدت للحديث عن مصفوفات كثيرة للقيم، أخلاقية، وسياسية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية.

أولا: الأحكام المعيارية للقيم في مدارس العلاقات الدولية

هذا التقويم لا يمكن تحقيقه إلا بالإحساس العام بالحاجة إلى الأحكام المعيارية (القيم)، مثلاً وأهدافًا، والالتزام العام بما قد تفرضه وتقتضيه من أوامر ونواه، دون الخروج عليها وقد ارتبط تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، بدراسة وتحليل القيم، وتنازعت فكرة القيم وسط العلاقات الدولية، في الأدبيات الغربية، مدرستان:

الأولى: ترى أنه من العبث التمسك بقيم في عالم السياسة الدولية الذى لا يعرف إلا المصلحة، وأن تَمسّك دولة بالأخلاق يعني استسلامها في موقف ما للطرف الآخر الذي لن يتبع نفس قواعد السلوك، ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول؛ فالدول تحكمها أخلاقية تختلف عن أخلاقية الفرد في علاقاته الشخصية، ولا يجوز الخلط بين الأخلاقيتين لأن ذلك قد يؤدى إلى كارثة على الدولة، وفي حين أن الأخلاق في المطلق تُقوِّم العمل بمدى تلازمه مع القيم الأخلاقية، فإن الأخلاق السياسية تُقَوِّم العمل بنتائجه السياسية، ولا تتطابق القيم الأخلاقية العالمية مع قيم ومبادئ دولة معينة، فكل شيء نسبى ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصور قيمها ومبادئها وأعمالها وكأنها تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم[1].

1- ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص، 23-25.

الثانية: وترى أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع، بل ترشيده حتى لا ينغمس العاملون في المجال السياسي في الحسابات البراجماتية الوقتية، ويرون أن القيم تنفذ إلى قلب العلم عن طريق النظريات، بوصفها مبادئ جوهرية تُشكّل بناء الفكر النظري مُزوّدةً إياه بالمعنى والاتجاه[1].

ثانيا: المنظور المثالي للظاهرة الدينية في دراسة العلاقات الدولية

استناداً لرؤية هذه المدارس ظهر المنظور المثالي في دراسة العلاقات الدولية، ويستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيّرة في الطبيعة البشرية، بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متمشيا مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلا من الصراع، وعلى السلام بدلا من الحرب، وعلى العدالة بدلا من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلا من الكراهية والحقد والأنانية. كما يستمدون بناءهم الفكري من عدة روافد تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأميركي ولسون في بداية القرن العشرين.

واستلهاما لهذه القيم طرح عدد من مفكري المثالية رؤى أو نظريات عن الحرب والسلام، أو اتخذوا مواقف مناهضة للاستعمار أو للنظم العنصرية، أو غير ذلك من ظواهر العلاقات الدولية المختلفة، ولم يتردد عدد من الأساقفة وعلماء اللاهوت من التنديد بالاستعمار، وتفنيد الأسس التي يقوم عليها من منظور ديني. بل وذهبت بعض المجالس المالية الكنسية إلى حد تقديم مساعدات مادية ومعنوية لدعم حركات التحرر في أمريكا اللاتينية. وفي المقابل، برزت

1 - مرجع سبق ذكره ص 8.

رؤى ومواقف مماثلة مستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي أو اليهودية أو من التراث الثقافي والأخلاقي لديانات غير سماوية أو حتى لفلسفات إنسانية عامة[1].

إلا أن مقولات هذا المنظور تراجعت أمام هيمنة مقولات المنظور الواقعي على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن المتغيرات والتحولات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة مع عجز دارسي العلاقات الدولية عن التعامل مع هذه المتغيرات بأدواتهم ونظرياتهم التقليدية، دفعت إلى رد الاعتبار للتحليل القيمي، وهو ما مهد المناخ للاهتمام بالبعد الثقافي من أبعاد دراسة الظاهرة الدولية، كذلك فإن محاولات دراسة الثقافة في إطار العلاقات الدولية ركزت على أهمية تجدد الدراسة والبحث في النظرية القيمية لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطار واقع العلاقات الدولية، خاصة وأن المكون القيمي هو الأساس في تكوين المُركب الذي تتكون منه الثقافة، والاهتمام بالبعد الثقافي في إطار الرؤية الغربية، وهو لا يتأتى إلا من خلال الحديث عن القيم ودراستها، كنوع من التعبير عن الحضارة الغالبة، وتزكية النسق القيمي الغربي وتعميمه وعالميته، والبحث في المقابل عن تهميش الأنساق القيمية الأخرى أو افتراض عناصر مواجهة بين الحضارات وأنساقها القيمية.

وفي مواجهة هذه النزعة الغربية، خلصت دراسة أجرتها "اليونسكو"، إلى أن هناك عددا متزايدا من معتنقي ديانات العالم، يؤمنون بأنه على الرغم من اختلاف العقائد والمعتقدات إلا أن هناك اشتراكا في العديد من القيم والأخلاقيات لإيجاد قيم ومثل عالمية، لاسيما تلك التي تحكم المعاملات فيما بين البشر، وأن العلاقات بين الأديان تؤثر على المجتمع الدولي، فغالبا ما يستخدم الدين لتبرير المصالح الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية وإضفاء الشرعية عليها، ولكن الدين يمكن أن يكون له دور كبير في خلق ثقافة السلام التي تجعل من الممكن تفادي

1 سيف الدين عبد الفتاح، "مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام"، في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف وتحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص 44.

النزاعات والصراعات ونزع فتيل العنف وبناء هياكل وأطر أكثر عدالة وحرية، فالدين من شأنه التأكيد على الجوانب الأصلية والأساسية للكرامة الإنسانية، والانفتاح على الأخرين، وتحديد الأولويات الحقيقية في حياة الأفراد والشعوب.

وفي دراسة لمدخل القيم، كإطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، قدم د. سيف عبد الفتاح، رصداً لواقع القيم في دراسة العلاقات الدولية، وقام بالتمييز بين عدة اتجاهات:

الأول: الفصل بين العلم والقيم: ويقوم على أنه كلما كان العلم متحرراً من القيمة خالياً منها صار علماً، ويواكب المسيرة نحو علميته؛ وهذا التوجه تحركه جملة من القيم ضمن مضماره المعرفي ورؤاه المنهجية وموضوعاته البحثية.

الثاني: النظر للقيم كموضوع للعلوم الإنسانية والاجتماعية: ويرى أن القيم بالمعنى المادي قد تصلح لأن تكون مكوناً للظواهر القابلة للبحث، والتعامل مع تطوراتها، ولكنها بالمعني المعنوي، يستحيل الاستدلال عليها، أما المادي من القيم القابلة للدراسة والتعميم فهو الجدير بالاهتمام، وما هو غير قابل لذلك فليس من الأهمية بمكان.

الثالث: الفصل بين القيم والواقع: ويرى أن القيمة الوحيدة تكمن في الواقع المادي نفسه، فهو الذى يُكّون الظاهرة، وهو الذى يعد محركاً للتنظير، وهو المقياس للدراسة المنهجية والعلمية.

الرابع: محورية القيم: ويشمل هذا المستوى جملة الدراسات والبحوث التي جعلت من القيم أهم عناصر بحثها في سياق نماذج معرفية عربية وإسلامية.

وفي الوقت الذي حرص أنصاره على جعل القيم في المركز من اهتماماتهم، إلا أنه على مستوى الممارسة هذا الأمر يقود إلى تهميش القيم وعدم تفعيلها، نتيجة لأخطاء تنظيرية، يجب تعديلها لضبط دراسة القيم، ومن هذه الأخطاء: نسبية القيم، وإجرائية القيم، وافتراض الترادف بين أنساق القيم من جانب والأنساق الأيديولوجية من جانب آخر، وفي إطار تصاعد الاهتمام بالبعد القيمي في العلاقات الدولية، وبروز العديد من الأطروحات الغربية في هذا

الإطار، يرى الباحث أن إسهام المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية، قد يكون أكبر من غيره من المنظورات الفكرية، على اعتبار أن اهتمام الدارسين لهذا المنظور بالقيم ليس فقط نابعاً من منطلق رد الاعتبار للقيم أو عودة الاهتمام بها، كما هو الغالب في الرؤية الغربية، ولكن أيضاً لأن المنظور الإسلامي قيمي بالأساس، ومن ثم فإن دراساته وخطواته أكثر إسهاماً للدراسة النظرية للقيم في العلاقات الدولية[1].

المحور الثاني: الموقع الأيديولوجي للظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

تتعدد الاتجاهات بشأن مفهوم الأيديولوجية، ومن ذلك: إنها مجموعة القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها طرف ما، وإذا ما ارتبط مفهوم الأيديولوجية بعصر من العصور فإنه يعني النظرة التي يلقيها أهل ذلك العصر على الكون والمجتمع والفرد، والتي يندرج تحت قواعدها العامة كل تقرير أو حكم صدر في ذلك العصر، فأيديولوجية عصر من العصور هي الأفق الذهني الذي يحدده فكر إنسان ذلك العصر؛ وإذا اقترنت الأيديولوجية بمذهب سياسي، فإنها تسعى إلى توضيح الأسباب التي جعلت الفكر الإنساني في كل أدواره يرى طبقا لدعواه هو لا طبقا لذاتها هي.

ويقابل مفهوم الأيديولوجية في هذا الاستعمال مفهوم الحق، وعند القول بأن شخصا ما ينظر إلى الأشياء نظرة أيديولوجية، فإن ذلك يعني أنه يتخير الأشياء ويؤول الوقائع بكيفية تظهرها دائما مطابقة لما يعتقد أنه الحق، فالفكر الأيديولوجي يتعارض مع الفكر الموضوعي الذي يخضع للمحيط الخارجي فيتشبع بقوانينه.

أولا: توجهات الظاهرة الدينية من منطلق الأيديولوجيا:

في إطار هذه التوجهات، فإن الأيديولوجية تستخدم بمدلول سياسي لتعني النسق الفكري الشامل أيا كان اتجاهه، وأهم ما يميز هذا النسق الفكري أن مجاله هو الواقع، أي أنه يتضمن جانب الفكر وجانب العمل: بمعنى أنه يتضمن مجموعة الأفكار والبرامج التي يترجمها إلى

1- مرجع سبق ذكره ص 10 .

واقع عملي، فإذا تقبلها الشعب وآمن بأفكارها بحيث تصبح جزءا من حياته اليومية وبحيث يعيش بها ولها، أضحت عقيدة، فالعقيدة تتضمن الإيمان أو الاعتقاد ومجالها الشعب في مجموعه وليس النخبة أو الطليعة فيه[1].

ومن هنا فإن الأيديولوجية في تعريفها الواسع هي مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو أخرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة، سواء أكان هدفها المحافظة على نظام القوى السائد، أو تعديله، أو الإطاحة به؛ ولذا فإن الأيديولوجية تقدم تصورًا للنظام القائم، في صورة رؤية للعالم، وتقدم نموذجًا للمستقبل المنشود أو المجتمع (الأفضل أو الصالح)، وتصور كيف يمكن أن يتم التغيير فيه.

وهذا التعريف يتفق مع الاستخدام الاجتماعي العلمي للمفهوم، كما يلفت الانتباه لبعض أبرز خصائص ظاهرة الأيديولوجية، ويؤكد على أن تركيب مفهوم الأيديولوجية يرجع إلى كون المفهوم يتجاوز الحدود الفاصلة بين الفكر الوصفي والفكر المثالي القيمي، وبين النظرية السياسية والممارسة العملية، فالأيديولوجية تقوم بنوعين من التركيب أو التأليف: بين الفهم والالتزام، وبين الفكر والحركة. كما تتخطى الفاصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

فهي تزود الأفراد والجماعات بخريطة فكرية توضح كيف تدور التفاعلات، الداخلية أو الخارجية، وكذلك تزوِّدهم برؤية للحياة والعالم، وهذا الدور يقترن بنسق من القيم العقيدية والرؤى العلاجية التي بها يتم تقويم الترتيبات الاجتماعية القائمة وطبيعة المستقبل، والصورة المنشودة للمجتمع في المستقبل، والأيديولوجية، وفق هذه الرؤية، تقوم على ثلاثة عناصر، أولها: مجموعة متماسكة من "الأفكار" التي تتعلق بالحقيقة في ذاتها، كالمعتقدات التي تتصل بالحقيقة في ذاتها، أو بما هو حقيقي، وأيضا بما هو غير حقيقي، وثانيها، مجموعة متماسكة من "القيم" وهي أمور اعتبارية لها قيمتها وقدرها في ذاتها، ويسعى الناس إليها، والتي تربط

6 حمدي عبد الرحمن حسن، الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربة كينيا وتنزانيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1990.

تلك الأفكار وترتبط بها، وتبعا لهذا فإن الأيديولوجيا تعتبر مصطلحا سياسيا، وثالثها، يناصر العملي؛ أي أهداف يسعى الناس إليها، أو تكتيكات قد تكون مناسبة لهذه الأهداف، فالأيديولوجيا كمجموعة أو شبكة، من المعتقدات والقيم، ترتبط بالعمليات الذهنية الخاصة بالإدراك وتحصيل المعرفة[1].

وتتخذ العلاقة بين الدين والأيديولوجيا، عدة مستويات، من بينها:

1- القول بأن الدين هو أحد المفاهيم التي خضعت للتوظيف الأيديولوجي والسياسي، فالاستعمالات المختلفة للفظ الدين تكشف عما يختفى وراءها من أيديولوجيات ومصالح واتجاهات مختلفة، فهناك جماعات لها مصلحة في غموض اللغة، وهناك جماعات أخرى تتعمد استخدام الألفاظ ذات المدلولات والمحتويات الدعائية أو التي تدافع عن بعض الاتجاهات أو المصالح الخاصة.

2- القول بأن الدين "جزء"، والأيديولوجية "كل"، وأن البعد الأيديولوجي للدين يتمثل في الاتجاه الذي يهتم بالتحليل التاريخي والاجتماعي للدين كجزء من الأيديولوجيا أو من الميراث الثقافي والاجتماعي.

3- القول بأن الدين ظاهرة أيديولوجية: أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر لم ينفصل الدين كظاهرة أيديولوجية عن الهيئة الاجتماعية، ولم تبدأ بوادر هذا الانفصال بالظهور إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، بعد هيمنة الفكر المدني الحديث على شؤون الدولة والمجتمع، وانفصال الممارسة الدينية عن الممارسة المجتمعية والسياسية العامة، وهذا الانفصال أتاح للمفاهيم الدينية فرصة استجماع مضامينها المجردة عن الممارسة، وصياغتها صياغة متكاملة بمنأى عن الواقع الذي استلبته منها عملية تحديث الدولة والمجتمع والاقتصاد والحياة العقلية.

1- صمويل بى. هنتنجتون، الثقافات ودورها المؤثر في الثقافات وقيم التقدم، تأليف لورانس إي. هاريزون، وصمويل بى. هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص ص، 22-23.

4- الربط بين الأيديولوجية والدين، من حيث أنهما قد يتسببان في تعقيد النزاعات، ولكنهما لا يخلقانها، كما أن الأيديولوجية تشكل منظومة للقيم، ولكنها لا تدخل في كل تفاصيل الحياة، وعند الواقعيين فإن الأيديولوجية لا تهم كثيرا، فالصراع بين الدول هو صراع حول المصالح، وكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بصرف النظر عن الأيديولوجية، وصراع الحرب الباردة كان منفصلا عن الأيديولوجية فقد كان صراعا على القوة بدرجة رئيسة، فالدول تغير استراتيجيتها وأهدافها لكي تحقق مصالحها.

ثانيا: الظاهرة الدينية بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية:

ترتبط الثقافة بالدين ارتباطاً جذرياً، يتجسد في طبيعة المعرفة الدينية، فهذه المعرفة وإن تكن مستندة على الوحي، ومستمَدة في عناصرها الأساسية منه ومن الإيمان به، إلا أنها ليست الوحي نفسه، وسواء تم النظر إلى الدين بوصفه منزلاً من الذات الإلهية، أو كظاهرة تاريخية بشرية، فإنه لا يمكن سلبَ الخبرة الدينية بُعدَها الثقافي، فحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية هو ظاهرة موضوعية، لذلك فإن توسيع دائرة التعامل بين الدين والثقافة، مسألة يُمليها الواقع الموضوعي، وصولاً إلى التماس الحدود والأبعاد المشتركة بينهما، وكذلك الحدود والأبعاد التي تخص كلَّ واحد منهما.

وقد أثار "س. إليوت"، قضية مكانة المعتقدات الدينية في بنية الثقافة، في محاولته الكشف عن الصلة الجوهرية بين الثقافة، والدين، حيث يرى أن الدين والثقافة وجهان لشيء واحد، وهما شيئان مختلفان.. ولا يوجد دين يمكن فهمه فهماً كاملاً من خارجه، كما أن ثقافة أوروبا لا يمكن أن تبقى حية إذا اختفى الإيمان المسيحي اختفاءً تاماً، إذا ذهبت المسيحية فستذهب كل ثقافتها. ويضيف: يجب أن نعمل على تجنب خطأين متعاقبين، خطأ اعتبار الدين والثقافة شيئين منفصلين بينهما علاقة، وخطأ المطابقة بين الدين والثقافة.

ونظراً لأن الاهتمام بالثقافة وظاهرة الأديان قد جاء متأخراً في إطار حقل العلاقات الدولية عنه في غيرها من حقول العلوم الاجتماعية، فقد أثر ذلك على تناولهما في إطار هذا

الحقل، من ناحيتين: الأولى، تراكمية، حيث راكم "دارسو" العلاقات الدولية على إسهامات الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية، فلم ينشغلوا كثيراً بتقديم التعريفات النظرية والعلاقات المفاهيمية، والفروق فيما بين تلك المفاهيم وبعضها البعض، الثانية، انخراط العديد من الباحثين من العلوم الاجتماعية الأخرى في الإسهام بكتاباتهم حول الثقافة والدين في العلاقات الدولية، وخاصة حول نظريات التحليل، ومناهج وأساليب دراسة الثقافة والاديان، وغيرها من الموضوعات التي مثلت نقاطاً للاتصال بين العلاقات الدولية من جهة وبين غيرها من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية[1].

وفي إطار دراسات العلاقات الدولية برز الاهتمام بالبعدين الديني والثقافي، وهما ذلكم البعدين المتصلان بآثار اختلاف الثقافة والدين والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ولمعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية. ويمتد هذا التأثير على عدة مستويات، من حيث كونهما مؤثران في وضع أسس جديدة لتقسيم العالم، وتقديم محركات للتفاعلات الدولية، ومحدداً لنمطها ولحالة النظام الدولي وأدوات السياسة الخارجية، وموضوعاً من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وعنصراً تفسيرياً أو تبريرياً للتحالفات ومكوناً للقوة.

وقد شهدت أدبيات العلاقات الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة اهتماماً ببيان العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل البعض يتخذ من البعد الديني مفسراً ومحركاً لهذه العلاقات، وخاصة في ظل الارتباط الوثيق بين مفهوم الدين ومفهوم "العولمة"، الذي يشكل أحد أهم الأطروحات الفكرية التي تقوم عليها العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة[2].

1 - صحيفة الراي الأردنية: محاضرة للأستاذ وليد عبد الحي: بعنوان مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2006م. تاريخ الدخول للموقع 2022/4/16م https://alrai.com/article/32393
2 - المرجع نفسه.

هذا الارتباط يقوم على عدة مستويات، –أولها– مستوى العمليات الجارية على الصعيد الدولي. فالعولمة لا تتسبب فقط في خلق سوق عالمي موحد، وإنما تخلق مجالاً ثقافياً عبر قومي؛ تلعب فيه أدوات العولمة دوراً تأكلي للاختلافات الثقافية الموجودة على المستوى القومي، وفي الوقت الذى يتوالد فيه تنوع هائل من الكيانات الثقافية والاجتماعية الجديدة، فإن العولمة تعمل عل تجانس وتفتيت الثقافات في ذات الوقت، وهنا يتم الاهتمام بالآثار المباشرة وغير المباشرة للعولمة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والدينية على البعد الثقافي والديني.

وثانيها– مستوى محورية البعد الديني، إذا كانت العولمة بأبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والسياسية تستحق الاهتمام، فإن أهم أبعادها، هو الدين والثقافة، لأن الدين والثقافة هي المعيار الأهم للتمييز بين الهويات المختلفة، ومن ثم فإن أية عولمة هي، في جانب رئيس منها، هيمنة لرؤية معينة على الثقافات الأخرى[1].

المحور الثالث: استشراف لمستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

الدين استطاع أن يدخل إلى معترك السياسة مع نشأة الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا ومع تأسيس أحزاب إسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية.

أولا: الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

يمثل حضور الدين في السياسات الوطنية للدول، وفي العلاقات الدولية، أحد أهم العناصر التي يمكنها أن تساعد في فهم العديد من التحولات والاستراتيجيات المعتمدة من طرف الفاعلين الأساسيين على مستوى المشهد العالمي، بخاصة في سياق العولمة (كما سبق بيانه) التي أثرت بشكل لافت في المجتمعات، وفي أسلوب تعاملها مع المسائل الثقافية، والدينية، واللغوية، وكل ما يتصل بعناصر الهوية، الأمر الذي سمح للعديد من القوى الشعبوية في العالم بالعزف على أوتار المشاعر الدينية، وبتوظيف العقائد كأداة من أجل خدمة أجنداتها

1- مرجع سبق ذكره ص 15.

السياسية، ويشير الباحث السياسي (فرانسوا مابيل) إلى أن العنصر الديني بات دائم الحضور في المرحلة الراهنة، ويكفي أن نلاحظ ما يحدث من تطورات على مستوى الجائحة التي يعرفها العالم اليوم (coved19) فقد بعث الأمين العام للأمم المتحدة رسالة للسلطات الدينية في العالم من أجل المساهمة في مكافحة الوباء، بعد أن وجدت الحكومات نفسها في أمسّ الحاجة إلى مساعدة النخب الدينية من أجل تقييد الحريات العامة، وتنفيذ إجراءات الحجر الصحي، لاسيما في المجتمعات التي يمثل فيها الوعي الديني أداة رئيسية في عملية التأثير في سلوكيات الأفراد، وقناعاتهم.

ويمكننا أن نلاحظ أن حضور الدين في المعترك السياسي في الدول الغربية يختلف من دولة إلى أخرى، فإذا كانت فرنسا تتعامل بحذر شديد مع الدين انطلاقاً من تراثها العلماني الصارم الذي ترسّخ نتيجة لأسباب تاريخية تتعلق بالحروب الدينية، لاسيما وأنها تعتبر أن تدخل الدين في المجال السياسي العمومي يشكل مخاطر كبرى على مؤسسات الدولة الجمهورية؛ فإن التعامل مع الدين في دول شمال أوروبا، وأمريكا يتسم بسلاسة كبيرة، حيث تعمل هذه الدول على إدماج الفاعلين الدينيين على اختلاف انتماءاتهم في النسق الاجتماعي، وفي النقاشات التي يشهدها المجال العمومي لتحقيق توازن أكبر بين الأفراد داخل النسيج المجتمعي؛ وهناك دول في أوروبا الشرقية تعمل على توظيف الدين كجزء من قوتها الناعمة، كما هو الشأن مع روسيا التي تسعى إلى فرض زعامتها على أتباع الكنيسة الأرثوذوكسية في مناطق عدة من العالم وما نشاهده اليوم من تناغم بين الكرملين (بوتين) وعديد من الجماعات والمجتمعات الإسلامية لما قامت به السياسة الخارجية الروسية من دغدغة للمشاعر الدينية لها.

ومن مظاهر الحضور المتنامي للظاهرة الدينية في المجتمعات المعاصرة أنه لم يعد مقتصراً على الشرق الأوسط بقدر ما أصبح يمثل اتجاهاً عالمياً، فهناك مؤشرات على ذلك مثل امتدادات لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية بشكل خاص، وبروز ظاهرة الديمقراطيات

المسيحية التي تمكنت من احتلال مواقع متقدمة في هرم السلطة في الكثير من الدول الأوروبية المتقدمة، والارتفاع الملحوظ للقاعدة الاجتماعية للكاثوليكية، لاسيما في صفوف الشباب، وبرز هذا بوضوح في وفاة البابا السابق "يوحنا بولس الثاني" وخلافته من طرف البابا الحالي "بندكت السادس عشر"، وهو ما اعتُبر عودة قوية للدين في الحياة العامة للمجتمعات الأوروبية والغربية إجمالاً، وحتى الولايات المتحدة الأميركية للدين حضورٌ فيها عبر عقائد أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في المذهب البروتستانتي في الحزبين الرئيسيين "الجمهوري" و"الديمقراطي"، كما أن اليابان تعيش أشكالاً تجديدية للكونفوشيوسية والبوذية خوفاً من انتشار الأديان السماوية الإسلامية والمسيحية بها[1].

ثانيا : عودة الظاهرة الدينية إلى ساحات العلاقات الدولية

وقد عادت الظاهرة الدينية إلى ممارسة تأثيرها بشكل تدريجي في السياسات الداخلية للدول، وفي سياق العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، وشهدت حضوراً لافتاً في مرحلتي السبعينات والثمانيات من القرن نفسه، مع سقوط نظام الشاه في إيران، والاجتياح السوفييتي لأفغانستان، ومع توظيف المقاومة الكاثوليكية بقيادة القديس جان بول الثاني لمحاصرة المد الشيوعي؛ فضلاً عن الأزمة التي شهدتها دولة الرعاية في أوروبا، واتساع حركة تنقل الأشخاص، إضافة إلى انتشار الأفكار الثقافية، والدينية، التي كان من نتائجها عودة الظاهرة الدينية إلى التأثير بشكل لافت، لاسيما في سياق دخول المجتمعات كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، كما يقول (برتراند بادي). إلى جانب الدول الوطنية التي تراجع دورها في بعض المناطق مع ظهور (دول افتراضية) مثل تنظيم (داعش).

ولكن دخول العامل الديني للمعترك السياسي الدولي لا يحمل الدلالات نفسها في السياقين الغربي، والإسلامي. ففي اللحظة التي التزمت فيها الأحزاب المسيحية في أوروبا بالطابع المدني للدولة، ولم تعمل على احتكار المجال العمومي لمصلحتها نتيجة لاستيعابها

1- موقع صحيفة الاتحاد. مقالة للكاتب حميد المنصوري: بعنوان الدين في العلاقات الدولية: تاريخ النشر2008/9/7. تاريخ الدخول للموقع 8/ابريل/ 2022. سـ16:50.

لقيم الحداثة، وقبول رجال الدين فيها بحرية الضمير، والمعتقد؛ فإن الأحزاب الدينية في الشرق حاولت أن توظف حضورها السياسي من أجل الهيمنة على المجال العمومي، انطلاقاً من شعار (الإسلام دين ودولة وسيف وقرآن)، الذي يرفض الاعتراف بمبدأ الفصل بين السلطات، وبين الديني والدنيوي، الذي يؤكد عليه نسق الدولة الحديثة[1].

نخلص إلى أن أهم خاصية تميّز الحضور الديني في المرحلة الراهنة، تكمن في اعتماد الأنظمة الشعبوية في العالم على الدين من أجل تثبيت سلطتها، وهيمنتها على المجتمع، سواء في أمريكا مع إدارة ترامب وبايدن، والبرازيل مع بولسنارو، أو الهند مع مودي، وتركيا مع أردوغان؛ وبالتالي فإن التوظيف غير العقلاني للدين على المستوى الدولي يسهم في أحايين كثيرة في تأجيج صدام الحضارات، بدل ترسيخ قيم التسامح، وحوار الأديان[2]. ومن فعالية الدين في العلاقات الدولية ما تأتي به المؤسسات الخيرية والإنسانية من بعد ديني في تقديم المساعدات لفئات دينية خاصة ودخول التبشير ونشر الدين، ويكفي أيضاً أن تلك المؤسسات تحمل راية معبرة عن الدين مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وفي السياسات العامة للدول يأتي لنا الدين بوضوح كمظهر من المظاهر مثل حظر الحجاب في فرنسا، وجدلية الحجاب في تركيا ودخوله مؤخراً قصر الرئاسة التركية، فزعزع الهوية العلمانية التركية عبر حزب "العدالة والتنمية"، وفي إيران نلاحظ حضور كبير للدين والعقوبات الدينية كالرجم مثلاً. وإذا كانت هذه السياسات العامة للدول تحمل دلالاتٍ وأبعاداً دينيةً، فمن المسلَّم به أن ذلك من حق الدول، فبأي حق خرج لنا من يرفع راية باسم الحرية والديمقراطية والليبرالية من الدنمارك وهولندا وعبر شخصيات إعلامية وحكومية تسيء إلى الدين، وما تسيء في الحقيقة إلا لنفسها وعلاقاتها الدولية والتجارية والثقافية، فأي ليبرالية هذه؟ أليس الليبراليون من يقولون إن الدين يدعو للسلام، أما الواقعيون فهم من يرون الصراع في الدين والمذهب والإيديولوجيا؟

1- جريدة الراي اليوم مقالة للكاتب الحسين الزاوي بعنوان الدين في العلاقات الدولية موقع الخليج في يوم تاريخ الدخول الاثنين 3 رمضان 1443 هـ، 04 ابريل 2022

2- مرجع سبق دكره ص 20) تاريخ الدخول للموقع 8/ابريل/ 2022. سـ19:55 .

أخيراً إلى... الدين في السلام والحرب، إذ نرى في العلاقات الدولية النصر المصري في حرب أكتوبر، الذي برز بأنه نصر من الله، والذي ما إن أتت معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية حتى اغتيل الرئيس المصري أنور السادات باسم الدين، كما لحقه وباسم الدين أيضاً إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، لأنه كان يتجه إلى السلام مع الفلسطينيين، وهو ما يصطدم مع توجهات المتطرفين اليهود.

الدين وأثره وبُعده موجود في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والشعوب والدول، ويتخذ حضورُه درجات متفاوتة من فترة إلى أخرى، وإذا كانت القرون الوسطى قد شهدت الحروب الصليبية، فإن الخطر اليوم ليس في وجود الدين في الحياة الخاصة والعامة داخل الدول وفي علاقاتها الدولية، بل الخطر أن تَرفَع الخلافاتُ بين الجماعات والدول رايات الدين ويتدثّر كلٌّ بمذهبه[1].

الخاتمة

في إطار هذا الجدل، برزت إشكالية العلاقة بين البعد الديني (الثقافة والحضارة)، حيث يميز البعض بين الحضارة والثقافة، من حيث شمول مفهوم إحداهما على الآخر، فالبعض ينطلق من أنه لكل مجتمع حضارة، وأحد جوانب تلك الحضارة هو الجانب الثقافي، أي ما يتصل بالأفكار والمعارف والمشاعر، بمعنى أن مفهوم الحضارة هو الأشمل. بينما يري البعض الآخر، أن الحضارة هي جانب من جوانب الثقافة، أي أن الثقافة هي الأوسع، فلكل مجتمع ثقافته، وفي إطار هذه الاعتبارات، وحول جدلية العلاقة بين الدين والثقافة، وبينهما الحضارة، ومحورية دور كل منها في العلاقات الدولية، وفي إطار مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية فإنه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. في إطار العلاقات الدولية نستنتج أنه كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها هذه العلاقات، رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به، من مبادئ وأحكام ومعايير، تضبط

1- مرجع سبق ذكره ص20، تاريخ الدخول للموقع 2022/4/10 سـ13:30.

ممارساتها فكراً وسلوكاً، قولاً وفعلاً، وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ أو الأحكام والمعايير مستمدة من رسالات سماوية أو من رؤى فلسفية وأيديولوجية أو موروثات ثقافية أو تاريخية أو اجتماعية، أو توجهات شخصية؛ بينما يتمثل البعد الديني، في كيفية نقل هذه المعتقدات إلى الواقع الفعلي، ممثلاً في العمليات والقضايا التي تقوم عليها هذه العلاقات.

2. مما سلف نصل إلى أثبات فرضية البحث والتي تنص "تؤثر الظاهرة الدينية ومن خلال البعد الديني في مجال القيم الجماعية في العلاقات الدولية، وقد أصبحت فاعل مؤثر بقوة في العلاقات الدولية، وتأثيرها اضحى واضح وفي صعود مستمر" وخاصة ما هو واضح من استخدام للدين من قبل الدول الكبرى في سياساتها الخارجية، ولا ننسى التنويه لما يدور في كواليس العالم الغربي من نظرة بغضاء للأديان، وخاصة الدين الإسلامي، وتسويق بأن الدين تخلف وجمود وعدم إنسانية، وهذا ما أظهره المستشرقون والاستعمار وجماعات التبشير والإنجيليين وبخاصة اتجاه الدين الإسلامي وتصويره أنه منبع الإرهاب والتطرف والأصولية.

المراجع

الكتب:

1. س. إليوت، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة وتقديم شكري عياد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب،2001).
2. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام"، في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف وتحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
3. صمويل بي. هنتنجتون، الثقافات ودورها المؤثر في الثقافات وقيم التقدم، تأليف لورانس إي. هاريزون، وصمويل بي. هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005..
4. ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

تقارير ودوريات:

1. حمدي عبد الرحمن حسن، الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1990.
2. مصطفى محمود منجود، "القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي: رؤية مقارنة في إسهامَي الغزالي ومكيافيللي"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 19.

شبكة المعلومات الدولية:

1. جريدة الراي اليوم. مقالة للكاتب الحسين الزاوي: بعنوان الدين في العلاقات الدولية: موقع الخليج في يوم. تاريخ الدخول الاثنين 3 رمضان 1443 هـ، 4/ ابريل/ 2022 م
2. موقع صحيفة الاتحاد. مقالة للكاتب حميد المنصوري: بعنوان الدين في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2008/9/7. تاريخ الدخول للموقع 4/8/ 2022.
3. موقع صحيفة الراي الأردنية. محاضرة للأستاذ وليد عبد الحي: بعنوان مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2006م. تاريخ الدخول للموقع 2022/4/16م https://alrai.com/article/32393

دور البعد الديني والاقتصادي في بعث العلاقات التركية الإفريقية (بفترة حكومة العدالة والتنمية)

د. أمين إدريس البار

جامعة العربي التبسي الجزائر

المستخلص:

يلعب البعد الديني والاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في العلاقات الدولية، كما ولهما بالغ الأثر في صنع السياسات الخارجية للدول وكذلك توجهاتها، ولعل تركيا خير مثال على ذلك والتحول الجذري في توجهاتها وسياساتها الخارجية من الفترة الكمالية إلى فترة حكم العدالة والتنمية، الذي تلتصق به صفة الحزب ذو التوجه الإسلامي بالرغم من إنكار قادته لهذا التوجه في بداية حكم الحزب، إلا أن توجهات وسياسات الحزب الداخلية والخارجية تؤكد على ذلك، إلا أن تركيا اليوم تسعى جاهدة إلى إعادة بعث نفوذها وعلاقاتها مع الدائرة الإسلامية، كما تسعى جاهدة إلى بعث علاقاتها مع القارة السمراء ويعود ذلك لأهمية إفريقيا في الإستراتيجية التركية باعتبارها منطقة فتية خصبة ومفتوحة على الاستثمارات، ومجال لتنافس القوى العظمى.

Abstract:

The religious and economic dimension plays a very important role in international relations, as they have a great influence on the foreign policy-making of countries as well as their orientations. Perhaps Turkey is a good example of this . and the radical shift in its foreign orientations and policies from the Kemalist period to the period of justice and development, to which the characteristic of the party with The Islamic trend Although its leaders denied this trend at the beginning of the party's rule, the internal and external orientations and policies of the party confirm this. However, Turkey today is striving to re-establish its influence and relations with the Islamic circle, and it also

strives to revive its relations with the continent. Because of the importance of Africa in the Turkish strategy, as a fertile region, open to investment, and an area for great-power competition.

المقدمة

تجلى توجه الإستراتيجية التركية اتجاه إفريقيا منذ عام 1998، ومرّت هذه الإستراتيجية بعدّة مراحل مهمّة، توّجهها رؤية صانع القرار في أنقرة باعتبار إفريقيا عمقاً استراتيجيّاً للدولة التركية المحورية، بعد أن ظلت لعقود على الهامش كدولة طرفية نتيجة لتوجهات الدولة الكمالية والتوجه الغربي الذي اختاره لها أتاتورك، وقد جاءت عودة تركيا إلى إفريقيا متدرجة على مراحل لعل بدايتها الحقيقة كانت في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008 من خلال حضور تركيا للقمة الإفريقية الأولى، ثم تلتها فترة 2008–2011 والتي ميزها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى مقديشيو، وافتتاح تركيا العديد من السفارات في إفريقيا.

ثم تلتها زيارات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإفريقيا خلال العام 2016م، والتي جاءت بهدف تعميق الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا، ولتطوير العلاقات مع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS وهذه الزيارات سبقتها زيارة إفريقية أخرى غاية في الأهمية، فقد شملت كلاً من: (إثيوبيا، وجيبوتي، والصومال)، في سياق استراتيجية ممنهجة لتوسيع النفوذ التركي في إفريقيا بما يتجاوز ثنائية الاستثمار وإظهار طابعها الإسلامي المحبب للأفارقة.

وعليه توظف تركيا في عودتها الناعمة للقارة الإفريقية كل من العاملين أو البعدين الديني والاقتصادي، واللذان يعتبران أهم عاملين في العلاقات الدولية بالنظر إلى تأثيرهما على توجهات الدول وسياساتها الخارجية، وكذلك يتحكم هذان العاملان في العلاقات بين الدول.

وتنبثق أهمية القارة السمراء بالنسبة للاستراتيجية التركية، من كون هذه الأخيرة تعتبر إفريقيا مجالها الاستراتيجي بحكم علاقاتها التاريخية مع الشعوب الإفريقية، وكذلك باعتبارها مجالا حيويا لتنافس القوى الدولية العظمى التي أصبحت تركيا ترى نفسها من ضمنها،

وبالتالي لابد عليها أن تفرض وجودها في أي إقليم أو منطقة تنافس دولي، لفرض نفسها كقوة دولية منافسة، ومن جهة أخرى يحركها الدافع الاقتصادي لخلق مجال تعاوني وشراكات مع الدول الإفريقية وتوسيع السوق الإفريقية بالقارة السمراء.

المحور الأول: البعد الديني والاقتصادي في العلاقات الدولية.

أولاَ: البعد الديني في العلاقات الدولية:

كما هو معروف أن نهاية حقبة الثمانينات من القرن الماضي كانت نقطة تحول هامة، وشكلت مرحلة تغيرات بنيوية وعميقة وظهوراً متزايداً لمفاهيم وعوامل أولية جديدة لفهم السياسة والعلاقات الدولية، والتي كان الدين أولها وأكثرها بروزاَ، باعتباره كان العامل الأساسي والمحرك للكثير من الصراعات والحروب قبل نهاية الحرب الباردة، وكما أنه يعتبر عامل أساسي في تشكيل السياسات الخارجية للدول خاصة الكبرى منها، وحتى السياسات الداخلية، وأدى إلى تزايد أهمية هذا العامل وتصاعده تزايد الحركات الدينية ونشاطها وتأثيرها على السياسة الدولية.

مصطلح الدين (religion) من المصطلحات الجدلية وصعبة التعريف عند علماء الاجتماع وباحثي الأديان المقارنة، ومحاولة إيجاد مقاربة شاملة لضبط المصطلح تواجه بصعوبة كبيرة نظراَ لاختلاف وتعدد المنظورات والأديان والتعريفات[1]. ويرى ريجيس دوبرية أن كلمة دين ليس ذات مدلول ثابت واحد، يتغير معناها حسب الثقافات واللغات، فكلمة دين عند الهندوس Dhraima تعني الطريق، بينما عند الإغريق Religo تعني النوع، أما في اللغة العبرية فالدين دان ينصرف إلى الحقوق الإلهية[2].

أما في اللغة العربية فهو مشتق من الفعل الثلاثي "دان" وهو تارة يتعدى بنفسه وتارة باللام، وأخرى بالباء، فيختلف المعنى باختلاف ما يتعدى به، فإذا تعدى بنفسه يكون (دانه)

1 janathan fox and Shmuel sandler. Bringing religion into international relation .New York. palgrave macmillan. 2004 .p2

2 ريجيس دوبرية، المشتركات البشرية بديلا عن الدين، تقديم هبة رؤوف عزت، 2005، نقلا عن : http: www.islamonline.com، تاريخ التصفح (2020/10/11)

بمعنى حاسبه وجازاه، وإذا تعدى باللام يكون (دان له) بمعنى خضع له وأطاعه، وإذا تعدى بالباء يكون (دان به) بمعنى اتخذه دينا ومذهبا[1]. وعليه فإن مصطلح الدين يعبر عن علاقة بين طرفين، أحدهما له سلطان وملك، والآخر عليه الطاعة والإتباع والولاء.

وبالحديث عن أثر العامل أو البعد الديني في العلاقات الدولية، فقد كان الدين منذ الأزمنة الماضية ومازال أحد أهم العوامل التي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات والدول، فقد قام عرب الحجاز في القرون الوسطى بمهاجمة دولتي الروم والفرس، بدافع نشر العقيدة الدينية (الإسلام)، وشنت أوروبا الغربية الكاثوليكية الحرب الصليبية على ديار الإسلام والمسلمين واليهود هناك، واحتل العثمانيون الأتراك شرق أوروبا وبعضاً من جنوبها من أجل نشر الإسلام هناك[2]. والكثير من الحروب والصراعات عبر التاريخ كان محركها العامل الديني. وقد شهدت أواخر القرن العشرين انبعاثا دينياً في أنحاء العالم، هذا الانبعاث تضمن اتساع الوعي الديني، وبروز الحركات الأصولية وأدى ذلك إلى تقوية الاختلافات بين الأديان[3].

ويمكن القول أن للعوامل الدينية تأثيراً على مستوى حياة الأفراد والمجتمعات وسلوكياتها، وهو ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمية على سلوكيات صانع القرار والقوى والنخب الحاكمة، في صياغتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية[4].

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن العامل أو البعد الديني هو متغير في غاية الأهمية من حيث تأثيره على توجهات الدول في صياغة سياساتها الخارجية أو اختيار بدائلها، نظراً لأهمية هذا العامل عند الأفراد والمجتمعات، وهذا ما نلمسه واضحاً مثلا في توجهات تركيا الأتاتوركية، وتركيا الحديثة أو تركيا العدالة والتنمية حيث أن توجهات الأخيرة أخذت منحى مختلفاً تماماً لما كانت عليه في عهد كمال أتاتورك.

1 موسوعة الملل والأديان، نقلا عن : http :www .dorar.net/enc/adyan/5,20108/8/2008 تاريخ التصفح (2020/11/09)
2 فراس سواح، "دين الإنسان" بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، ط4، (سوريا: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2002) ص، 25.
3 فراس سواح، مرجع سابق، ص 26.
4 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985) ص، 179.

ثانياَ: البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية.

يمكن رصد أهمية وتأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، من حيث الجوانب النظرية والعملية، فنظرياً تطرح بعض الرؤى النظرية دوره في تحليل العلاقات الدولية حيث يشكل العامل الاقتصادي حجر الزاوية بالنسبة للاتجاه الماركسي التقليدي والجديد، فأولى دول العالم تأثيراً في الساحة الدولية هي تلك الدول التي تستحوذ على أقوي مستوى اقتصادي تاريخياً، واحتل العامل الاقتصادي مكانة متميزة في تفسير بروز ظاهرة الاستعمار والمستعمرات الجديدة لدى الاتجاه الماركسي، نظراً لسعي الدول الأوربية الرأسمالية توسيع الأسواق والبحث عن الموارد الأولية[1].

ويعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية، وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها، فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة، لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد السواء.[2]

أن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السالم وفي الحرب، ذلك إنها تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية ناجحة، كما إنها أساس من صناعات التسليح ويعتمد عليها كثيرا أثناء الحرب.[3]

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العالقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة، فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العالقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى

1 الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، "العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية " نقلا عن : https://www.politics-dz.com تاريخ التصفح (2020/11/10)
2 هايل عبد الله طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن: 2010) ص، 18.
3 جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان لقصيبي تهامة، ط2 (جدة : 1984) ص، 103.

الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول[1].

المحور الثاني: البعد الديني والاقتصادي في السياسة الخارجية التركية.

أولاَ: البعد الديني في السياسة الخارجية التركية:

يحاول القادة الأتراك توظيف واستغلال البعد الديني في الترويج للسياسة الخارجية التركية خاصة في الأقاليم التي يوجد تقارب هوياتي بينهما وبين تركيا، معتمدين في ذلك على النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي والديني والقيمي هي أهم محددات السياسة الخارجية.

ويرى العثمانيون الجدد بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تركيا يمكن أن تكون المركز في النظام الفرعي الإقليمي ثم في النظام الدولي، وذلك من خلال تبني رؤية واسعة للسياسة الخارجية، والتي تتطلب استحضار إرث القوى العظمى العثماني، وإعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية والقومية، مع الاعتماد على القوة الناعمة سياسياَ واقتصاديا في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية[2].

وتقدم تركيا نفسها كنموذج للتوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذورها التاريخية والدينية في إطار مقبول دولياَ وإقليمياَ[3] وفي الحقيقة أصبح النموذج التركي مثار الإعجاب بالنسبة للدول النامية لما حققه في فترة وجيزة سواء على مستوى الداخل والحياة السياسية والاجتماعية، وانسجام بين فئات المجتمع بعد أزمة الهوية التي عانها الأتراك لفترات طويلة، أو على الصعيد الاقتصادي وما حققته من نمو.

---

1 هايل عبد الله طشطوش، مرجع سابق، ص، 19.
Yucel Bodaglioglu , « Modernity ,Identity , and Turkey ‘s foreign policy », Insight Turkey , (Vol.10 ,No.1,2008) ,p.70.

2 Yucel Bodaglioglu , « Modernity ,Identity , and Turkey ‘s foreign policy », Insight Turkey , (Vol.10 ,No.1,2008) ,p.70

3 مصطفى اللباد، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر، من كتاب تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص .218

ويأتي هذا تحديداً مع تغير هوية النخب الحاكمة بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002 فهذا الحزب يمثل الإسلام المعتدل الذي غير صورة تركيا من دولة الهامش أو دولة الجسر إلى دولة المحور والمركز في محيطها، وتحاول تركيا في تحقيق هذه المكانة أهم مقوماتها من موروث تاريخي وحضاري.

وقد صرح رجب طيب أردوغان أن بلاده أصبحت نموذجاً للدول الإسلامية منذ أن زاوجت بين المعطيين الديني والسياسي، في قوله :"تركيا نموذج لمنطقة الشرق الأوسط، فهي بلد تعايش فيه الثقافة الإسلامية والثقافة الديمقراطية بسلام، ومن الطبيعي أن تبرز الهوية الإسلامية بشكل طاغ، وأن تبرز كهوية بديلة، وعلينا أن نؤمن بذلك، ليس فقط بالنسبة للشرق الأوسط وإنما أيضاً بالنسبة إلى القوقاز وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا"[1].

وقد عرفت السياسة الخارجية التركية في الفترة التي عرفت بالهوية العثمانية الجديدة، وتحديدا مع حزب العدالة والتنمية الذي خلق نوع من التوليف الهوياتي الإسلامي والعلماني، وقد انعكست هذه الهوية في سياسة خارجية استباقية مرتبطة بالصفات الثقافية والسياسية والجغرافية لتركيا ومسؤوليتها التاريخية اتجاه المناطق التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية.

ثانياَ: البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية:

يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية التركية، حيث تسعى تركيا إلى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع كل الأقاليم من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، وذلك من خلال توظيفها أيضاً لمقومات هويتها الوطنية التوظيف الأمثل لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وساعدها في ذلك وضعها الجغرافي المتميز في جزيرة العالم الأفرواوراسي.

1 عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 161.

لم تستخدم تركيا القوة الناعمة كخطاب فحسب، بل اتبعت أيضا سياسة القوة الناعمة مع استراتيجيات أخرى، ضمن هذا الإطار استعملت الأداتين الاقتصادية والثقافية[1].

ويتعلق الأمر بالتغير والتطور الواضح في السياسة الخارجية التركية مع صعود حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، الذي اتبع خريطة الطريق التي وضعها أحمد داوود أوغلو المعروفة "بالعمق الاستراتيجي"، التي تتطلب إلى جانب المكانة الإقليمية[2] والدولية وبناء الثقة ... الموارد المادية، ويتطلب ذلك بدوره تفاعلات اقتصادية وتبادلات تجارية واستثمارات واسعة وشراكة مع الدول الأخرى.

المحور الثالث: توظيف البعد الديني والاقتصادي لتوطيد العلاقات التركية – الإفريقية (في عهد حكومة العدالة والتنمية).

تسعى تركيا جاهدت لتوطيد علاقاتها مع القارة السمراء موظفة في ذلك عدة عوامل وأبعاد، ويرى المسئولون الأتراك أن إفريقيا مجال حيوي واستراتيجي بالنسبة لتركيا، حيث صرح السفير التركي أحمد قواس لوكالة الأناضول خلال زيارة العاصمة السنغالية داكار، أن المواطنين الأتراك في أفريقيا ينظرون بإيجابية إلى سياسة الانفتاح التي تنتهجها أنقرة تجاه القارة السمراء، خلال السنوات الأخيرة. وأضاف أن نظرة المواطن التركي تجاه القارة الإفريقية شهدت تغييرًا ملحوظًا، في الفترة الأخيرة، ويريد الأتراك المقيمون في أفريقيا مزيدًا من التطور في العلاقات التركية– الإفريقية[3]. وأوضح أن الروابط المشتركة بين البلدين تساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات المشتركة، فإفريقيا هي أكثر المناطق التي تُسطر فيها السياسة الخارجية التركية نجاحات ملحوظة، مما يثير فضول الدوائر الدولية.

1 Muharrem EKSI. Mehmet Seyfettin EROL , « the Rise and fall of Turkish soft power and public diplomacy » , journal of gazi acadimic view , (Vol.11,Issue 23 , Winter 2018) ,p .9, availabel at : http://bit.ly/2nf5uwd

2 عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 101.

3 علاء الدين دوغرو، تركيا وايجابية الانفتاح على إفريقيا (مقابلة : السفير التركي، أحمد قواس)، شبكة مواقع الأناضول، نقلا عن : https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/20).

ولفت إلى أن تركيا تمتلك سفارات في 42 من أصل 54 دولة إفريقية، وهذا يعني قدرة أنقرة على التفاعل بشكل مباشر مع أكثر من 90 بالمئة من سكان القارة، و35 دولة إفريقية تمتلك سفارات في العاصمة التركية أنقرة، وهذا يعني أن التطور الدبلوماسي يشمل الجانبين، إضافة إلى أن أنشطة المنظمات غير الحكومية التركية في جميع أنحاء أفريقيا، وكذلك السفارات، بدأت تأخذ شكلًا إيجابيًا جدًا[1].

لقد زار أردوغان مقديشيو للمرة الأولى في عام 2011 في فترة مجاعة مهلكة، فكان القائد الغير الإفريقي الأول الذي يزور منذ عقدين من الزمن العاصمة الصومالية التي مزقتها الحرب، وما بدأ بمبادرة إنسانية تطور ليصبح سياسة أشمل، وقدمت أنقرة مساعدات مالية ومشاريع تنموية وفتحت المدارس وانخرطت بدور ريادي في وضع أجندة بناء الدولة، بما في ذلك افتتاح منشأة عسكرية ضخمة لتدريب الجنود الحكوميين الصوماليين[2]. وقد لاقت مقاربة أنقرة في الصومال، التي يتضمنها استعطاف أردوغان للتضامن الإسلامي وحضور فعلي على أرض الواقع مقارنة بالجهات المانحة التقليدية، استحسان وثناء الكثير من الصوماليين. وقد زار أردوغان ساحل العاج في فبراير 2016، وعبر عن رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الثنائية مع ساحل العاج، كما زار في الجولة نفسها غانا. ويمثل الانخراط التركي في الصومال النمو الأضخم لسياسة "الانفتاح على إفريقيا" الطموحة التي أطلقتها أنقرة في العام 2005، وهدفت إلى تعزيز الحضور الدبلوماسي والتجاري التركي في أرجاء القارة.

ففي عام 2005 كشفت تركيا الغطاء عن "خطة أفريقيا"، ومن حينها شهدت العلاقات بين أنقرة والعديد من العواصم الأفريقية قفزات نوعية، وانعكس ذلك إيجابيا على حجم التبادل التجاري بين الطرفين فانتقل من نحو ثلاثة مليارات دولار سنويا إلى 25 مليار دولار عام

1 علاء الدين دوغرو، مرجع سابق.
2 زاش فرتين، تركيا والوضع الجديد في إفريقيا : مخططات عثمانية أم مخاوف غير مبررة، نقلا عن :
تركيا وإفريقيا ... علاقات اقتصادية واعدة، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/13، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/12)

2015. وفي أغسطس/آب 2008، احتضنت إسطنبول قمة تركيا/أفريقيا بمشاركة 49 دولة أفريقية وممثلي 11 منظمة إقليمية ودولية من ضمنها الاتحاد الأفريقي، وتعزز فيها التعاون بين الجانبين في شتى المجالات، ونجحت في تعزيز تلك العلاقات خاصة بعدما أصبحت تركيا "شريكا إستراتيجياً" للاتحاد الأفريقي[1].

وأسفرت تلك القمم عن اعتماد وثيقتين مهمتين هما "إعلان إسطنبول للتعاون التركي الأفريقي : التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك"، و"إطار التعاون للشراكة التركية الأفريقية"، وهما وثيقتان حددتا معالم توطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية بين الجانبين[2]. وقد زار أردوغان ساحل العاج في فبراير 2016، وعبر عن رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الثنائية مع ساحل العاج، كما زار في الجولة نفسها غانا. كما سعى أردوغان جاهداً في أوائل 2017 لتوطيد العلاقات بين البلدين باعتبار السودان دولة ذات أكثرية مسلمة في القرن الإفريقي، ولها تاريخ من النفوذ العثماني.

وتحاول تركيا أن ترسخ قوتها الناعمة في إفريقيا من خلال بناء المدارس والمساجد وترميم الآثار حيث رممت تركيا على سبيل المثال مؤخرًا قبر النجاشي وعددًا من قبور الصحابة في إثيوبيا، وقد قال الرئيس التركي في زيارته لشرق إفريقيا: "إن البعض جاء لإفريقيا من أجل الذهب لكن تركيا أتت لإفريقيا لكي تضمد الجراح"[3] وبسبب الاهتمام التركي الكبير بأفريقيا، ارتفعت صادرات تركيا إلى أفريقيا بنسبة كبيرة جدا، وتتمثل الصادرات التركية مواد منها الحديد والصلب والوقود المعدني ومواد التشحيم، والملابس الجاهزة، علما بأن الشركات التركية لديها مساهمات بارزة في بناء مؤسسات رسمية واجتماعية واقتصادية في أفريقيا. وقد

1 تركيا وإفريقيا ... علاقات اقتصادية واعدة، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/13، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/12)

2 المرجع نفسه.

3 Solmaz, Mehmet, Erdogan We cannot remain silent on Afrika, Daily Sabah, 27 jan 2015. In:
http://www.dailysabah.com/politics/2015/01/27/erdogan-we-cannot-remain-silent-on-africa

وصل حجم التبادلات التجارية بين الجانبين عام 2013 إلى نحو 23.4 مليار دولار، وقارب 25 مليار دولار عام 2015.

وإلى جانب الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية، قدمت أنقرة مساعدات في مجالات الصحة والأعمال الخيرية إلى عدد من الدول الأفريقية. وساهمت أنقرة عام 2013 بنحو 781 مليون دولار في مشاريع الإغاثة الرسمية ببعض الدول الأفريقية، وافتتحت رئاسة إدارة التعاون والتنسيق التركية مكاتب لها بدول القارة، ولديها مشاريع شملت أكثر من 37 دولة[1].

وفي إطار توطيد العلاقات بين الطرفين قامت مدينة إسطنبول بتنظيم ملتقى اقتصادي بين إفريقيا وتركيا في شهر تشرين الثاني العام 2016، جمع رجال الأعمال وكبار الشخصيات الاقتصادية الإفريقية والتركية. وقام مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي بإنشاء مجالس عمل مع 35 دولة افريقية لتطوير العلاقات التجارية بين الطرفين. وفي مدينة أنطاليا تم عقد اجتماع لوزراء زراعة دول الاتحاد الإفريقي مع نظيرهم التركي في شهر نيسان العام 2017.

وبمبادرة من جمعية "رجال الأعمال الأفروتركية" في أيلول العام 2016 عقدت في إسطنبول "القمة العالمية التركية–الإفريقية" شاركت فيها 48 دولة افريقية وأكثر من 5000 من رجال الأعمال الأتراك والأفارقة.

وبدعوة من الرئيس التركي أطلق الهلال الأحمر التركي حملة "فلتكن أنت الأمل" في العام 2017 من أجل جمع التبرعات لدول شرق إفريقيا. وفي نفس العام أيضاً تم تنظيم مؤتمر "الصحة في إفريقيا" حضره وزراء صحة الاتحاد الإفريقي والعديد من المؤسسات الصحية التركية والإفريقية، بهدف بحث المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي الإفريقي والعمل على إيجاد حلول لها، وتقديم المساعدات والتجهيزات التركية.

1 تركيا وإفريقيا ... علاقات اقتصادية واعدة، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/13 تاريخ تصفح الموقع (2020/11/15).

في شهر أيلول العام 2017 بدأ العمل في مركز التدريب العسكري الذي أنشأته تركيا في مقديشو العاصمة الصومالية، وذلك بهدف تدريب الجنود الذين سوف يبنى منهم الجيش الوطني الصومالي. وقام الرئيس التركي بزيارة تاريخية إلى جمهورية الجزائر في شهر شباط العام 2018، وشملت الجولة كلاً من موريتانيا والسنغال ومالي[1]. وعليه فقد اعتمدت تركيا في عملية إعادة بعث وإحياء العلاقات التركية – الإفريقية على بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والحضاري الديني، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد.

المحور الرابع: مكانة إفريقيا ضمن الإستراتيجية التركية ومستقبل العلاقات بين الطرفين.

تكمن دوافع التوجه التركي نحو إفريقيا في أهمية المنطقة الإستراتيجية وكذلك أهميتها البالغة بالنسبة للاستراتيجية التركية ويمكن إجمال هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

1. تضم إفريقيا 54 دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، إضافة لكونها غنية بالموارد والثروات.
2. هي القارة الأكثر شبابًا من حيث أعمار السكان، حيث أن 70% من السكان تحت عمر 25، فيما يبلغ متوسط الأعمار في إفريقيا 18 ويرتبط هذا مباشرة بموضوع القوى العاملة والأسواق.
3. تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نموًّا، حيث تقع 10 دول إفريقية ضمن لائحة الدول 64 الأسرع نموًّا في العالم لسنة 2014/2013.

1 حسن العاصي، "تركيا – افريقيا : شراكة استراتيجية أم مناورة تكتيكية"، مارس 2018، نقلا عن : https://www.z-dz.com، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/18)

2 محمود سمير الرنتيسي، "الدور التركي في شرق إفريقيا : الدوافع والمكاسب "، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2015، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201531585843487857.html تاريخ تصفح الموقع (2020/11/13)

وتأتي منطقة شرق إفريقيا ثانيةً بعد غرب إفريقيا من حيث سرعة نمو الاقتصاد، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فقد جذبت القارة الإفريقية استثمارات أجنبية ضخمة، ويتوقع أن يزيد حجم هذه الاستثمارات في السنوات القادمة.

أما من ناحية الأهمية الإستراتيجية لموقع القارة فهي[1]:

1. تطل على ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية مثل خليج عدن ومضيق باب المندب، وتتحكم بالدخول إلى البحر الأحمر.
2. ترتبط المنطقة بمصالح كل القوى الدولية بسبب قربها من منابع الطاقة في المنطقة وممرات نقلها.
3. هناك تنافس بين القوى الإقليمية والعالمية على التحكم في الجزر التابعة لدول القرن الإفريقي.
4. تعتبر منطقة القرن الإفريقي منبعًا لنهر النيل، وهذا له انعكاسات أمنية وتنموية.
5. تحتل المنطقة أهمية كبيرة في مقاربات الأمن القومي لكل دول المنطقة.
6. توجد أهمية اقتصادية متزايدة فيها فيما يتعلق بالأسواق والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية.
7. يُتوقع أن يتم اكتشاف حقول للغاز الطبيعي قبالة سواحل المنطقة.

وقد حرص الجانب التركي على بعض القضايا الرئيسية وعلى تطويرها في إطار علاقته مع دول القارة الإفريقية، وذلك إدراكاً من الجانب التركي لأهمية الوزن النسبي للقارة الإفريقية في التأثير على النظامين الإقليمي والعالمي، وضرورة تعزيز التوافق في الرؤى والتوجهات السياسية المتبادلة حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتعتبر المساهمة التركية في مجال الحفاظ على السلم والأمن أحد محاور المكون السياسي لخطة عمل "الانفتاح على إفريقيا" والمتعلق بالمساعدات الإنسانية وحفظ السلم في

1 الخولاني، علي حسن، "تحديد وأهمية منطقة القرن الإفريقي"، موقع التغيير، يناير/كانون الثاني 2015 نقلا عن : http://www.al-tagheer.com/art30564.html تاريخ تصفح الموقع (2020/11/19)

إفريقيا، حيث ساهمت تركيا بقوة في بعثات حفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، وذلك لأجل تعزيز تنمية السلم والاستقرار السياسي في القارة الإفريقية، حيث قدمت تركيا الدعم المالي والبشري في نحو تسعة عمليات لحفظ السلم في القارة وذلك منذ عام 2008[1].

ومن العوامل التي تجعل أيضاَ إفريقيا ذات أهمية قصوى بالنسبة لأنقرة في كون القيادة التركية تحرص على ألا يفوتها التنافس الدولي الإقليمي على التغلغل والنفوذ في القارة الإفريقية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى على صعيد العلاقات الدولية، في خضم سعيٍ محمومٍ بين قوى آسيوية ولاتينية صاعدة، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل، إضافة إلى الدول الأوروبية (المستعمر السابق لدول القارة) والولايات المتحدة الأمريكية (ذات النفوذ التقليدي في إفريقيا) للاستفادة من الخيرات الوفيرة في القارة، هذا إلى جانب كلٍّ من إيران وإسرائيل على الصعيد الشرق أوسطي.

ويبدو أن القيادة التركية قد حسمت أمرها لمنافسة الكبار على الصعيد الاستراتيجي في القارة الإفريقية، فجاء قرار تدشين القاعدة العسكرية التركية في الصومال، في سياق حروب القواعد العسكرية في القرن الإفريقي ذي الأهمية الإستراتيجية الكبرى، حيث تمتلك: (الولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان، والصين) قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي.

وفي هذا السياق تسعى تركيا لتسويق تمدّدها في القارة السمراء بعيداً عن منطلقات القوى الدولية الأخرى، والتي انتقدها أردوغان من طرفٍ خفي، خلال زيارته إلى شرق إفريقيا في يونيو 2016م، بقوله: إنّ تركيا تولي اهتماماً كبيراً بالقارة الإفريقية، وسياستها تجاهها لا تشبه أي سياسات أخرى، وهي على ثقةٍ أن النصف الثاني من القرن الحالي سيكون عصر إفريقيا

1 Chigozie Enwere , « The Dimensions and challenge of Turkey- Africa , political Relations : A Historical Analytical Inquiry « Turkish journal of politics (Vol .5 , No -1 , summer.2014) p.70.

الحقيقي، محفّزاً زعماء القارة للانفتاح على تركيا بقوله: "إنه على إفريقيا أن تختار شركاءها بعناية، في مسيرة كفاحها لإثبات نفسها"[1].

ومن هذا المنطلق يتوقع للعلاقات التركية – الإفريقية إنها ستشهد ازدهاراً كبيرا في السنوات القليلة المقبلة، إذا ما سارت الشراكة والتعاون بين الطرفين بنفس الوتيرة الحالية، وإذا استطاعت تركيا أن تكسب الثقة الكاملة للشعوب الإفريقية وتخليصها وتحريرها من تبعيتها للقوى الاستعمارية.

الخاتمة:

ما يمكن أنه نقوله هو أن العلاقات التركية –الإفريقية تعد علاقات تاريخية متجذرة، تعود إلى عهد الامبراطورية العثمانية، أثناء تواجدها في أقاليم إفريقيا شمال الصحراء، وقد مرت هذه العلاقات بمراحل من الازدهار والتراجع خاصة في فترة الدولة الكمالية، غير إنها تشهد تحسناً ملحوظاً منذ 2005.

ويعد البعد الاقتصادي والديني العاملان الأبرز توظيفاً في الإستراتيجية التركية اتجاه المنطقة، مع أولوية البعد الاقتصادي، ولكن يلعب البعد الديني عامل تحفيز وقبول التواجد التركي في المنطقة بنكهته الإسلامية التي يفضلها الأفارقة، كل هذا في إطار أن تركيا تلقى استحسان لدى الشعوب الإفريقية كونها ليس لها ميراث استعماري في القارة السمراء، وبالرغم من ذلك فالإمبراطورية العثمانية كان لها دائماً وجود في أقاليم إفريقيا شمال الصحراء خلال القرنين 15 و16، ولعبت دورا بارزا في مواجهة التدخلات البرتغالية في شمال إفريقيا عبر المساعدات العسكرية، وطالما اعتبرت تركيا أن المنطقة جزء منها وينبع ذلك عن جملة من الاعتبارات الثقافية لعل أهمها الدين الإسلامي.

1 مصطفى شفيق علام، " التغلغل الناعم : إفريقيا في الإستراتيجية التركية ... المحددات والسياقات والتحديات"، قراءات إفريقية، 2017/06/08
، نقلا عن: https://www.qiraatafrican.com/home/new، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/15)

ويمثل عام 1998 نقطة التحول في العلاقات بين الطرفين حيث أعلنت تركيا خطة "الانفتاح على إفريقيا"، وتهدف من خلالها إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية، وأخذ هذا المنحى دفعة قوية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002.

وما يدعم العلاقات التركية الإفريقية هو انتهاج تركيا "الدبلوماسية الناعمة" في المنطقة ومحاولة الترويج للنخب الحاكمة التركية واستراتيجياتها اتجاه إفريقيا ودعم قضاياها.

هذا في ظل وجود جوانب من التقارب الثقافي بين الطرفين والتي على رأسها الدين الإسلامي، هذا المتغير الذي يسعى صانع القرار التركي إلى توظيفه وجعله بوابة تركيا إلى القارة السمراء، كل ما سبق نجح في أن يكون لدى الأفارقة صورة تركيا الدولة الصديقة للشعوب الإفريقية.

وتعد السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الإفريقية من أنجح سياستها واستراتيجياتها الخارجية خلال السنوات الماضية بسبب التطور الدبلوماسي والاقتصادي في فترة قياسية من جهة، وبسبب الانطباع الإيجابي عن تركيا لدى الشعوب الإفريقية من جهة أخرى.

كما يتضح التركيز على البعد الاقتصادي والبعد الديني ضمن خطة تركية متدرجة ومتوازية مع العمل الدبلوماسي بدأت تُنفَّذ بشكل عملي واضح منذ 2008 وتحديدًا في شرق القارة، وترتكز تركيا في علاقاتها مع إفريقيا على أدوات القوة الناعمة مثل المساعدات الإنسانية والتعليم وبناء المستشفيات ودعم المرأة، وتستفيد من العلاقات الدينية في دول مثل الصومال وجيبوتي.

تعتمد تركيا سياسة تجمع بين الأهداف قصيرة وبعيدة المدى، ويبدو أن عوامل نجاحها أكبر من العوائق التي تتحداها وإذا ما بُذلت جهود أكبر فإن تحقق أهداف تركيا يبدو الأقرب، شرط استتباب استقرار المنطقة أمنياً الذي يعد عنصرًا مهمًّا لنجاح تركيا.

المراجع

ريجيس دوبرية، المشتركات البشرية بديلا عن الدين، تقديم هبة رؤوف عزت، 2005، نقلا عن : http: www.islamonline.com، تاريخ التصفح (2020/10/11)

موسوعة الملل والأديان، نقلا عن : http :www .dorar.net/enc/adyan/5,20108/8/2008. تاريخ التصفح (2020/11/09)

فراس سواح، "دين الإنسان" بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، ط4، (سوريا: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2002) ص، 25.

ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985) ص، 179.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، "العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية " نقلا عن : https://www.politics-dz.com تاريخ التصفح (2020/11/10)

هايل عبد الله طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، (الأردن: 2010) ص، 18.

جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان لقصيبي تهامة، ط2 (جدة : 1984) ص، 103.

مصطفى اللباد، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر، من كتاب تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص .218

عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 161.

علاء الدين دوغرو، تركيا وايجابية الانفتاح على إفريقيا (مقابلة : السفير التركي، أحمد قواس)، شبكة موقع الأناضول، نقلا عن : https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/20).

زاش فرتين، تركيا والوضع الجديد في إفريقيا : مخططات عثمانية أم مخاوف غير مبررة، نقلا عن :

تركيا وإفريقيا ... علاقات اقتصادية واعدة، نقلا عن :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/3/13، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/12)

حسن العاصي، "تركيا – افريقيا : شراكة استراتيجية أم مناورة تكتيكية"، مارس 2018، نقلا عن : https://www.z-dz.com، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/18)

محمود سمير الرنتيسي، "الدور التركي في شرق إفريقيا : الدوافع والمكاسب "، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2015، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/201531585843487857.html تاريخ تصفح الموقع (2020/11/13)

الخولاني، علي حسن، "تحديد وأهمية منطقة القرن الإفريقي"، موقع التغيير، يناير/كانون الثاني 2015 نقلا عن : http://www.al-tagheer.com/art30564.html تاريخ تصفح الموقع (2020/11/19)

مصطفى شفيق علام، " التغلغل الناعم : إفريقيا في الإستراتيجية التركية ... المحددات والسياقات والتحديات"، قراءات إفريقية، 2017/06/08، نقلا عن:
https://www.qiraatafrican.com/home/new، تاريخ تصفح الموقع (2020/11/15)

janathan fox and Shmuel sandler. Bringing religion into international relation .New York. palgrave macmillan. 2004 .p2.

Yucel Bodaglioglu , « Modernity ,Identity , and Turkey ‘s foreign policy », Insight Turkey , (Vol.10 ,No.1,2008) ,p.70.

Muharrem EKSI. Mehmet Seyfettin EROL , « the Rise and fall of Turkish soft power and public diplomacy », journal of gazi acadimic view , (Vol.11,Issue 23 , Winter 2018) ,p .9, availabel at : http://bit.ly/2nf5uwd

Chigozie Enwere , « The Dimensions and challenge of Turkey- Africa , political Relations : A Historical Analytical Inquiry « Turkish journal of politics (Vol .5 , No -1 , summer.2014) p.70.

Solmaz, Mehmet, Erdogan We cannot remain silent on Afrika, Daily Sabah, 27 jan 2015. In:
http://www.dailysabah.com/politics/2015/01/27/erdogan-we-cannot-remain-silent-on-africa.

تركيا في أفريقيا: الهيمنة التجارية وبسط السلطة بخطاب عثماني جديد

"Turkey in Africa: Commercial Hegemony and Power Expansion with a Neo-Ottoman Discourse"

أ. د: إيدير مصطفى غنيات أ. محمد الأمين ضفافلية

المستخلص:

كانت قارة إفريقيا ذات أهمية كبيرة للعديد من البلدان خارج إفريقيا، وكان عامل الجذب الرئيسي لإفريقيا هو مواردها البشرية والمعدنية الغنية المنتشرة في جميع أنحاء القارة، فضلاً عن سوقها الواسع للبضائع الأجنبية، تبحث هذه الورقة في العلاقات بين جمهورية تركيا ودول القارة الأفريقية، وخاصة في تسعينيات القرن الماضي ومطلع عام 2000م، عندما بدأت جمهورية تركيا في تطوير الاهتمام بعلاقة مع الدول الأفريقية. كانت هناك العديد من الأسباب التي حفزت وأثارت اهتمام تركيا بإفريقيا بشكل مفاجئ، وحاولت هذه الورقة تقديم مثل هذه الأسباب وأيضًا توضيح كيف حاولت الجمهورية التركية إقامة مثل هذه العلاقات، والطريقة التي بدأت بها تركيا في إدراك هذا الهدف المتمثل في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة مع دول القارة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الدول الأفريقية، تركيا، العلاقات الاقتصادية، مبادرة "الانفتاح على أفريقيا".

Abstract:

The continent of Africa was of great importance to many countries outside Africa, and the main attraction to Africa was its rich human and mineral resources spread throughout the continent, as well as its wide market for foreign goods, and this paper examines the relations between the Republic of Turkey and the countries of the African continent, especially in The 1990s and early 2000s, when the Republic of Turkey began to develop interest in its relationship with

African countries. there were many reasons that suddenly stimulated and aroused Turkey's interest in Africa, and this paper tried to present such reasons and also explain how the Turkish Republic tried to establish such relations, and the way Turkey began to realize this goal of establishing deep economic, political and social relations with Countries of the African continent.

key words: African countries, Turkey, economic relations, "Opening up to Africa" initiative

.

المقدمة

منذ عام 2002م، حاول حزب العدالة والتنمية الحالي (Adalet ve Kalkınma Partisi، AKP) إعادة صياغة عقيدة السياسة الخارجية لتركيا. وقد أدى هذا بشكل متزايد إلى وضع إفريقيا على جدول أعمال البلاد. مثل جميع الدول التي تستهدف منطقة معينة، فإن لتركيا العديد من المصالح في التعامل مع الدول الأفريقية:

أولاً، تواجه شركات الأناضول الموجهة للتصدير المملوكة من قبل الطبقة الوسطى المحافظة التي تدعم حزب العدالة والتنمية منافسة متزايدة في العديد من المناطق، وتبحث باستمرار عن أسواق جديدة.

ثانيًا، تريد حكومة رجب طيب أردوغان تصدير علامتها التجارية الخاصة من الأيديولوجية الإسلامية المحافظة إلى البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، واكتساب نفوذ على وجه الخصوص بين دوائر الإخوان المسلمين في القارة الأفريقية.

ثالثًا، يُنظر إلى الجهات الخارجية الرئيسية الأخرى على إنها نشطة بشكل متزايد في إفريقيا، وتريد تركيا تأمين موقعها في هذه المنافسة.

بالإضافة إلى تحليل الخطاب والأدوات التي تنفذ تركيا من خلالها استراتيجيتها لأفريقيا، تستكشف هذه الدراسة علاقاتها مع أربع دول فردية: ليبيا والسودان والصومال ونيجيريا. يؤكد صانعو القرار في تركيا والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية) على أن كل

هذه الدول كانت تتمتع في يوم من الأيام بعلاقة ذات مغزى مع الإمبراطورية العثمانية، وبالتالي فإن ارتباط تركيا بها له تاريخ طويل. علاوة على ذلك، هناك سبب للادعاء بأن تركيا كانت نشطة بشكل استثنائي مع هذه البلدان المحددة، وأصبحت على النحو الواجب جهة فاعلة مهمة في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وكذلك في أعين الجهات الخارجية الرئيسية الأخرى.

تبدأ الورقة البحثية بحساب مكانة إفريقيا في عقيدة السياسة الخارجية الجديدة لتركيا، ويلي ذلك تحليل لدراسات الحالة الأربع (ليبيا والسودان والصومال ونيجيريا)، يقال إن المساعدة الإنسانية والتركيز على المساواة من المرجح أن يقدم نتائج إيجابية لكل من تركيا والدول المستهدفة، ومع ذلك، فإن الميل إلى دعم جهات فاعلة معينة، يتم اختيارها أيديولوجيًا في كثير من الأحيان وسط النزاعات الداخلية في البلدان المستهدفة، والميل إلى النظر إلى أفريقيا باعتبارها أرضًا لصراعات القوة المهيمنة مع جهات فاعلة مثل مصر والمملكة العربية السعودية، من المرجح أن يولد رد فعل سلبيًا بين الدول الأفريقية في الصومال وليبيا على وجه الخصوص، تعمل تركيا في سياق صراع داخلي حاد، بهدف تنفيذ سياسات بناء الدولة الخاصة بها، إذا نجحت هذه العمليات، فستمنح تركيا نفوذًا كبيرًا في إفريقيا.

المحور الأول: التأكيد على الاحترام المتبادل والمساواة في إفريقيا

كانت الجوانب المميزة لسياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية هي النشاط والنهج متعدد النواقل وكانت هناك محاولة حازمة للغاية للتراجع عن العقيدة الجمهورية السابقة. وينظر إلى هذا على أنه حذر بلا داع، وسلبي ومحدود جغرافيا، وقد تم استبدالها على النحو الواجب بمبدأ يقضي بأن تركيا يجب أن تلعب دور الدولة "المنتجة للنظام" في السياسة العالمية وأحد الأمثلة الملموسة لهذه الرغبة هو حقيقة أن أربع دول فقط – الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا – لديها سفارات في جميع أنحاء العالم أكثر من تركيا. في سياق هذه الرغبة في انتشار عالمي جديد، أعلنت تركيا عام 2005 "عام إفريقيا" ومع ذلك، تم إطلاق أول مبادرة ديبلوماسية من أجل "الانفتاح على إفريقيا" في وقت مبكر من عام 1998م، قبل أربع

سنوات من وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتعود جذور هذه المبادرة إلى بحث النخبة السياسية التركية عن دور جديد لتركيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، وكذلك في توقعات طبقة الأعمال المحافظة الجديدة الأناضولية، والتي كانت موجهة بشكل واضح نحو التصدير، خلال حقبة حزب العدالة والتنمية، بدأ هذان العاملان في التأثير بشكل متزايد على السياسة الخارجية لتركيا، معززًا بمحاولة تصدير النظرة الإسلامية المحافظة المحلية إلى البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة[1].

يتصور قادة تركيا الحاليون دورًا مهيمنًا في المستقبل لتركيا، معتقدين أن الدولة "عليها واجب تمثيل السكان وممارسة تأثيرهم على حدودها"[2]. بشكل ملموس للغاية، تم الانفتاح الديبلوماسي على إفريقيا منذ عام 2008م مع أول قمة تعاون بين تركيا وأفريقيا وبحلول نهاية عام 2019م، كان لتركيا سفارات في 42 من أصل 54 دولة أفريقية.

أحد الجوانب الأساسية لنهج تركيا في إفريقيا كان الخطاب الذي يؤكد أن تركيا تقف إلى جانب "الدول المضطهدة" علاوة على ذلك، يميل خطاب السياسة الخارجية بشأن إفريقيا إلى تسليط الضوء على السياسات الاستعمارية القمعية للدول الغربية فيما يتعلق بالقارة، والتي تريد تركيا أن تختلف عنها من خلال التأكيد على الاحترام المتبادل والمساواة، هذا جزء من عقيدة أوسع للسياسة الخارجية التي بموجبها النظام الدولي الحالي معطل ويحتاج إلى تغيير جذري. ووفقًا لذلك، كثيرًا ما يكرر الرئيس أردوغان شعاره "العالم أكبر من خمسة" في إشارة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. من ناحية أخرى، بينما تعيد تركيا في عهد أردوغان تقييم تحالفاتها الحالية بشكل متزايد، تميل إفريقيا إلى أن تصبح

1 Gönül Tol, 'Turkey's Bid for a Religious Leadership', Foreign Affairs, January 10, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2019-01-10/turkeys-bid-religious-leadership.

2 Aslı Aydıntaşbaş, 'The Turkish *Sonderweg*: Erdoğan's New Turkey and its Role in the Global Order', Policy Brief, Istanbul Policy Center, February 2020, Https://Www.Ecfr.Eu/Article/Commentary_The_Turkish_Sonderweg_The_New_Turkeys_Role_In_The_Global_Order

نوعًا من "الملاذ العقلي" للفاعلين في السياسة الخارجية التركية، بعبارة أخرى، يُنظر إليها على أنها قارة غير معادية حيث يمكن لتركيا بناء تحالفات جديدة وتقديم نفسها كدولة معطاءة مقارنة بالجهات الفاعلة الخارجية الأخرى.

بالإضافة إلى فتح السفارات وتنظيم التجمعات التجارية بين رواد الأعمال الأتراك ونظرائهم الأفارقة، تستخدم سياسة تركيا الخارجية في إفريقيا المنظمات غير الحكومية، مع التركيز على التعليم والتنمية والمساعدات الإنسانية، في هذا المجال، شكلت محاولة الانقلاب لعام 2016م التي قامت بها حركة غولن الدينية، والتي كانت ذات يوم حليفًا مهمًا لحزب العدالة والتنمية، شرخًا مهمًا، كان لشبكة غولن عدد كبير من المدارس العاملة في مختلف البلدان الأفريقية، والتي أصبحت منذ عام 2016 الأهداف الرئيسية للعمليات الحكومية من أجل القضاء على الحركة في إفريقيا[1].

تم استبدال المدارس التي تديرها حركة غولن لاحقًا بمؤسسة معارف وقفي، وهي مؤسسة تابعة للحكومة تبني الآن مدارس جديدة في العديد من البلدان الأفريقية، تمت زيادة الارتباط العضوي الذي تربط معارف وقفي بالمؤسسات الدينية الرسمية في تركيا مؤخرًا من خلال تزامنه مع Türkiye Diyanet Vakfı، وديانة وقف هي المؤسسة التي تديرها رئاسة الشؤون الدينية، وهي جهاز رسمي للدولة بميزانية ضخمة، بالإضافة إلى معاريف وقفي، فإن "القوة الناعمة" لتركيا في إفريقيا ممثلة من قبل İHH، وهي منظمة إغاثة إنسانية ذات توجه إسلامي معروفة بصلاتها الوثيقة مع سياسات الحكومة في سوريا، وأجندة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية.

1 Neo-Ottomanism highlights the tensions associated with the entangled histories of empire and nation-state in Turkey. Ottomanism echoes in incrementally louder tones in every corner of Turkish society's cultural, political, and social spaces. Hakan Yavuz, 'Social and Intellectual Origins of Neo-Ottomanism: Searching for a Post-National Vision', Die Welt des Islams 56 (2016): 438-465

يمكن تقسيم نهج تركيا تجاه إفريقيا تقريبًا على أساس تلك البلدان التي كانت تاريخيًا أما جزءًا مباشرًا من الدولة العثمانية أو على صلة وثيقة بها، والدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي لا يوجد بها مثل هذا الارتباط التاريخي. وفقًا لذلك، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يمتلك الدبلوماسيون ورجال الأعمال وموظفو المنظمات غير الحكومية رواية جاهزة، بينما في الأراضي العثمانية السابقة، أصبح الخطاب العثماني الجديد الآن أداة مألوفة تحت تصرف مختلف الفاعلين في السياسة الخارجية[1].

المحور الثاني: ليبيا، سياسة السلطة والإخوان المسلمين

تُمنح دول شمال إفريقيا مكانة خاصة جدًا في استراتيجية تركيا الأفريقية، من الجزائر إلى السودان، هذه أراضي عثمانية سابقة، في البداية، اعترضت تركيا على التدخل العسكري بقيادة الناتو الذي أدى إلى انهيار النظام معمر القذافي في ليبيا، وفقًا لتركيا فإن التدخل الخارجي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأمور، وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول عام 2011م، أقامت تركيا علاقة جيدة الأداء مع الحكومة الليبية، ولديها مشاريع اقتصادية واسعة النطاق واستثمارات في البلاد، على سبيل المثال منذ الإطاحة بنظام القذافي وأثناء الحرب الأهلية الناشئة، حاولت تركيا كسب نفوذها في البلاد من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، الذي ينحدر رئيسها فايز السراج، من عائلة محافظة، في طرابلس كانت حكومة طرابلس مدعومة من جماعة الإخوان المسلمين سياسياً وعسكرياً، بهذا المعنى، فإن حكومة السراج المعترف بها دوليًا هي الشريك المثالي للرئيس أردوغان.

بحلول عام 2019م، توقف الجمود في ليبيا بين حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا والقوة المسلحة بقيادة خليفة حفتر بسبب العملية الجديدة التي قام بها الأخير، والتي بدت وكأنها تهدد طرابلس نفسها، خصوم تركيا الإقليميون، وعلى الأخص مصر والإمارات العربية

1. Gökhan Bacık and Isa Afacan, 'Turkey Discovers Sub-Saharan Africa: The Critical Role of Agents in the Construction of Turkish Foreign-Policy Discourse', *Turkish Studies* (2013).

المتحدة، دعموا قوات حفتر، في هذه الحالة، زادت تركيا من مشاركتها بشكل كبير، حيث وقعت اتفاقيتين مع حكومة الوفاق الوطني، الأولى كانت معاهدة دفاع تمكن القوات العسكرية التركية من الانتشار في طرابلس، وكان الآخر صفقة بحرية تسمح لتركيا بتعزيز موقفها تجاه قبرص وموارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي هذه المنافسة الجيوسياسية المتزايدة، تواجه تركيا كتلة مؤلفة من مصر وقبرص واليونان وإسرائيل، علاوة على ذلك، بدأ الرئيس أردوغان في إرسال مقاتلين سوريين بالوكالة عن تركيا، متجمعين تحت مسمى "الجيش الوطني السوري"، إلى ليبيا لاستخدامهم كقوات برية ضد جيش حفتر. كان عدد المقاتلين السوريين الذين تم نقلهم إلى ليبيا في البداية حوالي 2000 مقاتل، لكن في مارس / آذار 2020م، ورد أن الرقم ارتفع إلى أكثر من 6000 مقاتل، منهم 117 ماتوا بالفعل، كما تم نشر وحدات من الجيش النظامي التركي في ليبيا بأعداد صغيرة[1].

يمكن أن يُنظر إلى ليبيا على إنها حالة نموذجية لدور تركيا النشط الجديد في إفريقيا، باعتبارها قوة اقتصادية إقليمية ثقيلة، غالبًا ما يُنظر إلى تركيا على أنها شريك مرحب به، خاصة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ويوضح التوجه النشط للسياسة الخارجية أيضًا مخاطر الوقوع في حروب أهلية خارجية، كما أوضحت الحالة السورية بالفعل، يمكن أن يؤدي هذا إلى وضع تؤدي فيه عملية عسكرية محدودة في الأصل إلى أخرى، دون نهاية في الأفق.

على المدى القصير على الأقل، فإن تصميم تركيا واستعدادها للانخراط عسكريًا جعلها أحد وسطاء القوة الرئيسيين في ليبيا – ومعترف بها على النحو الواجب من قبل لاعبين آخرين، مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا، في الآونة الأخيرة، تم توضيح ذلك في مؤتمر برلين في 19 يناير 2020م. من بين أمور أخرى، تعهدت تركيا بالعمل من أجل وقف دائم لإطلاق النار، ولكن هناك تقارير موثوقة تفيد بأنها استمرت في شحن أسلحة جديدة سراً إلى البلاد،

1 Turkey's mercenaries: 6,650 Syrian mercenaries volunteer to go to Libya, 117 mercenaries killed in Tripoli so far and 150 others cross to Europe', Syrian Observatory of Human Rights, 7 March 2020, http://www.syriahr.com/en/?p=156527.

ومع ذلك، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه في ليبيا، لم تكن تركيا هي البادئ، لكنها نفذت لاحقًا سياسة تدخلية متزايدة في محاولتها للتكيف مع ظروف ما بعد القذافي.

المحور الثالث: السودان، قبل وبعد عمر البشير

تقع السودان حاليًا التي يبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة على مفترق طرق إفريقيا والشرق الأوسط ثقافيًا وجغرافيًا، وتنشط تركيا في السودان منذ عقد على الأقل، وبدأت العلاقات التركية السودانية تكتسب أهمية متزايدة في عام 2006م عندما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان البلاد. ادعى أردوغان أن الدول الغربية كانت تنتقد بشكل غير عادل حكم عمر البشير (1989م–2019م)، كما شهد حجم التجارة بين البلدين نموًا سريعًا، من 27 مليون دولار في عام 1990م إلى 300 مليون دولار بحلول عام 2012م. كما جاء عدد أكبر من الطلاب السودانيين إلى تركيا بمساعدة المنح، ومنذ عام 2000م، نشطت مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية İHH في البلاد، ويمكن أيضًا رؤية العلاقة الوثيقة بين الرئيسين البشير وأردوغان في السرعة التي بدأ بها السودان في اجتثاث حركة غولن بعد محاولة الانقلاب العسكري عام 2016م.

في عام 2009م، كانت هناك مطالب بمحاكمة الزعيم السوداني عمر البشير في المحكمة الجنائية الدولية لكونه مسؤولاً بشكل مباشر عن الهجمات التي شنتها الميليشيات الموالية للحكومة في إقليم دارفور السوداني. في ذلك الوقت رفضت تركيا الفكرة، بحجة أن هذا لن يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة استقرار السودان[1].

في ظل حكم عمر البشير الذي دام ثلاثة عقود، أصبح السودان منصة ليس فقط للسلطوية، ولكن أيضًا لمشروع إسلامي، وكانت نسخة البشير من الإسلام السياسي جزءًا من حركة الإخوان المسلمين الدولية التي حاول الرئيس أردوغان النهوض بها في جميع أنحاء

1 Munzul Assal, 'Bashir is in jail, but where are the Sudanese Islamists?', Sudan blog, 28 August 2019, https://www.cmi.no/news/2255-bashir-is-in-jail-but-where-are-the-sudanese-islamists.

الشرق الأوسط. منذ عام 2017م، كان الصراع على السلطة مستمراً، وكانت هناك شائعات بأن الرئيس البشير وحلفائه الإسلاميين كانوا في مسار تصادمي وجذب ذلك اللاعبين الإقليميين، ولا سيما السعوديون والإماراتيون من جهة وتركيا وقطر من جهة أخرى.

هناك تقارير تفيد بأن تركيا وقطر دبرا إقالة رئيس أركان البشير، الذي دعا إلى التخلص من الإخوان المسلمين والاقتراب من السعوديين بدلاً من ذلك. بعد هذه المناورة، سمح البشير للحركة الإسلامية باستئناف عملها، واستأنفت قوات الدفاع الشعبي، وهي ميليشيا إسلامية، أنشطتها المعتادة على سبيل المثال من خلال السماح لها بتنظيم مهرجاناتها السنوية، حيث يتم عزف الأغاني الجهادية. ثم حصل البشير على دعم كل من الحركة الإسلامية وقوات الدفاع الشعبي لخوض انتخابات 2020م ومع ذلك، أطاح الجيش بالبشير في أبريل / نيسان 2019م وبحلول سبتمبر / أيلول، تم تشكيل حكومة جديدة وآلية لتقاسم السلطة بين الجيش والممثلين المدنيين وجماعات الاحتجاج. جاء ذلك كمفاجأة غير مرحب بها للرئيس أردوغان، ومنذ ذلك الحين اضطرت تركيا إلى تغيير سياستها تجاه السودان. عشية الإطاحة بالبشير، استثمرت الشركات التركية حوالي 600 مليون دولار في السودان، وكانت البلاد خامس أكبر متلقي للتمويل من قبل وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا). بالإضافة إلى ذلك، تبرع البشير بجزيرة سواكن لتركيا كقاعدة عسكرية، من بين الأطراف الخارجية الأخرى تمتلك روسيا أيضًا قاعدة عسكرية في السودان (بورتسودان).

شكلت ثورة أبريل 2019م التي أطاحت بنظام البشير مفاجأة سيئة لحكومة أردوغان، بينما كان البشير يحكم السودان، يمكن لتركيا أن تثق في أن البلاد ستظل منصة يمكن لتركيا من خلالها زيادة تواجدها العسكري والسياسي بشكل مطرد، والذي تضمن جزء منه الضغط على مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأشارت وسائل الإعلام التركية الموالية للحكومة إلى أن الإطاحة بالبشير كانت على يد الإمارات ومصر والسعودية، وأن هذه الدول استخدمت المدنيين الذين سئموا الوضع الاقتصادي في السودان كأداة لها. لا

يزال من السابق لأوانه تحديد كيف ستتجسد العلاقات التركية السودانية في المستقبل، لكن حقبة ما بعد البشير تتطلب بالتأكيد من تركيا إعادة التفكير في سياساتها[1].

المحور الرابع: الصومال، بناء دولة وقاعدة عسكرية

على غرار ليبيا والسودان ونيجيريا، يرى الفاعلون الأتراك في السياسة الخارجية أن تركيا والصومال يشتركان في علاقة تاريخية طويلة عبر الإمبراطورية العثمانية وسلطنة أدال، وهي مملكة صومالية مسلمة تقع في القرن الأفريقي، وازدهرت في الفترة ما بين 1415م و1577م، حافظت سلطنة أدال بالفعل على علاقة تجارية وسياسية قوية مع الإمبراطورية العثمانية. في العصر الحديث، فتحت تركيا سفارتها في مقديشو في عام 1979م، ولكن بسبب الحرب الأهلية المستمرة، تم إغلاقها في عام 1991م. أعيد فتح السفارة في عام 2011م عندما زار رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان البلاد. شهد عام 2011م أيضًا بداية التعاون التركي الصومالي المتزايد باستمرار، حيث نفذت تركيا أكبر برنامج إغاثة خارجي لها في الصومال، وبلغ إجمالي المبلغ أكثر من مليار دولار، كانت تركيا لاعباً رئيسياً في إعادة إعمار الصومال من قطاع التعليم إلى الرعاية الصحية، ومن الإعلام إلى النقل. شركة تركية، على سبيل المثال، تدير ميناء مقديشو.

وبحسب السفير الصومالي في أنقرة، يمكن مقارنة العلاقة التركية الصومالية بالعلاقة بين تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص[2]. هذا بيان مثير للاهتمام، مع العلم أن الطائفة القبرصية التركية تعتمد بشكل كبير على تركيا، هذا التبعية أمر لا مفر منه والقبارصة الأتراك لا يريدون بالتأكيد أن يروا تركيا تتخلى عنهم، لكن الكثيرين يرون أيضًا أن التبعية إشكالية

1 Türkiye-Somali ilişkileri Türkiye-KKTC ilişkileri gibidir', Timeturk, 28 January 2020, https://www.timeturk.com/turkiye-somali-iliskileri-turkiye-kktc-iliskileri-gibidir/haber-1343658.

2 Munzul Assal, 'Bashir is in jail, but where are the Sudanese Islamists?', Sudan blog, 28 August 2019, https://www.cmi.no/news/2255-bashir-is-in-jail-but-where-are-the-sudanese-islamists.

وبعيدة عن المثالية. بالنظر إلى هذا، يتساءل المرء عما إذا كان الاحتفال العام الحالي بتركيا في الصومال سيتحول إلى أكثر سلبية مع مرور الوقت.

تميز تاريخ الصومال منذ القرن التاسع عشر بالاستعمار الأوروبي، حيث كانت المنطقة تحكمها القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية، ولكل منها أرض الصومال الخاصة بها، توحدت الأراضي الصومالية البريطانية والإيطالية في عام 1960م وحصلت على الاستقلال، في حين أصبحت الأراضي التي احتلها الفرنسيون جيبوتي، يؤكد الفاعلون الحاليون في السياسة الخارجية التركية على العواقب السلبية للغاية لهذه الممارسات الاستعمارية في محاولتهم خلق صورة لتركيا كفاعل خير، تختلف تمامًا عن السياسات الإمبريالية للقوى الغربية السابقة.

في الآونة الأخيرة، حاولت تركيا تصميم سياسة شاملة تجاه الصومال، ومن خلال الفهم الذاتي للفاعلين في السياسة الخارجية التركية، تطبق تركيا سياسة متوازنة في الصومال، تختلف عن سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ذات التوجه الأمني للغاية والنهج الاقتصادي البحت الذي يتبناه ممثلون مثل الصين والهند، في الصومال، شاركت تركيا على النحو الواجب في مشروع بناء دولة شامل، في الواقع، الصومال هو المكان الذي تم فيه تنفيذ "الانفتاح على إفريقيا" الذي أعلنته تركيا بقوة، مع نتائج جديرة بالملاحظة للغاية. تعد القاعدة العسكرية التركية وأكاديمية التدريب الموجودة في مقديشو أكثر الأمثلة الملموسة للنشاط التركي في إفريقيا. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم تدريب أكثر من 10000 جندي صومالي في القاعدة في السنوات المقبلة.

المحور الخامس: نيجيريا، التعاون من خلال مجموعة D-8

على الرغم من أنه لم يكن أبدًا تحت الحكم العثماني، إلا أن الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية التركية تميل إلى التأكيد على أن المناطق التي تشكل نيجيريا الحالية والدولة العثمانية كانت لها روابط ذات مغزى خلال العهد العثماني. كانت تشاد ونيجيريا في الوقت

الحاضر جزءًا مما يسمى إمبراطورية كانيم–برنو، والتي استمرت من عام 1400م إلى عام 1893م. خلال الفترة الجمهورية، اتخذت العلاقات التركية النيجيرية الشكل الأكثر وضوحًا للتعاون فيما يسمى ب 8 مجموعة. تتكون مجموعة D–8 (النامية 8) من نيجيريا ومصر وتركيا وإيران وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وإندونيسيا. تأسست في اسطنبول في عام 1997م.

كما هو الحال مع الدول الأفريقية الأخرى، لا يشمل النهج التركي تجاه نيجيريا في النشاط الاقتصادي والتمثيل الرسمي فحسب، بل يشمل أيضًا المنظمات غير الحكومية. مؤسسة يونس إمري ومعاريف فاكفي و İHH كلها نشطة في نيجيريا. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم المنح التركية لعدد صغير من الطلاب النيجيريين، الذين تمكنوا من الدراسة في تركيا نتيجة لذلك. نظرًا لأن حوالي نصف سكان نيجيريا مسلمون، يميل الممثلون الأتراك إلى الاستشهاد بالإسلام كأحد أدوات "القوة الناعمة" المتاحة لتركيا في نيجيريا.

ومع ذلك، يُنظر إلى قلة الخبرة على الأرض على إنها غير مواتية للغاية لتركيا مقارنة بالقوى الخارجية الكبرى الأخرى العاملة في نيجيريا. بالإضافة إلى كونها دولة ذات إمكانات هائلة، تقر الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية التركية بأن نيجيريا تشكل أيضًا بعض المخاطر الكبيرة. أصبح هذا ملموسًا للغاية في يوليو 2019م بهجوم على سفينة شحن قبالة سواحل نيجيريا، تم خلاله اختطاف 10 بحارة أتراك. وبعد أسبوع، تم اختطاف أربعة مواطنين أتراك من حانة في الجزء الغربي من البلاد. على غرار البلدان الأخرى، تحتاج تركيا باستمرار إلى تقييم المكاسب الاقتصادية والنفوذ المكتسب من خلال نشاط المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة في نيجيريا ضد المخاطر الأمنية الحقيقية للغاية في البلاد. في وقت كتابة هذا التقرير، كانت تركيا تستعد لتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، والتي تعد نيجيريا فيها جهة فاعلة مهمة.

الخاتمة

- أصبحت تركيا نشطة بشكل متزايد في إفريقيا، ففي عام 2019م، ارتفعت صادرات تركيا إلى شمال إفريقيا سنويًا بنسبة 10٪، و 12٪ إلى دول أفريقية أخرى. كانت هناك خطط لتنظيم قمتين بين تركيا وأفريقيا في عام 2020م، ولكن خلال جائحة كوفيد -19 أخرت ذلك، من الواضح أن تركيا لعبت دورًا رئيسيًا في عمليات بناء الدولة في الصومال وليبيا.
- نظرًا لأن إفريقيا تعاني بشكل متزايد من صراع على السلطة بين مختلف الجهات الفاعلة، فإن نهج تركيا الأكثر نشاطًا يميل إلى الزيادة بقدر تقليل عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية. من ناحية أخرى، في هذه البيئة التنافسية، قد تجد الجهات الخارجية الأخرى أيضًا أن تركيا هي الخيار الأقل سوءًا للجهود الديبلوماسية المشتركة والتعاون في مجالات سياسية محددة، لا سيما في تلك البلدان التي تمكنت فيها تركيا بالفعل من بناء شبكات وبنية تحتية والخبرة.

المراجع

1- Gönül Tol, 'Turkey's Bid for a Religious Leadership', *Foreign Affairs*, January 10, 2019, https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2019-01-10/turkeys-bid-religious-leadership.

2- Aslı Aydıntaşbaş, 'The Turkish Sonderweg: Erdoğan's New Turkey and its Role in the Global Order', Policy Brief, Istanbul Policy Center, February 2020, https://www.ecfr.eu/article/commentary_the_turkish_sonderweg_the_new_turkeys_role_in_the_global_order.

3- Neo-Ottomanism highlights the tensions associated with the entangled histories of empire and nation-state in Turkey. Ottomanism echoes in incrementally louder tones in every corner of Turkish society's cultural, political, and social spaces. Hakan Yavuz, 'Social and Intellectual Origins of Neo-Ottomanism: Searching for a Post-National Vision', Die Welt des Islams 56 (2016): 438-465.

4- Gökhan Bacık and Isa Afacan, 'Turkey Discovers Sub-Saharan Africa: The Critical Role of Agents in the Construction of Turkish Foreign-Policy Discourse', Turkish Studies (2013).

5- Turkey's mercenaries: 6,650 Syrian mercenaries volunteer to go to Libya, 117 mercenaries killed in Tripoli so far and 150 others cross to Europe', Syrian Observatory of Human Rights, 7 March 2020, http://www.syriahr.com/en/?p=156527.

6- Munzul Assal, 'Bashir is in jail, but where are the Sudanese Islamists?', Sudan blog, 28 August 2019, https://www.cmi.no/news/2255-bashir-is-in-jail-but-where-are-the-sudanese-islamists.

7-Türkiye-Somali ilişkileri Türkiye-KKTC ilişkileri gibidir', Timeturk, 28 January 2020, https://www.timeturk.com/turkiye-somali-iliskileri-turkiye-kktc-iliskileri-gibidir/haber-1343658.

الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي

أ. وليد المختار السني الحضيري أ. أشرف أحمد مصباح علي

المستخلص:

كان من شأن ظهور الكيانات السياسية كإحدى المراحل الأولى لتطور الدولة في شكلها المعاصر أن تولدت الحاجة إلى الدخول في علاقات متبادلة، بين هذه الكيانات وبعضها البعض، سواء اتخذت هذه العلاقة صورة مؤقتة أو دائمة، ثم ظهرت الدولة في مفهومها الحديث وتشعب العلاقات بينها وبين غيرها من الدول، ومن هنا بدأت النواة الأولى لنظام التمثيل الدبلوماسي، في صورة البعثات الدبلوماسية المؤقتة، والتي تطورت لتأخذ صورة البعثات الدبلوماسية الدائمة، وكانت الدولة الإسلامية قد سعت منذ نشأتها إلى تدعيم وتوطيد علاقاتها المتبادلة مع غيرها من الدول والجماعات غير الإسلامية، وكانت الدبلوماسية في عصر رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم تمثل المرحلة المثلى للتاريخ الدبلوماسي الإسلامي، وبالنظر إلى ما كان يُتبع في عهد الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، لوجدنا أنه يماثل ما هو متبع في وقتنا الحالي تحت مسمى الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة.

ولا شك أن اطلاع أعضاء البعثة الدبلوماسية بأداء مهام الوظيفة الدبلوماسية يتطلب تمتع هؤلاء الأشخاص بمجموعة من الحصانات والامتيازات اللازمة لأداء المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، تلك الحصانات التي كان رسولنا الكريم قد أكد على الكثير منها، وسار على هديه الخلفاء الراشدون من بعده.

المقدمة :

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الإسلام المستند على شريعة سماوية في الحضارة الإنسانية ونظمها، بإظهار حقيقة سمو مبادئ الإسلام لضبط العلاقات البشرية، التي تشكل المثل الأعلى الذي يوجب الإسلام علينا أن نحاول الارتقاء بالتصرفات البشرية، ونسعى إلى تحقيق غايات شريعة الشيء الخيرة للإنسانية لكي تأخذ مبادئ الشريعة الإسلامية مكانتها في توجيه نظم العلاقات الدولية.

أن طبيعة وأصول الممارسات الدبلوماسية في صدر الدولة الإسلامية كانت دينية خالصة، ثم تطورت بعض الشيء وفق كل عصر وكانت القواعد التي تضبط علاقاتها يحكمها الدستور السماوي، وقد بدأ ذلك واضحاً في الدبلوماسية في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم في عهد الخلافة في شرق العالم الإسلامي وفي مغربه بالأندلس.

إن المبعوث الدبلوماسي وحاشيته يتمتعون بعدة مزايا وحصانات في الدولة الإسلامية، مفادها توفير الحرمة والحماية لأنفسهم، وأسرهم، وخدمهم، وسائر ما يكون معهم من رسائل وإعانات، لضرورة الحاجة إلى قيامهم بوظائفهم التي يكلفون بها، وباعتبار أن المبعوث الدبلوماسي مستأمناً كالذمي، وذلك إذا مُنح له عقد الأمان من المسلمين، في دار الإسلام.

تتمثل أهمية البحث في ارتباط الحصانات والامتيازات بمفهوم الدبلوماسية منذ البداية أو منذ بداياتها، فقد كانت حماية المبعوث وتأمين وصوله من الأغراض الأساسية للدبلوماسية، وكانت الحرمة الشخصية أول قاعدة تثبت في طريق إقرار الحصانات، وهذه الحرمة تدور حول مبدأ عدم التعرض للمبعوث الدبلوماسي، كما إن أهمية هذه الدراسة جاءت كمحاولة بحثية منهجية مقارنة لتتبع أساس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وحدودها من حيث الأشخاص والمكان والزمان، في الفقه الإسلامي والقانون الدولي.

يهدف البحث إلى إيضاح مساهمة الفقه الإسلامي في تأصيل وتطوير الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهمت قواعد الشريعة الإسلامية، وأصول الفقه الإسلامي في تطوير الحصانات والامتيازات الدبلوماسية؟
- هل تتميز قواعد الفقه الإسلامي بالاستقلالية والتميز عن القواعد والقوانين اللاحقة والحديثة التي تنظم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية؟
- ما هي أسس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي، والقانون الدولي؟

كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال رصد التطور التاريخي للحصانات والامتيازات الدبلوماسية، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف مفاهيم الحصانات والامتيازات، والأسس الشرعية والقانونية لها.

المحور الأول: الأساس الفقهي للحصانات والامتيازات الدبلوماسية

تعتبر العلاقات الدولية قديمة قدم التجمع الإنساني على وجه الأرض، فقد تعارفت الجماعات البشرية، ثم الأمم، واتصلت ببعضها البعض منذ القدم، لكن ذلك الاتصال وما نتج عنه من علاقات كانت تقوم في الغالب على الصراع من أجل البقاء، ومع ذلك نمت العلاقات الدبلوماسية وتطورت عبر العصور إلى جانب الصراعات.

وقد نمت وتطورت في عصر الدولة الإسلامية، وسجلت نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً، خاصة فيما يتعلق بتأمين الرسل والسفراء، من خلال منح شخص الرسول والسفير الأمان والحماية له ولأتباعه وأمواله، فرسول الله صلى الله عليه وسلم يعد أول من سن إرسال السفراء في الإسلام، حيث بعث رسله إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى الإسلام. ولما كانت الحصانات والامتيازات تشكل استثناءً على ما تتمتع به الدول من سيادة كاملة ومطلقة على إقليمها، وعلى كل ما يتواجد عليه فقد اجتهد علماء الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون الدولي لإيجاد التكييف الشرعي والقانوني لهذه الحصانات وذلك على النحو التالي:

أولا: أساس الحصانات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي

لقد أكدت الشريعة الإسلامية الحصانة الكاملة للرسل والمبعوثين الذين يوفدون من طرف دولهم للقيام بالمهام الدبلوماسية لدى الدولة الإسلامية في حالتي السلم والحرب، وجعل لهؤلاء الأشخاص حرمة وحصانة، تكفل لهم القيام بأداء المهام التي ابتعثوا من أجلها، فالرسل والسفراء في الفقه الإسلامي يتمتعون بامتياز الأمان لأشخاصهم، ولمن معهم من أشخاص وأموال، إذا دخلوا دار الإسلام فلا يجوز الاعتداء عليهم ولا إهانتهم ولا التعرض لأموالهم، كما يتمتع هؤلاء الرسل بالإعفاء من الضرائب في حالات محددة، وتسري هذه الحصانات فترة وجودهم في دار الإسلام، وحتى انتهائهم من أداء المهمة التي أوفدوا من أجلها[1].

1- ماهية عقد الأمان

عقد الأمان هو عقد يقتضي ترك القتل والقتال مع الحربيين وعدم استباحة دمهم ومالهم، أو استرقاقهم، والتزام الدولة الإسلامية بتحقيق حالة الأمن والحماية لمن يلجأ إليهم من المحاربين، ومن استقر تحت حكم دار الإسلام مدة محدودة لا تزيد على سنة قمرية، والمستأمن هو صاحب عقد الأمان وهو شخص غير مسلم، لا يقيم في بلد المسلمين، أو هو كافر بينه وبين المسلمين حرب، ودخل الديار الإسلامية بغير نية الإقامة فيها، بل يقيم مدة معلومة بعقد يسمى عقد الأمان[2].

ويستند ما يتمتع به الرسل والسفراء في دار الإسلام إلى أساس شرعي، له أدلته الثابتة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وما سار عليه الصحابة والتابعين، فكان الرسول أو الممثل السياسي في دار الإسلام يتمتع بصفة المستأمن، وهو صاحب عقد الأمان، وعرف الفقهاء المستأمن بأنه " شخص غير مسلم لا يقيم في دولة الإسلام، أو هو كافر بينه وبين المسلمين حالة حرب".

1 عثمان خميرية، أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، ص 839.
2 صالح بن عبدالكريم الزبد، أحكام عقد الأمان والمستأمن في الإسلام، الدار الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1996، ص15.

وفي هذا الإطار يقول الشيخ محمد بن الحسن الشيباني: " ولو أن رسول ملك أهل الحرب إلى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته، بمنزل مستأمن جاء للتجارة " ويتضح من ذلك التأكيد على ضرورة احترام المبعوث أو الرسول الموفد إلى الدولة الإسلامية، حتى ولو كان قد حضر بدون اتفاق مسبق، وهذا وضع لم تصل إليه قواعد القانون الدولي المعاصر، والتي تشترط لتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانات والامتيازات المقررة له أن يكون قد تم بناءً على اتفاق الدولتين الموفدة والموفد إليها[1].

2- الأساس الشرعي لعقد الأمان

لكي يثبت عقد الأمان للرسل لابد من التفريق بين حالتين:

أولاً: لو جعل لهم عقد الأمان من قبل الإمام أو نائبه وكتب لهم في ذلك كتاباً يؤكد هذا العقد، فيثبت لهم الأمان بلا خلاف بين الفقهاء.

ثانياً: لو ادعى الحربي أنه مبعوث من قبل رئيس دولة أخرى ففي هذه الحالة اختلف الفقهاء على مذهبين، المذهب الأول يحرم دخوله إلى دار الإسلام بدون إذن، فمن دخل دار الإسلام بغير أمان، وقال إنه رسول الملك إلى الخليفة لا يصدق حتى يخرج كتاباً يشبه أن يكون كتاب ملكهم، فإذا ثبت ذلك فهو آمن حتى يبلغ رسالته، أما المذهب الثاني فيذهب إلى تصديق الرسول أو المبعوث سواء كان معه كتاباً أم لا، ولا يتعرض إليه أحد لاحتمال ما يدعيه، وهو مذهب الشافعية.

ويستمد عقد الأمان في الإسلام مشروعيته من قوله تعالى: "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ"[2].

ويقول بن كثير في تفسيره لهذه الآية " والغرض أن من قدِم إلى دار الحرب إلى دار الإسلام، في أداء رسالة أو تجارة، أو طلب صلح أو مهادنة أو عمل جزية، أو نحو ذلك من

1 عادل عبدالله المسدي، الحصانات في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور العلوم الفقهية، مسقط عمان، أبريل 2013.
2 الآية 6 من سورة التوبة.

الأسباب وطلب من الإمام أو نائبه أماناً، أعطي أماناً ما دام متردداً في دار الإسلام، وحتى يرجع إلى داره ومأمنه ووطنه"[1].

كما يستمد عقد الأمان مشروعيته كذلك من السنة النبوية المطهرة، فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الأمان، منها ما رواه الشيخان[2] عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" قال النووي أن المراد بالذمة هنا "الأمان" ومعناه أن أمان المسلمين للكافر صحيح، إذا أمِن به أحد المسلمين حُرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم، ويقول الترمذي : " معنى هذا عند أهل العلم أن من أعطى الأمان من المسلمين فهو جائز عن كلهم"[3].

كما ثبت ما يتمتع به الرسل والمبعوثين إلى الدولة الإسلامية من حصانات من خلال معاملة رسولنا الكريم لرسل غير المسلمين، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه لم يقتل رسولاً أو يعرضه للتنكيل والأذى، وقد سار الخلفاء وأئمة المسلمين على هذا المسار بعد ذلك، وما موقف رسولنا الكريم من رسولي مسيلمة إلا مثالاً واضحاً على ذلك، فعندما أرسل مسيلمة رسوليه إلى الرسول وسألهما عليه الصلاة والسلام : أتشهدان أني رسول الله؟ قالا: نشهد أن مسيلمة رسول الله، فقال عليه الصلاة والسلام " والله لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما"[4].

وكذلك موقف سيد الخلق من مبعوث فريش أبا رافع بعد صلح الحديبية، فقد روي عن أبي رافع أنه قال بعثتي قريش إلى رسول الله فلما رأيت رسول الله ألقى في قلبي الإسلام، فقلت يا رسول الله إني والله لا أرجع إليهم أبداً، فقال رسول الله "إني لا أحبس العهد ولا أحبس البرود (أي الرسل) ولكن ارجع فإن كان في نفسك الذي في نفسك الآن فارجع"[5].

1 تفسير ابن كثير 337/2.
2 البخاري ومسلم.
3 سنن الترمذي (80/3)- في وليد الربيع ص 85.
4 رواه أبو داوود، حديث رقم 276، والإمام أحمد ج3 ص487.
5 فاوي الملاح، سلطات الأمير والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية 1993، ص 686.

ثانيا: أساس الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في القانون الدولي

يتفق فقهاء القانون الدولي العام على فكرة تمتع المبعوثين الدبلوماسيين بالمزايا والحصانات، وقد كانت هناك عدة أسس قامت لتبرير منح هذه الامتيازات والحصانات، ومن تلك الدراسات يتضح ظهور ثلاث نظريات مختلفة كل منها تمثل اتجاهاً فقهياً في الإسناد القانوني للامتيازات والحصانات للمبعوثين الدبلوماسيين، وتلك النظريات هي نظرية الامتداد الإقليمي، ونظرية الصفة التمثيلية، ونظرية مقتضيات الوظيفة، سنوردها بشكل مختصر في هذا المطلب.

أ- نظرية الامتداد الإقليمي

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه أن المبعوث الدبلوماسي حيثما تواجد بإقليم دولة أخرى فإنه يأخذ معه إقليم دولته، كما تعتبر المقار الدبلوماسية في الدولة المعتمد لديها أيضاً جزءاً من إقليم دولته، وبالتالي فلا يخضع المبعوث الدبلوماسي أو هذه المقار إلا لقانون الدولة المعتمد لديها، باعتبار أنه لا سيادة لدولة على إقليم دولة ثانية، وقد لقيت هذا النظرية تأييداً كبيراً من جانب فقهاء القانون الدولي، كمال تعرضت لكثير من الانتقادات.

ويرى بعض الفقهاء أن المبعوث الدبلوماسي حينما يتواجد بإقليم الدولة المعتمد لديها يضل خاضعاً لما يسري في إقليم دولته من قوانين، كم يفسر البعض أيضاً هذه النظرية بأنها تقوم على أن سبب عدم خضوع المبعوث الدبلوماسي لقانون الدولة المضيفة وقضائها المحلي يرجع إلى أنه لا يقيم في إقليمها، وأن مقر البعثة الدبلوماسية يجب اعتباره خارج النطاق الإقليمي لهذه الدولة، وبالتالي يصبح عن طريق ذلك خارج السلطة الإقليمية للدولة الموفد إليها، وقد وجدت هذه النظرية في البداية لتبرير تصرفات رؤساء الدول أثناء تواجدهم خارج بلادهم، حتى ولو خالفت هذه التصرفات القوانين واللوائح المحلية في البلد المضيف[1].

1 سالم عبدالقادر مسعود نصر، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2016، ص58.

ب- نظرية الصفة التمثيلية

يرى مؤدي هذه النظرية أن أساس ما يتمتع به الممثل الدبلوماسي أو البعثة الدبلوماسية من حصانات إنما يكمن في الصفة التمثيلية للمبعوث الدبلوماسي على السواء، حيث إن كل منهما يمثل الدولة الموفدة له ورئيسها، ومن تم فإن كلاهما يجب أن يتمتع بالحصانات والامتيازات اللازمة لأداء المهام المنوطة به، وباعتبار أن الدولة تتجسد في أشخاص مبعوثين وهم وحدهم الذين يملكون التعبير عن إرادتها، وبما أن السفراء لا يجوز إخضاع أي منهم لسيادة أو قانون دولة أخرى فبالتالي يتمتع المبعوث الدبلوماسي بذات الحصانات التي يتمتع بها رئيس دولته، باعتباره ممثلاً شخصياً له، فلا غرابة في أن يتمتع إخضاعه أو محاكمته بناءً على تشريع أو قانون الدولة الموفدة[1].

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد لأنها تربط الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي، أو البعثة الدبلوماسية بالصفة التمثيلية، فإنها بذلك تضيق نطاق الحصانات والامتيازات خارج إطار أداء العمل الدبلوماسي، كما أنه من غير المنطقي ربط الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الممثل الدبلوماسي بتمثيل رئيس الدولة، حيث إن ما يتمتع به المبعوث الدبلوماسي لا يتماثل مطلقاً مع ما يتمتع به رئيس الدولة من حصانات في الدول الأجنبية[2].

ج- نظرية مقتضيات الوظيفة

تقوم هذه النظرية على تبرير الحصانات والمزايا الدبلوماسية بالهدف الذي مُنحت من أجله، وهو ضمان فاعلية قيام المبعوث الدبلوماسي بأداء الوظائف المُكلف بها من قبل الدولة الموفدة إلى الدولة الموفد لديها على وجه كامل، بعيداً عن التأثيرات المحلية في الدولة الأخيرة أو معوقات تؤثر على استقلاله، وقد حازت هذه النظرية ومازالت على جانب كبير من التأييد الفكري والدولي.

1 سالم عبدالقادر مسعود، المرجع السابق ص59.
2 عادل عبدالله المسدي، المرجع السابق، ص 16.

وتعتبر هذه النظرية السائدة في الوقت الحالي، حيث أخذت بها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، فقد ورد في ديباجتها " أن الهدف من هذه الحصانات والامتيازات ليس إفادة للأفراد، بل ضمان الأداء الفعال لوظائف البعثات الدبلوماسية بوصفها ممثلة الدولة " كما أن محكمة العدل الدولية قد تبنت نفس الوجهة من النظر في حكمها الصادر في قضية المبعوثين الدبلوماسيين والقنصليين في طهران سنة 1979[1].

المحور الثاني: صور الحصانات والامتيازات في الفقه الإسلامي والقانون الدولي:

يختلف الفقه الإسلامي من حيث مصدر حصانة الرسل والسفراء عن القانون الدولي، فمصادر الحصانات والامتيازات للرسل والسفراء في الإسلام مستمدة من القرآن الكريم والسنة والإجماع، وهي مصادر ثابتة ولا تتغير.

كما أن دراسة ما استقر عليه الفقه الإسلامي في شأن وضع الرسل في الإسلام جاء ليوضح لنا أن الرسل أو الموفدين إلى دولة الإسلام لأداء مهام معينة لتنظيم العلاقات المتبادلة بين دولة الإسلام والدول والجماعات الأخرى كانوا يتمتعون ببعض الحصانات التي تكفل حمايتهم وتأمينهم. ولما كان المجال لا يتسع هنا لتناول هذه الحصانات بشيء من التفصيل نوجز لبعض صور هذه الحصانات كما حددت أطرها اتفاقية فيينا لعام 1961 على النحو التالي:

أولاً: الحصانة الشخصية

يقصد بها الحق في الأمان المطلق والكامل، وفي الحرية دون قيد، مع عدم المساس بشخص المبعوث في أي مناسبة، وقد أشارت إلى هذا المبدأ اتفاقية فيينا في المادة (29) التي تنص على: "تكون حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي مصونة ولا يجوز إخضاعه لأية صورة من صور القبض أو الاعتقال، ويجب على الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته".

1 المرجع السابق، ص 16.

بموجب نص هذه المادة تكون الدولة الموفد إليها المبعوث الدبلوماسي ملزمة بأن توفر الحماية اللازمة لشخص المبعوث الدبلوماسي، فلا يجوز القبض عليه، أو اعتقاله، كما تلتزم باتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لمنع إي اعتداء عليه، ويمكن القول أن لهذه الصورة من الحصانة وجهان، أولهما التزام الدولة بعدم التعرض لشخص المبعوث الدبلوماسي، أما ثانيهما فيتمثل في التزام الدولة في معاقبة كل من يصدر عنه أي فعل يشكل اعتداءً على حرمة شخص المبعوث الدبلوماسي[1].

وبالنظر إلى وضع الحصانة الشخصية للرسل في الفقه الإسلامي، نجد أن التاريخ الإسلامي مليء بالأمثلة التي تدل على حسن معاملة رسل وموفدي الدول الأخرى إلى دولة الإسلام، فالأمان الذي يتمتع به رسول أو موفد الدول غير الإسلامية إلى الدولة الإسلامية، يُحضر التعرض لشخصه وماله وأسرته وأتباعه وحاجاته ورسائله السياسية، وهذا ما يؤكده قول الله تعالى "وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ"[2]. فقتل النفس البشرية بغير الحق لا يجوز شرعاً، سواء كانت لمسلم أو لغير المسلم، لأن البشرية لها حرمة يجب احترامها، وكذلك قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وأن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً"[3].

ومن الأمثلة العملية لاحترام شخص رسل ومبعوثي الدول الأجنبية، ما رواه الإمام أحمد، من أن الرسول عليه الصلاة والسلام أكرمَ سفير قيصر حين جاء إليه في تبوك، وقال له " إنك رسول قوم وإن لك حقاً، ولكن جئتنا ونحن مرملون"، فقال عثمان : أنا أكسوه حلة صفورية، وقام رجل من الأنصار على ضيافته"[4].

وإذا كان التاريخ الإسلامي قد أكد على حرمة شخص الرسل والموفدين إلى الدولة الإسلامية، فإن هذه الحصانة وما يتمتع به هؤلاء الرسل من حصانة شخصية يجب ألا

1 صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي، ص68
2 الآية 151 من سورة الأنعام.
3 أخرجه البخاري، كتاب الجزية والمودعة، باب من قتل معاهداً بغير جرم
4 مسند الإمام أحمد (75/4).

تتعارض مع النظام العام والقوانين المعمول بها في الدولة الإسلامية، حيث يجب عليهم مراعاة ما يوجد في الدولة الإسلامية من عادات وتقاليد.

وإذا كانت طبيعة العلاقات الدبلوماسية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين من بعده، بوصفها كانت ذات طبيعة مؤقتة، لا يحتاج فيها الرسل إلى مساكن خاصة، تختلف عن طبيعة العلاقات الدبلوماسية كما هي عليه الآن، باعتبارها دبلوماسية دائمة، يحتاج فيه المبعوث الدبلوماسي إلى مقر لإقامته فترة وجوده في الدولة الموفد إليها.

ثانياً: حرية العقيدة والعبادة

يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحرية التامة في ممارسة الشعائر التعبدية، فالسفراء والمبعوثون لا يلزمون باعتناق دين الدولة التي وفدوا إليها، ولم يشر القانون الدولي العام إلى مسألة حرية العقيدة والعبادة، لأنه لا يتعرض للمسائل الدينية، وإنما ترك حرية إقامة الأماكن الدينية التابعة للسفارة للقانون الداخلي ينظمها كيف يشاء وبما يحقق مصلحة الدولة.

أما في الفقه الإسلامي فالأمر مختلف، لأن الدولة الإسلامية دولة دعوة، فلها الحق في عرض الإسلام على من يوفد إليها دون إكراه، ولا ممارسة ضغط لحمله على اعتناق الإسلام، ولهم الحق في الالتزام بدينهم، وممارسة شعائرهم بما لا يخل بالنظام الإسلامي.

فقد كانت الوفود توفد على النبي صلى الله عليه وسلم، فيدعوها إلى الإسلام ولا يمنع أحداً من أعضائها من ممارسة عبادته، ولا يعنف أحداً أو يلومه إذا لم يؤمن، فقد اخرج ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير قال: قدِم وفد نصارى نجران على النبي عليه الصلاة والسلام في المدينة فدخلوا عليه حين صلى العصر، وعليهم ثياب الحبران في جمال بني الحارث بن كعب، فقال من رآهم من أصحاب النبي: ما رأينا وفداً مثلهم، وقد حانت صلاتهم فقاموا في مسجد رسول الله يصلون، فقال رسول الله دعوهم، فصلوا إلى المشرق[1].

1 أخرجه البخاري في صحيحه.

ثالثاً: الإعفاء من الخضوع للقضاء الجنائي والمدني

استقر العمل الدولي منذ زمن طويل، على إعفاء المبعوث الدبلوماسي من الخضوع للقضاء الجنائي في دولة المعتمد لديها، مهما كان نوع الجريمة المرتكبة أو درجة خطورتها، ثم جاءت اتفاقية فيينا لتقنن ما استقر العمل الدولي، بنصها في المادة (31) على أن "يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائي للدولة المعتمد لديها...".

وبذلك لا يكون لدولة المقر ممارسة أي اختصاص جنائي أو مدني ضد المبعوث الدبلوماسي الموجود على إقليمها، مهما كانت جسامة الفعل المنسوب إليه، وكل ما تستطيع فعله هو إبلاغ دولته بهذا الأمر لكي تتولى هي محاسبته أمام محاكمها، أو تطلب منها سحبه، أو أن تكلفه بمغادرة الإقليم باعتباره شخص غير مرغوب فيه.

إن استقراء موقف الفقه الإسلامي من الحصانة القضائية للرسل والمبعوثين الدبلوماسيين يوضح لنا أن الفقهاء المسلمين اختلفوا في هذا الشأن إلى أربعة آراء، يمكن سردها على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يرى أنصاره– وهو مذهب الحنابلة والإمام أبي يوسف من الحنفية– أن الإسلام لا يقر للرسل والمبعوثين الأجانب المعتمدين لدى الدولة الإسلامية بأية حصانة من الخضوع لقضاء الدولة الموفد إليها، بمعنى أنه إذا ارتكب أي فعل يشكل جريمة في الدولة الإسلامية، وجبت معاملته معاملة الأفراد العاديين، ويحاكم أمام القضاء، ويعاقب بالعقوبة المقررة لجريمته[1].

الاتجاه الثاني: وهو مذهب الشافعية والحنفية يرى ضرورة التفرقة حسب نوع الجريمة، وما إذا كانت تتعلق بحقوق العباد، أم بحق من حقوق الله، حيث يحاسب في الحالة الأولى، ويوقع عليه الجزاء ولا تكون له أي حصانة، كما لو ارتكب جريمة سرقة أو قتل، أما في الحالة

1 أحمد سالم باعمر، الدبلوماسية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي. دراسة مقارنة، دار النفائس، الأردن، 2001، ص 143.

الثانية، وهي حالة الجرائم المتعلقة بحقوق الله تعالى، كشرب الخمر، فيتمتع بالحصانة ولا يعاقب على ذلك[1].

رابعا: حصانة مقر البعثة الدبلوماسية

أ – تحديد مقر البعثة الدبلوماسية

يقصد بمقر البعثة كافة الأماكن التي تشغلها البعثة أو تستخدمها لحاجتها، سواء كانت مملوكة للدولة المرسلة أو مستأجرة من الدولة المعتمد لديها، ويشمل ذلك مقر السفارة والقنصلية والملحقية ومنزل السفير، وحتى تتمكن البعثة من أداء المهام المنوطة بها، كان من البديهي أن تتمتع مقار البعثات بحصانة دبلوماسية.

ب – حصانة مقر البعثة

قررت قواعد القانون الدولي لدور البعثات الدبلوماسية حصانة خاصة، فلا يجوز دخولها أو اقتحامها، أو تفتيشها، إلا بعد استئذان رئيس البعثة الدبلوماسية، أو من يقوم مقامه، وفي هذا الصدد تقرر الفقرة الأولى من المادة 22 من اتفاقية فيينا أن : " تكون حرمة دار البعثة مصونة، ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا رئيس البعثة"، كما يكون على دولة المقر أن تتخذ كل التدابير الضرورية لحماية مقر البعثة ضد أي اعتداء أو هجوم أو أعمال تخريبية، أو غيرها من الأعمال التي يمكن أن تهدد أمن وسلامة مقر البعثة.

وقد ثار جدل حول مدى حصانة المقرات، هل هي حصانة مطلقة أو مقيدة ونسبية، ومن الواضح أن ظاهر المادة 22 من اتفاقية فيينا إنها حصانة مطلقة، حيث لم لا يوجد استثناء يخول الدولة المعتمد لديها دخول مقر البعثة، كحالات الطوارئ مثل وجود حريق أو وجود مؤامرة تهدد أمن وسلامة الدولة المعتمد لديها، ولهذا لم تأخذ هيئة القانون الدولي العام المكلفة بإعداد مشروع الاتفاقية بالاستثناءات المقترحة التي أعدها مقرر الهيئة، كما إن جميع التعديلات التي اقترحتها الدول للاستثناءات أثناء مؤتمر فيينا للعلاقات الدبلوماسية، قد سُحبت

1 عادل عبد الله المسدي، المرجع السابق، ص 28.

نتيجةً لما لاقته من معارضة الدول الأخرى، فالظاهر أنه أريد منح أكبر قدر ممكن من الحماية للبعثة الدبلوماسية لقطع دابر أي احتمال لاستغلال حالات الطوارئ، كحجة لخرق حرمة البعثة من قبل سلطات الدولة المعتمد لديها، التي يمكن بسهولة أن تفتعل الحريق أو تدعي وجود مؤامرة، هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فالأمر يتوقف على الظروف الموضوعية المحيطة لكل حالة من الحالات، فإن توفر حسن النية استحقت الدولة المعتمد لديها شكر وتقدير الدولة المعتمدة على ما تبذله من جهد لإنقاذ بعثتها من الدمار، في حالة تعذر الوصول إلى رئيس البعثة، لأخذ موافقته لإجراء اللازم، وإلا فهي مقصرة لخرقها واحدة من أقدم القواعد الدبلوماسية، وهي حرمة البعثة.

أما في الفقه الإسلامي فإن الفقهاء لم يتناولوا حصانة مقر البعثة الدبلوماسية بالبحث والدراسة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى طبيعة الدبلوماسية الإسلامية في مراحلها الأولى، والتي كانت دبلوماسية مؤقتة، ولم تأخذ الصورة الدائمة التي عليها حال الدبلوماسية في الوقت الحالي، الأمر الذي لم يكن في حاجة لمقر أو دار للبعثة الدبلوماسية، حيث كان يتم استقبال رسل الدول الأخرى في دار مخصصة للضيافة، أو في المسجد الكبير، أو عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثل منزل رملة بنت الحارث بن سعد في المدينة، والمنزل الذي كان يعرف باسم (دار الضيفان) و (دار صاعد) ببغداد حيث كانا بمثابة دار للضيافة، وفي أواخر أيام العباسيين كانوا يعطون السفراء داراً يسكنون فيها أو ينزلون في مدرسة من المدارس، وفي دمشق والقاهرة كانوا ينزلون في دار الضيافة، وفي زمن الأيوبيين كانت الرسل تنزل في دار الوزارة[1].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقه الإسلامي قد سبق القانون الدولي في تقرير حصانة مقر البعثة الدبلوماسية بشرط ألا يترتب على هذه للحصانة ضرر يعود على الدولة الإسلامية، كأن تتحول دار البعثة إلى مركز للمجرمين والمحاربين للدولة الإسلامية، أو تصبح

1 أحمد سالم باعمر، المرجع السابق، ص 115.

مكاناً للتجسس ونقل أسرار الدولة الإسلامية إلى أعدائها، ففي هذه الأحوال يكون من حق الدولة الإسلامية رفع الحصانة الدبلوماسية عن مؤسسات البعثة، وتطبق عليها القانون والنظام، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه القانون الدولي من إلزام المبعوث الدبلوماسي على احترام قوانين وأنظمة الدولة المعتمد لديها. وقد استند هذا الاتجاه الفقهي فيما قرره من ثبوت الحصانة لمقر البعثة الدبلوماسية إلى عدة أدلة منها[1].

1- الآية المتقدمة من سورة النور حيث يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"[2]. حيث قررت بعمومها حرمة البيوت والأماكن الخاصة دون تخصيص، وذلك يشمل مقرات البعثات الدبلوماسية.

2- إن حصانة مقر البعثة الدبلوماسية أمر حادث لم يرد فيه نص شرعي، يبين حكمه من حيث الجواز أو المنع، فهو مجال مباح للاجتهاد والنظر الفقهي، لأنه ليس من قبيل العبادات فيكون الأصل فيه الحظر، وإنما هو من باب العادات التي الأصل فيها الإباحة ما لم يترتب على ذلك ضرر بالمسلمين.

3- تقدم أن الفقه الإسلامي يقرر الحصانة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي، فمن باب أولى تقرير حصانة دار البعثة التي يباشر منها المبعوث الدبلوماسي عمله ومهامه.

الخاتمة

بعد هذا العرض لبيان موقف كل من الفقه الإسلامي والقانون الدولي الحديث من الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، يمكن تلخيص أهم النتائج على النحو التالي:

أولاً: الامتيازات الدبلوماسية تعني التمتع بمزايا وإعفاءات معينة تسمح للمبعوث الدبلوماسي القيام بوظائفه وتحقيق أهداف بعثته بسهولة ويسر، ولم يرد استعمال لهذا المصطلح في الفقه الإسلامي إلا أن مفهوم الأمان يشمل كل ذلك.

1 المرجع السابق، ص 120.
2 الآية 27 من سورة النور.

ثانياً: تعتبر الدبلوماسية الوسيلة التي يتبعها أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية، وخاصة بطريقة التفاوض.

رابعاً: يمكن حصر أسس الحصانات الدبلوماسية في القانون الدولي في ثلاث نظريات وهي: نظرية الامتداد الإقليمي، ونظرية الصفة التمثيلية، ونظرية مقتضيات الوظيفة، وقد استقر القانون الدولي على اعتماد النظرية الثالثة، كأساس منح الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

خامساً: عقد الأمان هو أساس الحصانة في الفقه الإسلامي، وقد سبق الفقه الإسلامي القانون الدولي الحديث في تقرير هذا الأساس من خلال النصوص الشرعية، واجتهاد الفقهاء المسلمين على مدى القرون الماضية.

سادساً: يثبت عقد الأمان للرسل والمبعوثين إذا جعل لهم رئيس الدولة الإسلامية أو نائبه ذلك، وكتب لهم به وثيقة، ويثبت الأمان لكل من دخل بلاد الإسلام وأظهر ما يدل على أنه مبعوث دبلوماسي.

سابعاً: يتفق الفقه الإسلامي مع القانون الدولي في انتهاء حصانة المبعوث الدبلوماسي عند انتهاء مهمته، وزوال صفته التمثيلية، بعد منحة كافية للمغادرة

ثامناً: إن الإسلام وضع جملة من الضمانات التي يجب مراعاتها عند انتهاء مهمة الدبلوماسي، من أهمها عدم الغدر به ووجوب الوفاء بالعهد.

تاسعاً: يتفق الفقه الإسلامي والقانون الدولي أن البعثة الدبلوماسية إذا قامت بأعمال تشكل خطراً على المسلمين، فإن ذلك يعد مبرراً قوياً لرفع الحماية عنها، وتعتبر رئيس البعثة أو أحد أعضائها شخصاً غير مرغوباً فيه.

عاشراً: إن زوال صفة السفير في الفقه الإسلامي والقانون الدولي لا يترتب عليها أي مساس بالأموال التي تتمتع بالحصانة تبعاً لتمتعه بالأمان.

المراجع

1- القرآن الكريم: الآية رقم 6 من سورة التوبة، والآية 27 من سورة النور، والآية 151 من سورة الأنعام.
2- عثمان خميرية، أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني، ص839.
3- صالح بن عبدالكريم الزبد، أحكام عقد الأمان والمستأمن في الإسلام، الدار الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1996، ص15.
4- عادل عبدالله المسدي، الحصانات في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور العلوم الفقهية، مسقط عمان، أبريل 2013.
5- فاوي الملاح، سلطات الأمير والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية 1993، ص 686.
6- سالم عبدالقادر مسعود نصر، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2016، ص58.
7- أحمد سالم باعمر، الدبلوماسية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي. دراسة مقارنة، دار النفائس، الأردن، 2001، ص 143.